المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقرير

المخا الاستراتيجي السنوي الخامس

(اليمن 2025)

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

تقرير المخا الاستراتيجي
السنـــوي الخـامس (اليمن 2025)

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

تقرير المخا الاستراتيجي السنوي الخامس (اليمن 2025)

إعداد
مجموعة من الخبراء والباحثين

تحرير
إسماعيل السهيلي

إدارة ومتابعة
عبد العزيز الأبارة

اشراف عام
عاتق جار الله

20
26

*تم حجب أسماء الخبراء والباحثين المشاركين في كتابة التقرير لظروفهم الخاصة.

مقدمة

يسرّ مركز المخا للدراسات الاستراتيجية أن يضع بين أيديكم التقرير الاستراتيجي السنوي الخامس لعام 2025، متضمنا قراءة تحليلية شاملة للتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والإنسانية في اليمن. ويقدّم التقرير مادة بحثية مدعومة بالبيانات والرسوم التوضيحية والمعلومات الموثقة والتحليلات العلمية الرصينة، وقد أُعدّ التقرير وفق منهجية تحليلية تكاملية تمزج بين الأدوات الوصفية والكمية، مع استشراف الاتجاهات المستقبلية.

يتناول الفصل الأول التطورات السياسية والعلاقات الخارجية، مقدما تحليلا معمقا لمساراتها، ورصداً وتقييما للاتجاهات الرئيسة داخليا وخارجيا، وانعكاساتها المحتملة على مستقبل البلاد، مع تركيز خاص على أدوار الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

ويعرض الفصل الثاني تطورات الأوضاع الاقتصادية والتنمية، محللا أبرز المؤشرات الكلية، ومستشرفا الآفاق التنموية في ظل تصاعد الاحتقان الشعبي، وهشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية، وتنامي التوترات الإقليمية، أما الفصل الثالث فيرصد تطورات المشهدين العسكري والأمني، ويحلل اتجاهاتهما المستقبلية، مع تحليل تأثير التحولات الجيوسياسية الدولية في التفاعلات الداخلية، ويعالج الفصل الرابع الوضع الإنساني وحقوق الإنسان في سياق استمرار واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية عالميا، مقدما عرضا لمؤشراتهما في مجالات متعددة، واستشرافا لمساراتهما المستقبلية

وختاماً، نتقدم بخالص الشكر والتقدير للجهات والمؤسسات التي أسهمت في توفير البيانات، وللباحثين والخبراء الذين شاركوا في إعداد هذا التقرير، ونأمل أن يشكل مرجعا داعما لصنّاع القرار والمهتمين بالشأن اليمني، بما يعينهم على فهم أدق للمشهد الراهن واستشراف مساراته، والاستفادة من التوصيات الواردة في فصوله التي كتب كل منها خبير أو باحث مختص في الشأن اليمني.

رئيس المركز

عاتق جار الله

الفصل الأول

التطورات السياسية والعلاقات الخارجية

01

مقدمة

شكّل عام 2025 نقطة تحول مفصلية في مسار الأزمة اليمنية، متجاوزاً حالة «اللاحرب واللاسلم» التي طبعت المشهد منذ الهدنة الأممية في أبريل/نيسان 2022، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من ديناميكيات الصراع المعقدة. لم يعد المشهد الداخلي محكوماً فقط بالثنائية التقليدية (الشرعية مقابل الحوثيين)، بل برزت التصدعات داخل المعسكرات المتنافسة لتصبح المحرك الرئيس للأحداث، متزامنة مع تصعيد إقليمي غير مسبوق حول البحر الأحمر، وتدخلات خارجية أعادت رسم خرائط النفوذ في الجنوب والشرق

أولاً: مناطق الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً

واجه مجلس القيادة الرئاسي المعترف به دولياً أصعب اختباراته الوجودية منذ تشكيله في ابريل/نيسان 2022، حيث اتشمت العلاقة بين أعضائه الثمانية بالتوتر المستمر الذي تحول من خلافات مكتومة حول الإجراءات البروتوكولية إلى صراع علني مفتوح على الصلاحيات السيادية، والموارد المالية، والتعيينات في المناصب الحساسة، وتدخلت السعودية مراراً لحل النزاعات وصولاً إلى تمدد المجلس الانتقالي الجنوبي شرقي اليمن والذي دفع الرياض لشن هجمات جوية وتحريك قوات «درع الوطن» بعد جمعها على الحدود اليمنية/السعودية.

1. تآكل التوافق الرئاسي

تجاوزت الخلافات داخل المجلس الرئاسي مسألة التشكيل الحكومي لتصل إلى عمق الصراع على الهيئات السيادية والأمنية والسلطة المحلية. برز في الربع الثالث من عام 2025 صراع محتدم بين رئيس المجلس (الرئاسي) الدكتور رشاد العليمي، المدعوم سعودياً، وأعضاء المجلس عيدروس الزبيدي (رئيس المجلس الانتقالي) وعبدالرحمن المحرمي (قائد ألوية العمالقة)، وطارق صالح (قائد حراس الجمهورية المنتشرة في الساحل الغربي)

المدعومين إماراتياً. كان أبرزها:

- أزمة سبتمبر: أصدر عيدروس الزُبيدي سلسلة من التعيينات لـ 11 شخصية تابعة للمجلس الانتقالي في مناصب قيادية في الوزارات والسلطات المحلية والمؤسسات الإرادية؛[1] وهي مناصب من صلاحية رئيس مجلس القيادة. واعتبر ذلك على نطاق واسع من الأحزاب والمكونات السياسية خرقاً للتوافق والشراكة وإعلان نقل السلطة.

وأدى هذا التصرف إلى تعليق غير معلن لاجتماعات المجلس الرئاسي، ورفض وزراء الحكومة التعامل مع المسؤولين الجدد، ما خلق ازدواجية إدارية في عدن بين سلطة أمر واقع، وحكومة مدنية تحاول العمل. اضطرت السعودية للتدخل العاجل لاحتواء الموقف وسط ضغوط من دبلوماسيين غربيين شاركوا في محاولة لرأب الصدع العميق وحذروا[2] من الانقسام.

وصدرت بيانات من الثلاثة الأعضاء الآخرين المدعومين من الإمارات (المحرمي، البحسني، صالح) يطالبون بالمساواة في القرارات وعدم التفرد بها،[3] وهو ما تحقق عملياً عبر مساواة قرارات الرئيس بقرارات نائبه في اتفاق انهاء الأزمة. حيث أوقفت قرارات الزُبيدي لمراجعتها من قِبل اللجنة القانونية، وبشرط مراجعتها على قدم المساواة مع قرارات رئيس مجلس القيادة منذ 2022م، وهو ما يؤكد أن سلطة المجلس الانتقالي أصبحت «سُلطة أمر واقع»، فصارت صلاحية رئيس المجلس رشاد العليمي أقل من سلطة عيدروس الزُبيدي أو متساويتان لذلك خلال السنوات الماضية كانت معظم التعيينات في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات الجنوبية الأخرى لأعضاء في الانتقالي، حتى لو تنافى ذلك مع الكفاءة ومتطلبات الوظائف

1. الزبيدي يصدر قرارات تعيين واسعة نشر في: 10/9/2025 وشوهد في: 1/1/2026 على الرابط:
https://www.alayyam.info/news/ACHXEHE-2NXVTU-3E619
2. السفيرة البريطانية لدى اليمن: أي انقسامات في قيادة الشرعية تخدم الحوثيين نشر في: 15/9/2025 وشوهد في: 1/1/2026 على الرابط
https://tinyurl.com/2dqgce8a
3. توافق مشلول وقرارات معلّقة.. هل ينجو المجلس الرئاسي اليمني من أزمته؟ نشر في: 11/9/2025 وشوهد في: 1/1/2026 على الرابط
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/150379

- شكوى طـارق صالـح: لم تكن أزمـة سبتمبر إلا نهايـة مسـار من خلافـات متراكمـة داخل مجـلس القيـادة الرئاسـي، ففـي يونيو2025 قدم المكتب السياسـي الذي يـقوده «طـارق صالـح» شكوى يطـالب فيهـا بـأن تكون لقـاءات العليمـي مـع «هيئـة التشـاور» والقيـادات الحزبيـة بمشـاركة الجميع[4].

- تنـافس داخل المجـلس: لم تكن الخلافـات محصورة بين الرئيس ونوابـه فحسب، بل برز صراع نـفوذ بين الأعضـاء المنتمين لمـعسكر الانتقالـي، حيث نشبت أزمـة حـادة بين عيدروس الزبيدي وعبد الرحمن المحرمـي (قـائد قوات العمالقـة) حول السيطرة علـى «هيئة الأراضي»، حيث تدخل المحرمـي عسكريـاً لمنـع قرارات أصدرهـا الزبيدي، وطـالب بضرورة الالتزام بـإجراءات اتخـاذ الـقرار الجماعـي داخل المجـلس[5]. علـى الرغم من أن المحرمـي كان قد رحب قبلهـا بأيـام بتعيينـات أحاديـة لرئيس المجـلس الانتقالـي

- المواقف الخارجيـة: كشف عـام 2025 عن غيـاب الرؤيـة الموحدة فـي المحـافل الدوليـة، ممـا أحرج «الشرعيـة» أمـام العـالم: قـاد العليمـي زيـارة رسميـة لروسيـا فـي مـايو لموازنـة نـفوذ الحوثيين، بينمـا قـام الزبيدي بزيـارة منـفردة لموسكو فـي أكتوبر طرح فيهـا مشروع مـا سمّـاه «استعـادة الدولـة الجنوبيـة» كشرط لـلحل. ليس ذلك فـقط، بل خلال اجتماعـات الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة فـي سبتمبر، أعـلن الزبيدي استـعداده للتطبيـع مـع إسرائيل (الانضمـام لاتفاقيـات إبراهـام) فـي حـال انفصـال الجنوب، وهو مـا نسف السرديـة الموحدة التـي حـاول العليمـي تقديمهـا فـي خطابـه الرسمـي، حول القضايـا المحليـة والإقليميـة

- الصراع حول المؤسسـة العسكريـة: استمر فشل مجـلس القيـادة الرئاسـي فـي تحقيـق تـقدم فـي دمـج الـقوات، وهو خلاف لم يكن إداريـاً بين أعضـاء المجـلس، بل عكس صراعـاً وجوديـاً حول هويـة الدولـة وبنيـة الجيش. سـعى الرئيس العليمـي لتـعزيز مؤسسـات الدولـة المركزيـة عبر تشكيل «مجـلس القيـادة الموحد» للـقوات المسـلحة ودمـج التشكيلات العسكريـة، وهو مـا

4. المكتب السياسـي للمقاومـة الوطنيـة يدعو لتصويب مسـار لقـاءات مجـلس القيـادة الرئاسـي نشر فـي: 23/6/2025 و1/1/2026 علـى الرابط

https://alsahil.net/news36971.html

5. Politics and Diplomacy Published on: 28/10/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jul-sept25629/2025-

قوبل بمقاومة شرسة من المجلس الانتقالي الذي رأى في دمج قواته (الحزام الأمني، الدعم والإسناد) إنهاءً لمشروعه السياسي، متمسكاً باستقلالية قواته كضامن لمشروع «استعادة الدولة الجنوبية»[6].

- خطاب الوحدة: في خطابه عشية الذكرى، حاول العليمي السير على خيط رفيع. أكد على «قدسية الوحدة» كمشروع حضاري، لكنه استدرك بضرورة «الاعتراف بالقضية الجنوبية» كأساس للحل العادل، مبدياً انفتاحاً على خيارات تمكن الجنوبيين من تقرير مصيرهم[7].

قابل المجلس الانتقالي هذه الذكرى، كعادته، بالرفض القاطع لأي احتفال رسمي في عدن. الخطاب الإعلامي للانتقالي اعتبر الوحدة «منتهية» وأن الواقع يفرض استعادة دولة الجنوب[8]. هذا التباين الشاسع في الرؤى حول «هوية الدولة» جعل عمل الحكومة في عدن أشبه بالسير في حقل ألغام

2. الشلل الحكومي وسقوط حكومة بن مبارك:

- سقوط حكومة بن مبارك: شهد النصف الأول من عام 2025 شللاً حكومياً شبه تام، نتاجاً للعجز المالي الحاد وتدهور الخدمات الأساسية في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة. لم تكن الأزمة إدارية، بل كانت انعكاساً للصراع السياسي داخل المجلس الرئاسي، حيث استُخدمت الخدمات ورقة ضغط متبادلة بين الفرقاء.

بدأت بوادر الأزمة في أواخر يناير، حين أجرى العليمي تغييرات في السلك الدبلوماسي، أبرزها تعيين أحد المقربين منه عبدالوهاب حجري سفيراً في واشنطن، دون علم مسبق من بن مبارك الذي علّم بالقرار من وسائل الإعلام. ويفترض بالقرار أن يكون بالتشاور مع رئيس الوزراء[9]. كشفت هذه الحادثة عن وجود مركزين متنافسين لصنع القرار، مما أدى إلى تآكل الثقة وشل العملية الإدارية

6. المصدر السابق

7. Yemen›s Southern Transitional Council says close to declaring statehood in south, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/yemen-s-southern-transitional-council-says-close-to-declaring-statehood-in-south/3783113

8. May 22, 2025 – Ministry of Foreign Affairs and Expatriates, https://www.mofa-ye.org/Pages/en/date/22/05/2025/

9. Politics and Diplomacy - The Yemen Review, January-March 2025 Published on: 28/4/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2025/24562

أعقبه تحرك واضح من أعضاء المجلس الانتقالي والموالين للرئيس العليمي في الحكومة، وتمرد وزاري برفض حضور اجتماعات مجلس الوزراء؛ وكان تتويجاً لصراع مرير على السلطة التنفيذية اشتعل طوال الربع الأول من العام بين «بن مبارك» وبين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي. بلغ هذا الصراع ذروته في أبريل 2025، حيث قامت كتلة من 18 وزيراً بتوجيه مذكرة رسمية إلى الرئيس العليمي تطالب صراحةً بإقالة رئيس حكومتهم[10].

لم يكن هذا التحرك مجرد خلاف سياسي، بل «انقلاب أبيض» داخل المؤسسة التنفيذية، عكس إجماعاً نادراً بين فرقاء متناقضين وجدوا في بن مبارك فرصة كبيرة لتحميله الأزمة الشاملة.

تضمنت المذكرة لائحة اتهامات محددة، «الانفراد بالقرار» «الفشل في الإصلاح المؤسسي» و«العجز عن إدارة الخدمات». وشكل انهيار خدمة الكهرباء في عدن الذريعة الأقوى للوزراء للتنصل من مسؤوليتهم التضامنية وإلقاء اللوم حصراً على رأس الهرم الحكومي

سبق هذه المذكرة حدث كاشف في مارس 2025، حين قاطع 21 وزيراً اجتماعاً لمجلس الوزراء دعا إليه بن مبارك، ولم يحضره سوى ثلاثة وزراء فقط[11]. لقد كشف هذا المشهد السوريالي عن العزلة السياسية لرئيس الوزراء وشلل حكومته بالكامل، قبل أن يُعفى من منصبه رسمياً في مطلع مايو.

والذي سارع فيه «بن مبارك» لإصدار بيان يعلن استقالته، بوضوح غير معتاد، مبينا أنه صار عاجزا عن اتخاذ «القرارات الضرورية لإصلاح مؤسسات الدولة» وتنفيذ التعديل الوزاري المطلوب، ملمحاً إلى «فيتو» سياسي مارسته أطراف نافذة داخل المجلس الرئاسي – وتحديداً المحسوبة على المجلس الانتقالي – حال دون إجراء إصلاحات جوهرية في الهيكل الحكومي المترهل.[12]

10. Yemeni PM steps down amid political tensions - Chinadaily.com.cn, https://global.chinadaily.com.cn/a/202505/03/WS68160c4fa310a04af22bd621.html

11. مصدر في الحكومة اليمنية للباحث

12. Yemen's internationally recognized prime minister resigns over a political dispute Published on: 2025/5/3 Accessed on: 2026/1/1 Available at: https://apnews.com/article/yemen-war-houthis396-ff367cfd3dd1866c5042f1abc882b

- تعيين سالم بن بريك: في خطوة هدفت إلى احتواء الغضب الشعبي وتكنوقراطية الأزمة بعيداً عن المحاصصة السياسية المفرطة، أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي قراراً بتعيين سالم صالح بن بريك رئيساً للوزراء في 3 مايو 2025 . جاء اختيار بن بريك، الذي شغل منصب وزير المالية لسنوات، كرسالة واضحة بأن الأولوية القصوى للمرحلة هي «الإنقاذ المالي».

كان بن بريك يتمتع بعلاقات جيدة مع المانحين الإقليميين والدوليين،[13] ويُنظر إليه كشخصية أقل انخراطاً في الاستقطابات السياسية الحادة مقارنة بسلفه[14]. حدد بن بريك أولوياته في استعادة استقرار العملة الوطنية، وانتظام دفع رواتب القطاع العام، وتحسين خدمة الكهرباء. إلا أن حكومته ورثت تركة ثقيلة ومعقدة، مع استمرار رفض المحافظات التوريد للبنك المركزي اليمني (الخاضعة للمجلس الانتقالي)، وتزامن تعيينه مع استمرار توقف تصدير النفط نتيجة التهديدات الحوثية، مما حرم الخزينة العامة من حوالي 70% من مواردها

تبع تعيين بن بريك سلسلة من التعيينات في حكومته تمثل سياسة المحاصصة،[15] معظمها نواب للوزراء بمن فيهم جناح طارق صالح. هذه التعيينات جاءت لترضية الأطراف التي قد تشعر بالتهميش من صعود بن بريك، ولضمان ولاءات متعددة داخل الجهاز التنفيذي

3. المجلس الانتقالي.. من «الدبلوماسية الموازية» إلى «الانتحار الاستراتيجي»

شكل عام 2025 للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً، دراما سياسية بامتياز، اتسمت بصعود حاد في الطموحات الدولية وانحدار دراماتيكي في الواقع الميداني. بدأ المجلس العام 2025بمحاولة تقديم نفسه كشريك أمني «دولتي» في المحافل الدولية، وأنهاه بمقامرة عسكرية غير محسوبة في الشرق أودت بمشروعه السياسي وأخرجت قيادته من المشهد بتهم «الخيانة العظمى»

13. Yemen appoints finance minister Salem Saleh Bin Braik as new PM - National Herald, Published on: 3/5/2025 Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://www.nationalheraldindia.com/international/yemen-appoints-finance-minister-salem-saleh-bin-braik-as-new-prime-minister

14. Yemen, June 2025 Monthly Forecast - Security Council Report, Published on: 3/5/2025 Accessed on: Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-06/yemen-79.php

15. Five Deputy Ministers Appointed in Yemeni Government by Presidential Decree - Yemen Monitor - ،Published on: 9/5/2025 Accessed on: Accessed on: 1/1/2026 Available at: https://www.yemen-monitor.com/en/Details/ArtMID/908/ArticleID/139665

- الدبلوماسية الموازية، الهروب إلى الأمام ومقامرة «التطبيع»: انتهج المجلس الانتقالي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام استراتيجية «الدبلوماسية الموازية»، محاولاً تجاوز مجلس القيادة الرئاسي وتقديم نفسه كممثل حصري للجنوب وشريك دولي في أمن البحر الأحمر.

دشن رئيس المجلس الانتقالي عيدروس الزبيدي العام بحضور لافت في منتدى دافوس الاقتصادي، حيث عقد لقاءات نوعية مع قادة إقليميين (مثل رئيس وزراء إقليم كردستان) ووزراء خارجية[16]، مرحباً بالتصنيف الأمريكي للحوثيين كمنظمة إرهابية، ومقدماً قواته كبديل أمني موثوق.

وفي سعي لمأسسة هذا الحضور، تعاقد الانتقالي في مايو مع شركة علاقات عامة أمريكية بقيمة 1.2 مليون دولار، بهدف الترويج لمشروع «فك الارتباط» في دوائر صنع القرار الأمريكية[17]، في خطوة اعتبرت تحدياً صريحاً لدبلوماسية الحكومة الشرعية. وبلغت الجرأة الدبلوماسية ذروتها في سبتمبر خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة. ففي مقابلات صحفية (مع الجارديان وذا ناشيونال)[18]، طرح الزبيدي «حل الدولتين» كخيار وحيد، وتجاوز الخطوط الحمراء الإقليمية بإبداء استعداده لـ «التطبيع مع إسرائيل» والانضمام لاتفاقيات إبراهام كجزء من استراتيجية «استقلال الجنوب». هذا الطرح، الذي جاء في ذروة الحرب على قطاع غزة، شكل «انتحاراً سياسياً» في الحسابات السعودية والإقليمية، وأظهر الانتقالي كعبء استراتيجي يهدد الأمن القومي العربي[19].

16. President Al-Zubaidi to ‹The National›: We welcome US decision to ..., https://en.stcaden.com/posts/12181
17. Monthly Briefing/ May – 2025 - مركز المخا للدراسات الاستراتيجية, https://mokhacenter.org/en/10073/
18. Yemen needs two-state solution as no prospect of ousting Houthis, says southern leader, https://www.theguardian.com/world/2025/sep/25/yemen-needs-two-state-solution-houthis-southern-leader
Al-Zubaidi Warns of Houthi Exploitation of Artificial Intelligence, https://south24.net/news/newse.php?nid=4939
19. The Yemeni crisis: More complexity and many repercussions | Military - Al Jazeera, https://www.aljazeera.com/opinions/5/1/2026/the-yemeni-crisis-more-complexity-and-many-repercussions

- إدارة الجنوب.. الفشل الخدمي والصدام مع الحاضنة: على الصعيد الداخلي، واجه الانتقالي تآكلاً متسارعاً في شعبيته نتيجة العجز عن إدارة ملف الخدمات في العاصمة المؤقتة عدن. وشهد شهرا مايو ويونيو احتجاجات نسوية وشعبية واسعة في عدن تنديداً بانهيار الكهرباء (التي وصلت لـ 20 ساعة انقطاع في اليوم)، وامتدت لباقي المحافظات[20]. وبدلاً من المعالجة، لجأت القوات الأمنية التابعة للانتقالي لقمع هذه الاحتجاجات بالقوة، مما عمق الفجوة بينه وسكان المدينة.

وخاض الانتقالي حرباً باردة ضد رؤساء الحكومة. ضغط لإقالة أحمد عوض بن مبارك (الذي استقال في مايو)، واصطدم لاحقاً برئيس الوزراء الجديد سالم بن بريك، ومحافظ البنك المركزي اليمني الذي انتهج سياسة «مركزة الإيرادات» في عدن، وهو ما اعتبره المجلس تقويضاً لمصادره المالية المستقلة[21]. كما عملت هيئة رئاسة المجلس الانتقالي في أغسطس كحكومة أمر واقع حيث أصدرت توجيهات للقيادات المحلية التابعة لها بممارسة مهام تنفيذية رقابية على الأسواق والأسعار، متجاوزة السلطات المحلية والحكومة اليمنية؛ هذا يعكس توجهاً لإحلال هيئات الانتقالي محل أجهزة الدولة الرسمية تدريجياً.[22]

كما رفض لجان تحقيق ومراقبة للبرلمان في المحافظات المحررة. هدف هذا السلوك إلى ترسيخ فكرة أن الانتقالي هو «الدولة الفعلية» القادرة على إدارة الشأن العام، بينما الحكومة الشرعية هي مجرد «ضيف» أو هيكل شكلي

قفز الأمر إلى محاولة فرض أمر واقع في مجلس القيادة الرئاسي، كما أشرنا في قرارات سبتمبر التي أصدرها الزبيدي بتعيين قيادات في هيئات الدولة ومكتبه، متجاوزاً التوافق الرئاسي، مما فاقم الأزمة مع الرياض والرئيس العليمي

20. Aden Women Protest Worsening Living Conditions 10/5/2025 https://en.barran.press/news/6576
21. Reviews/ The Yemen Review Quarterly: April-June 2025 https://sanaacenter.org/the-yemen-review/april-june25083/2025-
22. The STC Presidium Discusses Progress in Economic Recovery Program and Highlights Concerted Efforts to Sustain Improvements - southern transitional council, https://en.stcaden.com/index.php/posts/12434 The STC Secretariat Holds Regular Meeting and Discusses Organizational Work Plan for September-December of 2025, https://en.stcaden.com/posts/12466

- المعضلة الشرقية: ظلت المحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة) هي «كعب أخيل» للمشروع الانتقالي. فشل المجلس طوال العام في اختراق النسيج الاجتماعي والقبلي لهذه المناطق الغنية بالنفط. وفي استعراض عسكري على مدرعة إماراتية زار الزُبيدي في مارس/آذار المكلا في محاولة لاستمالة قبائل حضرموت[23]. وبرز «حلف قبائل حضرموت» بقيادة عمرو بن حبريش كقوة ندية، رافضاً ما وصفه بـ «الوصاية» القادمة من عدن.

ورد «بن حبريش» على زيارة الزُبيدي بزيارة استعراضية إلى الرياض، مؤكداً تحالفه مع السعودية بدلاً من الانتقالي. هذا التوتر تحول إلى مواجهة عسكرية، ففي نهاية نوفمبر2025، دفع المجلس الانتقالي بأكثر من 13 لواءً وعدة كتائب قتالية، قُدّر قوامها بنحو 15 ألف مقاتل، نُقلت من عدن ولحج وأبين والضالع وشبوة، إلى حضرموت والمهرة، مدعومة بالمعدات الثقيلة والمدفعية والطيران المسيّر والصواريخ المضادة للدروع، وضمّت هذه القوات ألوية الدعم والإسناد، وألوية من المشاة والصاعقة، إضافة إلى ألوية الدعم الأمني بقيادة أبو علي الحضرمي، وفي صبيحة الثالث من ديسمبر2025م، اجتاحت القوات وادي حضرموت ومحافظة المهرة وتمكنت من فرض سيطرة كاملة على شرق اليمن[24].

ولمواجهة المجلس الانتقالي الجنوبي تبلور تيار كتلة الشرق (ككتلة مستقلة) مدعوماً بميثاق شرف قبلي بين حضرموت والمهرة في أكتوبر، رافضاً وصاية عدن (الانتقالي) وصنعاء (الحوثيين). هذا الحراك حظي بدعم سعودي ليكون حائط صد أمام تمدد الانتقالي شرقاً[25].

أحداث ديسمبر:

السقوط الكبير: تحولت التوترات المتراكمة إلى انفجار شامل في ديسمبر 2025، حين قرر المجلس الانتقالي القيام بمغامرة عسكرية غير محسوبة لكسر الحصار السياسي لمشروعه ومحاولة فرض أمر واقع، حيث أطلق المجلس عملية عسكرية «المستقبل الواعد» للسيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة على الحدود السعودية/العُمانية. قُوبلت هذه الخطوة برد حاسم وغير مسبوق. اعتبرت الرياض التحرك تهديداً لأمنها القومي، ودعمت «قوات درع الوطن» وتحالف قبائل حضرموت للتصدي لقوات الانتقالي

23. Politics and Diplomacy - The Yemen Review, April-June 2025 - Sana›a Center For Strategic Studies
24. د. إسماعيل السهيلي، نهاية التحالفات الرمادية: شرق اليمن ضرورات الامن السعودي ووحدة اليمن، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 6/1/2026:
https://2u.pw/eVIei
25. Monthly Briefing – October 2025 - MIDAD HADRAMOUT, https://midad-had.org/?p=2449&lang=en

استندت حسابات الانتقالي السياسية إلى قراءة مفادها أن السيطرة على «المثلث النفطي» في حضرموت والمنافذ الحدودية في المهرة ستمنحه الرافعة المالية والسياسية اللازمة لفرض الانفصال في أي تسوية سياسية قادمة؛ وتعزيز موقفه التفاوضي مع الإقليم[26].

لقد سوّق الانتقالي حملته تحت شعارات «مكافحة الإرهاب» و»تأمين الجنوب»، وهي سرديات سياسية تهدف إلى دغدغة مشاعر المجتمع الدولي والحصول على غطاء للتحرك، إلا أن جوهر العملية كان محاولة للسيطرة على شركة «بترومسيلة» (أكبر شركة نفطية في اليمن) لضمان تدفقات نقدية مستقلة عن البنك المركزي في عدن، مع تزايد ضغوط الحكومة والبنك المركزي لتسليم الإيرادات ومكافحة الفساد للمجلس الانتقالي وفرض الرافعة السياسية والمالية لفرض مشروع الانفصال

وبحلول مطلع العام جرى تحول تاريخي، حيث أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، بدعم من غالبية الأعضاء، قرارات بإسقاط عضوية عيدروس الزبيدي وإحالته للتحقيق بتهمة «الخيانة العظمى»، وإقالة القيادات العسكرية والمدنية الموالية له (بمن فيهم محافظ عدن ووزير النقل وقادة سياسيين وعسكريين آخرين)، وانتهى المشهد بهروب الزبيدي من عدن، وفقدان المجلس السيطرة على مؤسسات العاصمة المؤقتة، وحل المجلس لنفسه فعلياً في مطلع يناير 2026، مما أسدل الستار على حقبة «الثنائية القطبية» داخل الشرعية

- **عقيدة الجيش المستقل:** عسكرياً، أثبت عام 2025 أن القوات التابعة للمجلس الانتقالي (الأحزمة الأمنية، النخب، القوات البرية الجنوبية) لا تزال تعمل بعقيدة «الجيش المناطقي المستقل»، حيث استمر المجلس في رفض دمج قواته ضمن قوام وزارتي الدفاع والداخلية، متمسكاً بـ «استقلالية القرار العسكري».

وأظهرت أحداث ديسمبر العسكرية حدود القوة لدى الانتقالي. فبينما يمتلك سيطرة حديدية في عدن ولحج والضالع، فشلت قواته في الحفاظ على المكاسب التي حققتها في الهجوم الخاطف على حضرموت والمهرة، حيث انهارت سريعاً أمام مقاومة القبائل وقوات «درع الوطن» والجيش الوطني، مما كشف عن ضعف خطوط الإمداد وافتقار هذه القوات للحاضنة الشعبية في الشرق[27].

26. Yemen›s Southern Front: Strategic Leverage, Fragmentation... - Manara Magazine, https://manaramagazine.org/01/2026/yemens-southern-front/
27. Monthly Briefing – December 2025 https://midad-had.org/?p=2618&lang=en

ولم تكن القوات الجنوبية كتلة صلبة واحدة؛ فقد برزت خلال العام خلافات عميقة بين «تيار الضالع» بقيادة الزبيدي، وتيار «العمالقة» بقيادة المحرمي، وتجلى ذلك في التنافس على النفوذ في عدن[28]، وصولاً إلى تراجع قوات المحرمي في حضرموت والمهرة مع تقدم قوات درع الوطن؛ والتبرؤ لاحقاً من «مغامرة الزبيدي» في ديسمبر[29].

أثبت عام 2025 أن المجلس الانتقالي وقع ضحية «سوء التقدير الاستراتيجي». فقد بالغ في تقدير فائض القوة لديه، وأساء قراءة التحولات في الموقف السعودي (والعماني) الذي لم يعد يقبل بوجود وكلاء يهددون الاستقرار الإقليمي. محاولته القفز فوق الدولة عبر بوابة «التطبيع» أو «السلاح» أدت إلى عزلة دولية وانهيار داخلي، مفسحة المجال لعودة مركزية الدولة اليمنية (ولو مؤقتاً) بدعم إقليمي مباشر.

«الكتلة الثالثة» والشلل التشريعي

لم يكن المشهد السياسي في المناطق المحررة خلال عام 2025 حكراً على ثنائية (الحكومة الشرعية - المجلس الانتقالي)؛ فقد شهد العام تحولات هيكلية عميقة تمثلت في صعود قوى محلية «ثالثة» فرضت نفسها كلاعبين لا يمكن تجاوزهم، وتحديداً في الرقعة الجغرافية الشرقية (حضرموت والمهرة). وبالتوازي، عانت المؤسسة التشريعية (البرلمان) من حالة «موت سريري» تخللتها محاولات إنعاش خجولة اصطدمت بجدران النفوذ العسكري والجهوي

حلف قبائل حضرموت ومؤتمر حضرموت الجامع: شكلت محافظة حضرموت في 2025 بيضة القبان في المعادلة اليمنية، حيث تحول «حلف قبائل حضرموت» و«مؤتمر حضرموت الجامع» بقيادة الشيخ عمرو بن حبريش من كيانات اجتماعية-سياسية إلى «قوة أمر واقع» تمتلك الذراع العسكري والغطاء السياسي، مدعومة بتحولات في الموقف السعودي. في يونيو، أصدر حلف قبائل حضرموت «وثيقة المبادئ السياسية» التي تضمنت رؤية شاملة لنظام حكم ذاتي مستقل بصلاحيات كاملة، مع الاحتفاظ بالسيادة على الموارد.[30] وتجاوز الحراك الحضرمي المربع السياسي إلى العسكري بإعلان تشكيل «قوات حماية حضرموت» في يونيو، وتخريج دفعات عسكرية نظامية في أكتوبر (الدفعة الثانية)[31].

28. Politics and Diplomacy - The Yemen Review, July-September 2025 - Sana›a Center For Strategic Studies
29. Monthly Briefing – December 2025 https://midad-had.org/?p=2618&lang=en
30. Monthly Briefing – June 2025 - MIDAD HADRAMOUT
31. Monthly Briefing – October 2025 - MIDAD HADRAMOUT

هذه القوات، التي لا تتبع وزارة الدفاع تسلسلياً، بل تتبع الحلف، انتشرت في ديسمبر حول حقول نفط «بترومسيلة» لتأمينها، فارضة معادلة ردع جديدة أمام قوات المجلس الانتقالي[32].

المكتب السياسي للمقاومة الوطنية: حافظ الفريق طارق صالح، قائد المقاومة الوطنية وعضو مجلس القيادة الرئاسي المدعوم إماراتياً، على مسار متمايز في الساحل الغربي، محاولاً الموازنة بين عضويته في المجلس وحماية مصالحه الخاصة، واستمر تذمره من «التهميش»، ووقف طوال عام مع قرارات وخطوات المجلس الانتقالي الجنوبي، محكوماً بطلب الممول (الإمارات)

في يونيو، أصدر المكتب السياسي للمقاومة الوطنية بياناً حاداً انتقد فيه «الإقصاء» من صناعة القرار والتعيينات، وطالب بآلية واضحة للشراكة بدلاً من الدعوات الانتقائية للاجتماعات[33]. تبنى طارق صالح خطاباً متشدداً تجاه الحوثيين، داعياً إلى «تحرير صنعاء» ودعم الضربات الأمريكية ضد الجماعة في البحر الأحمر. وفي ديسمبر، اصطف صالح مع الرئيس العليمي والرياض ضد تحركات المجلس الانتقالي، وكان قد سبق وأن وقع على بيان يرفض قرارات العليمي ضد اجتياح قوات الانتقالي لمحافظتي حضرموت والمهرة، وانهاء الوجود الإماراتي في التحالف وطلب التدخل السعودي [34].

الأحزاب السياسية التقليدية: ظلت الأحزاب التقليدية (الإصلاح والمؤتمر) تعمل في مساحات ضيقة، محاصرة بين نفوذ المليشيات وضغوط الإقليم. بالنسبة لحزب الإصلاح استمر في التعليق على الأوضاع عبر بيانات الأحزاب والتنظيمات السياسية. وواجه الحزب ضغوطاً شعبية هائلة في تعز (سبتمبر) على خلفية اغتيال الناشطة «افتهان المشهري» [35] سياسياً، حقق الحزب اختراقاً معنوياً في ديسمبر عبر صفقة تبادل الأسرى التي شملت القيادي محمد قحطان[36]، مما أعاد ترميم صورته أمام قواعده.

32. Monthly Briefing – December 2025 - MIDAD HADRAMOUT

33. مصدر سابق

34. Monthly Briefing – December 2025 - MIDAD HADRAMOUT

35. مظاهرات غاضبة في تعز تطالب باستكمال القبض على المطلوبين أمنيًا، نشر في 26 /9/2025
https://taiztime.com/taiz-news/32-48-10-26-09-2025

36. عضو الفريق الحكومي لـ"يمن مونيتور": قحطان أُخذ حياً وسيعود حياً
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/159233

بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام فشهد العام محاولات لتوحيد أجنحة الحزب الموالية للشرعية، خاصة مع ما يتعرض له أعضاء الحزب في صنعاء من قمع الحوثيين. أيدت فروع الحزب في مأرب والجوف والساحل قرار صدر في أكتوبر بتجميد عمله في مناطق الحوثيين[37]؛ فيما ظهر أحمد علي عبدالله صالح (نائب رئيس حزب المؤتمر ونجل الرئيس الأسبق) مراراً خلال العام في كلمات موجهة لأنصار الحزب وأعضاءه[38].

- مجلس النواب (البرلمان): عاش البرلمان اليمني عاماً من «الشلل المؤسسي»، حيث عجز عن ممارسة مهامه الرقابية أو التشريعية بفعالية نتيجة الفيتو الذي يمارسه المجلس الانتقالي في عدن. وفي يونيو، وجه النائب علي عشال انتقادات لاذعة لمجلس القيادة الرئاسي، متهماً إياه بـ «السطو» على الصلاحيات التشريعية والرقابية للبرلمان، خاصة فيما يتعلق بتعديل القوانين والاتفاقيات.[39] وفي يوليو، شكل البرلمان لجاناً لتقصي الحقائق حول أداء السلطات المحلية في المحافظات المحررة. إلا أن هذه اللجان، بتوجيه من رئيس المجلس سلطان البركاني[40]، قُوبلت برفض قاطع من المجلس الانتقالي الذي اعتبرها «تدخلاً في شؤون الجنوب» ومحاولة لإحياء مؤسسة «ميتة سريرياً»، مما أفشل المهمة

اكتفى البرلمان بإصدار البيانات في المحطات الكبرى، كما حدث في ديسمبر حين دعا لإلغاء «الإجراءات الأحادية» في حضرموت والمهرة (في إشارة لتحركات الانتقالي[41])، محذراً من الانزلاق إلى العنف، وفي أكتوبر حين أصدر تقريراً يتهم المؤسسات الحكومية بالفساد وغياب المساءلة.[42]

37. المؤتمر الشعبي العام في الجوف يؤيد قرار التجميد ويدعو إلى معركة استعادة صنعاء - الأول
https://al-awal.net/30826

38. في مايو أحمد علي عبدالله صالح يوجه خطاباً في ذكرى الوحدة اليمنية ويتجنب الإشارة للحوثيين
https://yeniyemen.net/p286144-

في سبتمبر قدم أحمد علي خطاباً هاجم فيه الحوثيين للمرة الأولى
https://www.almashhad.news/336481

39. Monthly Briefing – June 2025 - MIDAD HADRAMOUT

40. رئيس مجلس النواب يطالب الحكومة بتمكين لجانه الرقابية وسط رفض من «الانتقالي»
https://taiztime.com/hot-news/11-03-20-06-07-2025

الانتقالي يرفض لجان البرلمان
https://almasdaronline.com/articles/320966

41. Monthly Briefing – December 2025 - MIDAD HADRAMOUT

42. البرلمان يهاجم الحكومة ويتهمها بالفساد:
https://yemennownews.com/article/3043367

أثبت عام 2025 أن الفراغ السياسي الذي خلفه ضعف الحكومة المركزية لم يملأه المجلس الانتقالي وحده، بل أفرز قوى محلية (حضرمية ومهرية) وقوى حزبية (مقاومة، إصلاح، مؤتمر) أعادت تنظيم صفوفها. هذا التعدد خلق حالة من «اللاحكم»، حيث بات البرلمان مجرد «منبر إعلامي» بلا أنياب، بينما انتقل القرار الفعلي إلى التحالفات القبلية والعسكرية المناطقية، مما يهدد بتحويل «المناطق المحررة» إلى كانتونات متنافسة بدلاً من نموذج للدولة

ثانياً: جماعة الحوثي المسلحة نحو نظام أمني-عقائدي مغلق

شكّل عام 2025 نقطة تحول مفصلية في بنية سلطة الحوثيين في صنعاء. فبعد سنوات من العمل كـ«سُلطة أمر واقع» تدير مؤسسات الدولة بالشراكة الصورية مع حلفاءها في المؤتمر الشعبي العام، شهد هذا العام اكتمال التحول البنيوي نحو «نظام أمني-عقائدي مغلق». يعتمد هذا النظام الجديد على المركزية المطلقة للقرار في «مكتب القائد»، وتوظيف القمع الممنهج كاستراتيجية حكم، وتفكيك كافة التحالفات السياسية، وإعادة صياغة هوية المجتمع عبر هندسة اجتماعية شاملة لتتناسب مع مشروعها الأيديولوجي

1. الديناميكيات السياسية

- مركزية «دولة الظل» وتآكل الواجهة الرسمية: تكشف طريقة هيكلة السلطة وتركيز عملية صنع القرار عن الطبيعة الحقيقية لأي نظام وأولوياته الاستراتيجية. وفي هذا السياق، شهد عام 2025 تكريساً نهائياً لسلطة زعيم جماعة الحوثي «مكتب السيد» على حساب المؤسسات الرسمية، مما حول السلطة في صنعاء إلى مجرد جهاز إداري لتصريف الأعمال، فاقد لأي صلاحيات حقيقية؛ وعلى الرغم من أن الأعوام السابقة كانت تشهد تدخلات «لمكتب السيد» إلا أن العام الماضي شهد ترسيخ لمعظم الصلاحيات . وقد تجلى هذا النفوذ بشكل واضح في يوليو/تموز عندما تدخل المكتب مباشرة لوقف قرارات جبايات كانت قد أصدرتها وزارتا المالية والاقتصاد، متجاوزاً بذلك كافة الهياكل الوزارية الرسمية؛ كما تدخل لإعادة تمويل من هيئة الزكاة للمستشفى الجمهوري في صنعاء.

- تداعيات الفراغ التنفيذي: تعرض الهيكل الحكومي الحوثي لضربة قاصمة في 28 أغسطس، حين أدت غارة إسرائيلية دقيقة إلى اغتيال رئيس وزراء الحوثيين أحمد غالب الرهوي وعدد من وزرائه.[43]

43. الحوثيون يعلنون مقتل رئيس حكومتهم وعدد من أعضاء الحكومة بقصف إسرائيلي:
https://arabic.news.cn/9/20250830ed3dec3e1914231994016b2e711297c/c.html

هذا الحدث لم يكشف فقط عن الهشاشة الأمنية، بل أظهر فراغ الواجهة السياسية، حيث تم تكليف «محمد مفتاح» - وهو شخصية ذات خلفية عقائدية - بإدارة الحكومة بالإنابة[44]. يعكس هذا الاختيار صعوبة إيجاد بدائل تكنوقراطية مقبولة وهيمنة القبضة الأمنية-العقائدية على مفاصل القرار

- **تفكيك «التغييرات الجذرية»:** واصلت السلطة تنفيذ ما تسميه «التغييرات الجذرية»، مثل دمج هيئات إيرادية كبرى (الضرائب والجمارك) ودمج بعض الوزارات[45]. وبينما كان الهدف المعلن هو تقليص البيروقراطية، كان الهدف الاستراتيجي الباطن هو تركيز السيطرة المالية والإدارية بشكل كامل في يد دائرة ضيقة وموالية عقائدياً، وإقصاء ما تبقى من كوادر الدولة القديمة.

إن هذه المركزية المطلقة للسلطة استدعت بالضرورة بناء أدوات قمع جديدة لفرضها وضمان استمراريتها، وهو ما تجلى في التحولات العميقة التي طرأت على البنية الأمنية

2. عقيدة «الارتياب الأمني»: هندسة القمع وتوظيف القضاء

لم تكن عمليات الاغتيال المستهدفة للقادة البارزين، وعلى رأسهم رئيس وزراء الجماعة أحمد الرهوي وقائد برنامج المسيرات زكريا حجر، ورئيس هيئة الأركان اللواء محمد الغماري مجرد إخفاقات أمنية؛ بل كانت المحفز الذي أغرق نظام الحوثي في حالة من «الهوس الأمني». هذا التحول غيّر بشكل جوهري عقيدة الأمن الداخلي، ناقلاً إياها من الضبط التفاعلي إلى التطهير الاستباقي، وأعاد تشكيل الأجهزة الأمنية مع تسليح القضاء لترسيخ قبضة النظام ضد التهديدات الداخلية المتصورة

44. خليفة الرهوي.. من هو محمد مفتاح رئيس حكومة الحوثيين في صنعاء؟
https://www.eremnews.com/news/arab-world/b45x0c9

45. انقلابيو اليمن يستكملون «حوثنة» المؤسسات بهياكل إدارية جديدة:
https://aawsat.com/home/article/5076895

نشأة الأجهزة الموازية: برز خلال عام 2025 جهاز أمني جديد تحت مسمى «استخبارات الشرطة»، بقيادة علي حسين الحوثي، نجل مؤسس الجماعة[46]. يعكس إنشاء هذا الجهاز، الذي يعمل بالتوازي مع جهاز «الأمن والمخابرات» القائم، رغبة في خلق «توازن رعب» داخلي، ومنع انفراد أي جهة بالمعلومات، والأهم من ذلك، حصر مفاتيح القوة الصلبة بيد العائلة لضمان الولاء المطلق في ظل تآكل الثقة بالآخرين؛ خاصة مع تعيين «يوسف المداني» بديلاً عن محمد الغماري، وترتبط عائلته عضوياً مع عائلة الحوثي.[47]

استراتيجية «شبكات التجسس»: شكل الإعلان عن تفكيك «شبكة تجسس كبرى» في نوفمبر غطاء لتنفيذ أوسع عملية تطهير للجبهة الداخلية. استهدفت هذه الحملة بشكل منهجي فئات متعددة: موظفون في رئاسة الوزراء، ضباط أمن، كوادر من حزب المؤتمر، وأكثر من 60 موظفاً في المنظمات الأممية والدولية[48].

«عسكرة القضاء»: تم تحويل القضاء إلى ذراع أمني بامتياز. وعُيّن عشرات الأشخاص التابعين لجماعة الحوثي كقضاة في تنفيذ لقرار المادة (57 مكرر) المضافة إلى قانون السلطة القضائية والتي تتيح استبدال المؤهلات القانونية بشهادات «الورع» و«التزكية» الممنوحة من الجماعة. كما سُمح بتعيين خريجي خُطباء ومرشدين خضعوا «لدورة تأهيلية لعلماء الشريعة» وهي دورة عقائدية كقضاة، متجاوزين المؤهلات الأكاديمية التقليدية[49]. كما استُخدمت المحكمة الجزائية المتخصصة لتصبح منصة لإصدار أحكام إعدام جماعية (17 شخصاً في دفعة واحدة) ومصادرة أموال الخصوم السياسيين والاقتصاديين تحت غطاء قانوني[50].

---

46. هندسة المؤامرة: الأبعاد الاستراتيجية لإعلان الحوثيين القبض على «شبكات التجسس»:
https://ygcs.center/ar/estimates/article196.html

47. الجنرال الذي لا يرتدي "الكتاف" رئيسا للأركان.. كيف تصنع "عائلة الحوثي" جنرالاتها؟
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/152831

48. Houthi court in Yemen hands down death sentences to 17 people https://www.clickorlando.com/news/2025/11/23/houthi-court-in-yemen-hands-down-death-sentences-to-17-people-accused-of-spying/

49. Houthis Reengineer the Judiciary by Flooding It with Graduates of Religious Centers, https://wcys.org/houthis-reengineer-the-judiciary-by-flooding-it-with-graduates-of-religious-centers/

50. Houthi court sentences 17 people to death on charges of spying https://wcys.org/a-houthi-run-court-sentences-17-people-to-death-on-charges-of-spying-for-hostile-states-including-a-former-military-intelligence-director/

وجه مهدي المشاط بإصدار قانون «تصنيف الدول والكيانات المعادية». ينص القانون على تصنيف الولايات المتحدة والمملكة المتحدة (وإسرائيل طبعاً) في «المستوى الأول» من العداء[51]. وهو ما ترتب عليه آثار قانونية داخلية، حيث هدد تجارة وكلاء الشركات الأمريكية في البلاد، وحظر المنتجات، كما مثل تجريم أي تواصل مع ممثلي هذه الدول، ومصادرة ممتلكات الشركات أو الأفراد المرتبطين بها

لم يقتصر هذا القمع الممنهج على الخصوم المفترضين، بل امتد ليشمل الحلفاء السياسيين الذين استنفدت أغراضهم، وعلى رأسهم حزب المؤتمر الشعبي العام

3. نهاية «تحالف الضرورة» مع حزب المؤتمر

تلجأ الحركات المسلحة عادة إلى التحالفات السياسية لتوفير غطاء وطني لشرعيتها. لكن عام 2025 شهد الموت السريري للشراكة بين الحوثيين وجناح حزب المؤتمر في صنعاء، حيث لم تعد الجماعة بحاجة لهذا الغطاء، بل أصبحت تراه خطراً كامناً يجب تفكيكه واستيعابه بالكامل. لم تكن هذه العملية في فراغ سياسي، بل تزامنت استراتيجياً مع حملات التطهير الأمني. تمت عملية الإقصاء عبر خطوات ممنهجة ومدروسة

في أغسطس ضغطت الجماعة على قيادة الحزب لفصل «أحمد علي عبد الله صالح»[52] من منصب نائب رئيس الحزب، بالتزامن مع اعتقال الأمين العام المساعد «أحمد علي غازي الأحول»[53] إلى جانب 12 قيادياً في الحزب؛ كما تم مصادرة أراضي وعقارات للحزب، وهو ما دفع الأمانة العامة للمؤتمر إلى اتخاذ قرار غير معلن بتجميد كافة الأنشطة التنظيمية للحزب[54]، ثم ألغى احتفالاته بذكرى التأسيس، وهو ما يعني عملياً إنهاء دوره السياسي الفاعل.

51. Yemeni President Declares US and Britain as Hostile States in Official Decree, http://alwaght.net/en/news/249371/ContactUs
52. Sanaa›s GPC Wing Deepens Submission to Houthis https://www.yementdy.tv/news50767.html
53.Yemen: Houthis' Widespread Detentions of Political Opponents https://www.hrw.org/news/27/11/2025/yemen-houthis-widespread-detentions-of-political-opponents
54. The Death of Political Parties in Sanaa https://south24.net/news/newse.php?nid=4112

وفي نوفمبر وديسمبر جرى تصعيد الضغوط عبر محاصرة منزل رئيس الحزب، «صادق أمين أبوراس»،[55] وتعيين «يحيى الراعي»،[56] المعروف بولائه للجماعة، كأمين عام بالإنابة تحت التهديد

كان الهدف الاستراتيجي هو مصادرة الحزب سياسياً وشعبياً، وتفريغه من أي قدرة على الحشد أو المعارضة، في ذكرى ثورة 26 سبتمبر ومع اقتراب ذكرى «انتفاضة 2 ديسمبر» التي كان الحوثيون يقولون إنها ستشهد عملاً مسلحاً بتعاون عائلة صالح من خارج البلاد واتباعهم في مناطق سيطرة الحوثيين.

وكان الحكم بإعدام اللواء «علي أحمد السياني»،[57] وهو شخصية رئيسية من قبيلة صالح ورئيس سابق للاستخبارات، بتهمة «التجسس»، رسالة دموية تجاوزت الإجراءات القانونية

لقد كان عملاً محسوباً لقطع رأس النفوذ العسكري والقبلي التاريخي للحزب، وإثبات أن «الهوس الأمني» لم يكن أداة للقضاء على الجواسيس فحسب، بل لمحو الشركاء السياسيين الذين لم تعد هناك حاجة لهم. (تم الحكم لاحقا ببراءة السياني)

كما استعرض الحوثيون القوة أمام منزل الشيخ حمير الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد، وفرضوا طوقاً ومراقبة واسعة على باقي مشايخ طوق صنعاء قبل ذكرى ثورة 26 سبتمبر.

بعد أن أزالت الجماعة جراحياً آخر بقايا الشراكة السياسية، وجهت انتباهها إلى مشروع أكثر طموحاً ليس مجرد حكم المجتمع، بل إعادة تشكيله بشكل جذري. كان القضاء على التعددية السياسية شرطاً ضرورياً لفرض هوية عسكرية-عقائدية متجانسة على السكان كافة، وتحويل الأمة من دولة إلى ثكنة

55. Houthi forces besiege GPC leader›s house in Sanaa https://www.middleeastmonitor.com/20251216-houthi-forces-besiege-gpc-leader-house-in-sanaa/
56. Houthis tighten grip on GPC structures with new appointments https://thecradle.co/articles/houthis-tighten-grip-on-gpc-structures
57. A Houthi-run court sentences 17 people to death on charges of spying for hostile states, including a former military intelligence director https://wcys.org/a-houthi-run-court-sentences-17-people-to-death-on-charges-of-spying-for-hostile-states-including-a-former-military-intelligence-director/ https://wcys.org/a-houthi-run-court-sentences-17-people-to-death-on-charges-of-spying-for-hostile-states-including-a-former-military-intelligence-director/

4. عسكرة المجتمع وإعادة صياغة الهوية: بناء «الدولة المعسكر»

تسعى الأنظمة العقائدية الشمولية إلى إذابة الفاصل بين المدني والعسكري لضمان الولاء الكامل وبناء ما يُعرف بـ«المجتمع الحربي» (War Society). في عام 2025، استمرت جماعة الحوثي من مجرد إدارة السكان إلى تجنيدهم، محوّلة المجتمع في مناطق سيطرتها إلى معسكر تعبئة شامل، في عملية «هندسة اجتماعية» واسعة النطاق

دورات «طوفان الأقصى»: تجاوز عدد خريجي دورات التعبئة العسكرية والأيديولوجية حاجز مليون ومائة ألف شخص[58]. لم تقتصر هذه الدورات على المتطوعين، بل أصبحت إلزامية لموظفي الدولة، والأكاديميين، والقضاة، وأعضاء النيابة. لم يكن الهدف هو الجاهزية القتالية فقط، بل ضمان «الولاء العقائدي» المطلق وإعادة صياغة العقل الجمعي

تصفية الفضاء المدني: لم تكن الحرب على الهوية رمزية فقط، بل استهدفت أي مساحة فكرية مستقلة. وجاء اعتقال شخصيات أكاديمية بارزة مثل الدكتور «حمود العودي» وقادة «منتدى الأحد الثقافي»[59] (وجرى الإفراج عنهم لاحقاً)، وهم كانوا في قيادة مبادرات سلام مجتمعية واسعة مثل فتح الطرقات.

58. كلمة زعيم الحوثيين في نوفمبر خلال المؤتمر القومي العربي
https://www.saba.ye/ar/news3585147.htm

59. Houthis Accused of Abducting Activists in Sanaa Amid Ongoing Crackdown https://yemenonline.info/Human20%Rights/10703

حرب الرموز الوطنية: شنت جماعة الحوثي معركة ممنهجة ضد الرموز الوطنية الجمهورية، بهدف استبدالها بهوية جديدة ترتكز على الولاء لما تسميه المشروع «الإيماني». يوضح الجدول التالي معالم هذه الحرب الرمزية

الهوية الجمهورية (المستهدفة)	الهوية الإيمانية (البديلة)
قمع الاحتفالات بثورة ٢٦ سبتمبر واعتبارها مؤامرة".	الاحتفاء بالمناسبات الطائفية (المولد، يوم الولاية، ذكرى الشهيد،...إلخ).
تجريم رفع العلم الوطني في ذكرى الثورة واعتقال المشاركين.	توظيف الحشود في المولد النبوي كـ «استفتاء شعبي» لتفويض القائد.
شيطنة حقبة الرئيس صالح ووصفها بالخيانة والارتهان.	ربط شرعية الحكم بـ«الحق الإلهي» كامتداد لـالإمام الهادي"

هذه الهندسة الداخلية للمجتمع ترافقت مع جرأة متزايدة في السياسة الخارجية، حيث سعت الجماعة لترجمة قوتها العسكرية إلى نفوذ جيوسياسي إقليمي

5. من الوكيل المحلي إلى اللاعب الإقليمي

استفادت جماعة الحوثي من أحداث غزة والفراغ الاستراتيجي في المنطقة لتنتقل من مجرد «متمرد محلي» إلى «فاعل هجين» (Hybrid Actor) مؤثر إقليمياً. لكن هذا الصعود الخارجي اللافت ترافق مع انكشاف وهشاشة على المستوى الداخلي

- انهيار الردع وصعود «الردع الهجين»: أثبتت الجماعة فشل نظريات الردع الغربية التقليدية. فالهجوم بالصواريخ الفرط صوتية على تل أبيب، والقدرة على المناورة بقبول «هدنة تكتيكية» مع الولايات المتحدة في مايو لوقف الغارات مقابل تحييد سفنها، أظهر قدرة الجماعة على إدارة الصراع ببراغماتية عالية وتحدي الخطوط الحمراء

- في قمة محور المقاومة: مستفيدة من التراجع الكبير لإيران وحزب الله بفعل الضربات في 2024، استمر الحوثيون في تقديم أنفسهم زعماء «محور المقاومة». وتحولت الجماعة داخل «محور المقاومة» من طرف مستهلك للدعم إلى «مُصدّر» للتكنولوجيا العسكرية والخبرات. ويُعد المشروع المشترك الذي تحدثت به حركة «النجباء» العراقية لتحديث ترسانتها الصاروخية عبر نقل تقنيات التوجيه (GPS) وتكنولوجيا المسيرات، دليلاً واضحاً على هذا الدور الجديد والمتقدم الذي يحولها من عميل إلى شريك في المحور[60].

- رادع إقليمي: رداً على الاعتراف بأرض الصومال في ديسمبر أعلن الحوثيون أن «أي وجود إسرائيلي في أرض الصومال يعتبر هدفاً عسكرياً»[61]، ويمثل موقف الحوثيين هذا تحولاً استراتيجياً جذرياً في قواعد الاشتباك، حيث انتقلت الحركة من مربع الدفاع المحلي إلى مربع «الردع الإقليمي العابر للحدود»؛ تنطلق هذه الرؤية من قناعة راسخة عبّر عنها زعيم الجماعة، عبد الملك الحوثي، بأن الوجود الإسرائيلي في القرن الإفريقي ليس شأناً صومالياً داخلياً، بل هو تهديد مباشر ومصيري «للأمن القومي اليمني» وللسيطرة على مضيق باب المندب والبحر الأحمر[62].

6. العلاقة مع الأمم المتحدة:

شهد عام 2025 تدهوراً كارثياً في علاقة الحوثيين بالأمم المتحدة ووكالاتها، حيث انتقلت من التوتر المزمن إلى المواجهة المفتوحة. تجلى هذا التحول في حملة قمع ممنهجة وغير مسبوقة شملت اقتحام المقرات واعتقال العشرات من الموظفين المحليين والأجانب. يهدف هذا النهج التصعيدي إلى تحقيق هدف استراتيجي واضح: فرض السيطرة الكاملة على تدفق المساعدات الإنسانية وتوزيعها، واستخدام المعاناة الإنسانية كورقة ضغط سياسي على المجتمع الدولي. وقد أدت هذه الممارسات إلى انهيار كامل للثقة اللازمة لنجاح أي عملية سياسية بوساطة أممية، وحولت الأمم المتحدة من وسيط محايد إلى طرف مستهدف ومُتّهم

60. مقابلة "فراس الياسر" عضو المجلس السياسي لحركة النجباء العراقية مع وكالة تسنيم الإيرانية (فارسي):
https://newsmediab.tasnimnews.com/Tasnim/Uploaded/Vieo/14040908152244549348 74/08/09/1404741.mp4

61. Houthi warnings regarding Israeli presence in the Red Sea https://www.middleeasteye.net/news/houthis-would-target-any-israeli-presence-somaliland-leader-warns

62. كلمة زعيم الحوثيين في يناير 2026:
https://masirahtv.net/video?id=291620

وثّقت الأحداث خلال عام 2025 حملة منظمة شنتها الأجهزة الأمنية الحوثية ضد موظفي ومقرات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتي بلغت ذروتها في يونيو وأغسطس ونوفمبر، حيث اقتحمت مقرات معظم المنظمات الدولية الموجودة في البلاد.. وقد ربط زعيم الحوثيين هذه الاعتقالات مباشرة بالهجوم الإسرائيلي، متهماً المعتقلين «بالخيانة والتجسس لصالح الصهاينة»، مما يعكس حالة الشك العميق التي سيطرت على قيادة الجماعة

بحلول ديسمبر كان الحوثيون يحتجزون أكثر من 70 موظفاً من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وقد أدت هذه الاعتقالات إلى إعاقة مباشرة لعمليات وكالات حيوية.

- من الإنكار إلى الاتهام المضاد: لجأ الحوثيون إلى خطاب رسمي متصاعد لتبرير حملتهم ضد موظفي الأمم المتحدة، حيث تحوّل الموقف من التجاهل الأولي إلى توجيه اتهامات مباشرة وخطيرة. ورفض الحوثيون دعوات الإفراج عنهم واعتبرت تلك الدعوات بأنها «انتهاك لميثاق الأمم المتحدة»،[63] معتبرة أن الإجراءات القانونية المتخذة بحق «خلايا التجسس» هي شأن سيادي[64].

وصل التصعيد إلى ذروته عندما اتهمت خارجية الحوثيين صراحةً خلايا التجسس (التي يزعمون أن موظفي الأمم المتحدة جزء منها) بـ «المشاركة في جريمة استهداف رئيس وأعضاء حكومة التغيير والبناء في 28 أغسطس 2025». وبهذا الادعاء، لم يعد الموظفون مجرد متهمين بالتجسس، بل أصبحوا متواطئين في عملية اغتيال سياسي؛ لاحقاً جرى إحالة 43 على الأقل إلى المحاكمة حسب ما أفاد به الحوثيون[65].

63. لقاء بين منسق الأمم المتحدة مع خارجية الحوثيين:
https://www.saba.ye/ar/news3553495.htm

64. بيان خارجية الحوثيين:
https://www.saba.ye/ar/news3552976.htm

65. Houthis say 43 UN workers to be tried on allegations they helped Israel conduct strike https://www.timesofisrael.com/houthis-say-43-un-workers-to-be-tried-on-allegations-they-helped-israel-conduct-strike/

من خلال هذا التصعيد الخطابي، نجح الحوثيون في تحويل الأمم المتحدة من وسيط محايد إلى متهم بالتآمر، وهي مناورة استراتيجية تهدف إلى تحييد الضغط الدولي وتبرير حملتهم القمعية الداخلية

- **التداعيات الإنسانية:** أدى تدهور بيئة العمل الإنساني وسياسات الحوثيين الممنهجة ضد المنظمات الدولية إلى نتائج كارثية على الوضع الإنساني، مما هدد بانهيار قطاعات حيوية[66]. وأعلنت معظم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة وقف عملها في مناطق سيطرة الحوثيين ونقل مراكزها الرئيسية إلى عدن[67]، ما رفع الاحتياجات الإنسانية في ظل رفض الحوثيين إيجاد بدائل[68]. من منظور الحركة لا يمثل هذا التدهور الإنساني خسارة استراتيجية، بل يُستخدم ببراغماتية قاسية «كورقة ضغط إضافية على المجتمع الدولي لتقديم التنازلات». الهدف هو ضمان استمرار تدفق المساعدات، ولكن تحت شروطهم ورقابتهم الكاملة، حتى لو كان ثمن ذلك هو تفاقم معاناة السكان

ثالثاً: مسار السلام والعلاقات الخارجية

شكل عام 2025 نقطة تحول استراتيجية في مسار الصراع اليمني، حيث انتقل المشهد من حالة «اللاحرب واللاسلم» الهشة التي سادت لسنوات إلى مواجهة مفتوحة متعددة الأبعاد. لقد كان عاماً كاشفاً انهارت فيه الافتراضات الدبلوماسية، وتصدعت فيه التحالفات الداخلية، وتغيرت فيه قواعد الاشتباك بشكل جذري. لم يعد الصراع اليمني شأناً محلياً أو إقليمياً فحسب، بل تحوّل إلى ساحة مواجهة دولية مباشرة، أعادت رسم خريطة التهديدات والتحالفات في منطقة البحر الأحمر

66. Yemen health crisis spikes after aid cuts and U.S., Israeli airstrikes https://www.washingtonpost.com/world/05/09/2025/yemen-airstrikes-humanitarian-cholera-crisis/

67. حسب إعلان الأمين العام للأمم المتحدة:
https://english.aawsat.com/arab-world/-5191184un-reduces-minimum-dealings-houthis yemen?amp

68. بيان منظمة الأغذية العالمية:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/150219

1. تقييم مسار السلام في عام 2025: من الجمود إلى الموت السريري

انتقلت عملية السلام اليمنية خلال عام 2025 من حالة جمود في بدايته إلى حالة موت سريري في نهايته. لقد تضافرت العوامل الدولية المتمثلة في التصعيد الأمريكي-الإسرائيلي، مع الانقسامات الإقليمية والمحلية، لتُغلق كافة نوافذ الحلول الدبلوماسية التي كانت مفتوحة بحذر في السابق

- خارطة الطريق: أصبحت «خارطة الطريق» التي تم التوصل إليها في أواخر عام 2023 وثيقة مجمدة وغير قابلة للتطبيق خلال عام 2025. وقد تجلى هذا الفشل في الإحاطات المتشائمة التي قدمها المبعوث الأممي هانس غروندبرغ أمام مجلس الأمن، حيث أقر مراراً بعجز الآليات الدبلوماسية عن فصل المسار اليمني عن تداعيات الحرب على غزة؛ طلبت الولايات المتحدة وقف الهجمات في البحر الأحمر، فيما رفض الحوثيون هذا الشرط. لقد أثبتت البنية الدبلوماسية التي تقودها الأمم المتحدة أنها غير كافية على الإطلاق، حيث أصبحت دعواتها لخفض التصعيد غير ذات صلة أمام سرعة الأحداث العسكرية والسياسية على الأرض.[69]

وواجه غروندبرغ، عاماً مليئاً بالتحديات، حيث قوضت إجراءات الحوثيين بشكل مباشر أُسس وساطته وقدرته على تحقيق تقدم ملموس. وواصل غروندبرغ تحركاته الدبلوماسية المكوكية، حيث أجرى جولات متعددة في الرياض وأبو ظبي، والتقى بوزير الخارجية اليمني، وسفراء الدول الخمس، ومسؤولين إقليميين في محاولات يائسة لإنقاذ «خارطة الطريق» للسلام التي جُمدت فعلياً.[70]

- احتجاز الموظفين الأمميين: سبّب اعتقال الحوثيين لموظفي الأمم المتحدة (بينهم من مكتب غروندبرغ) والسيطرة على مقرات المنظمات ومبانيها توتراً كبيراً للأمم المتحدة وتعاملها مع سلطة الجماعة في اليمن. وشكّل المبعوث لجنة برئاسة معين شريم للتفاوض مع الحوثيين بشأن معتقلي الأمم المتحدة المتهمين «بالتورط في خلايا التجسس»، إقراراً فعلياً من المنظمة الدولية بفتح مسار للتفاوض حول الثمن الذي ستدفعه للحوثيين مقابل سلامة موظفيها.[71]

---

69. Briefing by the UN Special Envoy for Yemen, Hans Grundberg, to the Security Council, https://reliefweb.int/report/yemen/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council

70. Yemen: Closed Consultations : What›s In Blue - Security Council Report, https://www.security-councilreport.org/whatsinblue/2025/11/yemen-closed-consultations-3.php

71. المعتقلون الأمميون كأوراق استراتيجية.. كيف أجبر الحوثيون الأمم المتحدة على شرعنة "مسار الابتزاز"؟ -تحليل خاص:
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/154030

في إحاطاته وتصريحاته خلال نوفمبر، أقر غروندبرغ صراحةً بأن استمرار احتجاز موظفي الأمم المتحدة «يقوّض الثقة اللازمة لإنجاح جهود الوساطة». من وجهة نظر الأمم المتحدة فإن قضية المعتقلين أصبحت عقبة أساسية أمام أي حوار سياسي، حيث لا يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دور الوسيط النزيه بينما يتم استهداف موظفيها واحتجازهم كرهائن[72].

أصدر مجلس الأمن في 15 أكتوبر بيانًا صحفيًا شديد اللهجة[73] يدين استمرار الحوثيين في اعتقال عشرات الموظفين الأمميين وموظفي المنظمات الدولية. البيان عكس إحباط المجتمع الدولي من عدم استجابة الحوثيين للمناشدات، لكنه كشف أيضًا عن عجز الأمم المتحدة عن حماية موظفيها، مما يوجه ضربة قاسية لمصداقية العمل الإنساني في اليمن

- بصيص أمل وحيد: في تناقض صارخ مع المشهد السياسي والعسكري القاتم، شهد شهر ديسمبر 2025 اختراقاً إنسانياً مهماً. فبوساطة عُمانية، تم التوصل إلى اتفاق في مسقط لتبادل حوالي 2,900 أسير بين الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي[74]. شملت الصفقة إطلاق سراح شخصيات سياسية بارزة كانت محتجزة لسنوات، أبرزهم القيادي في حزب الإصلاح محمد قحطان[75].

ورغم أن هذه الصفقة شكلت «اختراقاً إنسانياً» بالغ الأهمية وأعادت الأمل لآلاف الأسر، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً على المسار السياسي الأوسع. لقد أثبتت أن القنوات الخلفية الإنسانية يمكن أن تنجح بمعزل عن التعقيدات السياسية، لكنها أكدت في الوقت نفسه أن المسار السياسي الرئيسي ظل مسدوداً بالكامل

72. نص إحاطة المبعوث:
https://osesgy.unmissions.org/un-special-envoy-grundberg-concludes-regional-visits-riyadh-and-abu-dhabi
73. Security Council Press Statement on Yemen, ، https://press.un.org/en/2025/sc16265.doc.htm
74. Houthis, Yemen government say to exchange nearly 3000 prisoners | International, https://www.bssnews.net/international/344563
75. Houthis, Yemen government to exchange nearly 3,000 prisoners: Officials - Al Arabiya, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/23/12/2025/houthis-yemen-government-to-exchange-nearly-3000-prisoners-officials

تفاصيل اتفاق تبادل الأسرى (مسقط - ديسمبر 2025)

البند	التفاصيل والأرقام
إجمالي المفرج عنهم	حوالي ٢,٩٠٠ محتجز
من طرف الحكومة	الإفراج عن ١,٧٠٠ أسير حوثي
من طرف الحوثيين	الإفراج عن ١,٢٠٠ محتجز
شخصيات بارزة	محمد قحطان (القيادي في الإصلاح)
أجانب	٧ جنود سعوديين و٢٣ سودانياً

- الحوثيون والسعودية: مع توقف هجمات الحوثيين في البحر الأحمر صَعّدت الجماعة مطالباتها للسعودية «باستحقاقات السلام» وتنفيذ خارطة الطريق وتسليم مرتبات الموظفين الحكوميين في مناطق سيطرة الجماعة وهدّدت باستئناف الهجمات. حرّك ذلك الوساطة العُمانية مع الحوثيين لكن كان من الصعب موافقة السعودية بدفع أموال للحوثيين أو التوصل لاتفاق يخرج الجماعة من الضائقة المالية الكبيرة والوضع الاقتصادي المتردي بسبب العقوبات الأمريكية.

ومنذ أكتوبر شهد الوضع السياسي والأمني بين الحوثيين والسعودية انتقالاً حاداً من مرحلة «الهدنة غير المعلنة» إلى مرحلة[76] «التهديد بالصراع الشامل»،[77] وشن الحوثيون حملات متعددة على السعودية في شبكات التواصل الاجتماعي، مع تضخم غير مسبوق في المطالب الحوثية وارتفاع سقف الخطاب العسكري[78].

76. محمد البخيتي عضو المكتب السياسي للحوثيين (8/11/2025) مقابلة متلفزة:
https://youtu.be/txQx38b7s1o

77. مقال حزام الأسد عضو المكتب السياسي للحوثيين في نوفمبر 2025:
https://althawrah.ye/archives/1092055

78. تصريح علي القحوم عضو المكتب السياسي للحوثيين في نوفمبر2025:
https://x.com/alialqhoom/status/1992786724171440505?s=20

وأدى الكشف عن «خلية التجسس» في نوفمبر واتهامها بالعمل لصالح الموساد والمخابرات السعودية إلى تجميد فعلي لمشاورات تثبيت الهدنة في سلطنة عُمان[79].

يعتبر الحوثيون هذا العمل «إعلاناً للحرب» و «انتهاكاً صارخاً لسيادة اليمن» مما يُنهي فعلياً أي ثقة متبقية في «النوايا السعودية تجاه السلام».[80]

في نهاية 2025 -حسب مصدر من الحوثيين- فإن النقاشات تتمحور في الوقت الحالي حول عودة العمل في مطار صنعاء الدولي، والموانئ الخاضعة لسيطرة الحركة.[81] وإيجاد آلية لدفع الرواتب في مناطق سيطرة الحوثيين دون أن تتعارض مع العقوبات الامريكية المفروضة على الحركة

2. العلاقة مع الولايات المتحدة:

شهد النصف الأول من عام 2025 تحولاً جذرياً في طبيعة التدخل الخارجي في اليمن[82]، مدفوعاً بتغير الإدارة الأمريكية وعودتها إلى سياسة المواجهة المباشرة. هذا التحول أنهى حالة التردد الدبلوماسي ونقل الصراع من إطاره الإقليمي المحصور إلى مواجهة دولية مباشرة، كان عنوانها الأبرز هو إعادة تصنيف جماعة الحوثيين منظمة إرهابية وما تبعه من حرب اقتصادية شاملة

- إعادة تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية: في خطوة ذات تداعيات هائلة، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 4 مارس 2025 رسمياً إعادة إدراج جماعة الحوثي على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO). جاء القرار تتويجاً لعملية بدأها الرئيس المنتخب حديثاً دونالد ترامب في يناير عبر توقيع أمر تنفيذي وجه فيه وزير خارجيته ماركو روبيو ببدء الإجراءات[83].

79. مقابلة مع علي العماد عضو المكتب السياسي للحركة: برنامج ملفات على تلفزيون المسيرة 8/10/2025 مشاهدة مباشرة.

80. مقال علي القحوم في المسيرة «اليمن وقائدُها وصنع معادلة السلام والانتصار:
https://masirahtv.net/post/286791

81. تحدث المصدر في 14 ديسمبر2025 يعمل المصدر في لجان خلفية مرتبطة بالمشاورات في مسقط.

82. Survival Challenges: The Future of the Houthis Amid Current Developments https://mokhacenter.org/en/survival-challenges-the-future-of-the-houthis-amid-current-developments/

83. Trump Administration Attempts to Preempt New Houthi Attacks - The Soufan Center, https://thesoufancenter.org/intelbrief-2025-march11-/

واستند الإعلان الرسمي إلى مبررات سياسية وقانونية واضحة[84]، تمثلت في تهديد الجماعة المستمر للملاحة الدولية، واستهدافها للسفن التجارية والعسكرية الغربية، وما اعتبرته واشنطن «انتقائية جيوسياسية» في الهجمات التي تجنبت السفن الصينية والروسية، مما دل على انخراط الجماعة في محور دولي مناهض للمصالح الغربية

كان الأثر الاقتصادي المباشر للتصنيف مدمراً. فقد أدى القرار إلى عزل البنوك التجارية في صنعاء عن النظام المالي العالمي (SWIFT)، حيث رفضت البنوك المراسلة في المنطقة تمرير أي اعتمادات مستندية لاستيراد السلع الأساسية خوفاً من العقوبات الثانوية الأمريكية[85]. هذا الشلل المصرفي أدى إلى ارتفاع جنوني في أسعار السلع

ورغم إصدار وزارة الخزانة الأمريكية تراخيص عامة تهدف إلى حماية التحويلات الشخصية غير التجارية والعمليات الإنسانية، إلا أن شركات الصرافة الدولية فرضت قيوداً استباقية صارمة، مما أثر بشكل مباشر على ملايين الأسر اليمنية التي يعتمد بقاؤها على تحويلات المغتربين. وحذرت الأمم المتحدة على لسان مبعوثها الخاص، هانس غروندبرغ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أن القرار يحمل مخاطر إنسانية كارثية وقد يغلق الباب نهائياً أمام عملية السلام، ويدفع بالملايين نحو حافة المجاعة[86].

التصعيد مقابل التصعيد: لم تُظهر جماعة الحوثي أي إشارة للتراجع، بل اعتبرت التصنيف «وسام شرف» ودليلاً على نجاحها في التأثير على الساحة الدولية. واستغلت القرار لحشد جبهتها الداخلية عبر تنظيم مسيرات مليونية في 17 مارس تحت شعار «معركة الفتح الموعود والجهاد المقدس».[87]

84. Yemen: Terrorism Designation, U.S. Policy, and Congress, https://www.congress.gov/crs-product/IF12882

85. The Yemen Review Quarterly: January-March 2025 - Sana›a Center For Strategic Studies, https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar2025-

86. Yemen, March 2025 Monthly Forecast : Security Council Report, https://www securitycouncilreport.org/monthly-forecast/03-2025/yemen76-.php

87. U.S. military conducts fresh airstrikes on Yemen›s Houthi-held Red Sea port city, http://en.people.cn/n0318/2025/3/c20290612-90000.html

جـاء الرد سريعـاً وعنيفـاً. ففـي 11 مـارس، أعـلن الحوثيون توسيـع نطـاق الحصـار البحري ليشمل أي شركـة تتعـامل مـع الموانـئ الإسرائيليـة، بـغض النظر عن وجهـة سفنها. وفـي تصـعيد لافت، هددت الجماعـة باستـهداف شركات النـفط الأمريكيـة الكبرى، مسميـة «إكسون موبيل» و«شيـفرون» بـالاسم.[88]، وتبـع ذلك هجمـات نوعيـة أدت إلـى إغراق سـفينة واستـهداف أخرى[89].

- التوصل لاتفـاق مـايو: بدأت الولايـات المتحدة عمليـة عسكريـة ضد الحوثيين فـي مـارس، خلال الهجمـات وتصاعدهـا فـي البحر الأحمر، برزت سـلطنة عُمـان كـ «مـهندس صـامت» نجـح عبر دبلوماسيـة الـقنوات الخلفيـة فـي صياغـة اتفـاق وقف إطلاق نـار[90] دخل حيز التنـفيذ فـي 6 مـايو 2025. استند هذا الاتفـاق إلـى رغبـة واشنطن فـي تجنب حرب استنزاف طويلـة ومكلفـة، مقـابل وقف الغـارات الجويـة علـى اليمن وإنهـاء العمليـات الهجوميـة الأمريكيـة، ممـا مـهد الطريـق لمرحلـة جديدة من التوازنـات السياسيـة[91].

تجـلت جوهريـة الاتفـاق فـي قبول واشنطن بمبدأ «فصل المسـارات»، وهو تنـازل استراتيجـي سمـح لـلحوثيين بوقف استـهداف السـفن الأمريكيـة حصراً، مـع استمرار عملياتـهم ضد السـفن المرتبطـة بـإسرائيل تحت لافتـة «إسنـاد غزة». هذا الاستثنـاء منـح الجماعـة انتصـاراً سياسيـاً وإقليميـاً كبيراً، حيث نجحوا فـي تحييد الـقوة العظمـى الأولـى وتـفكيك التحـالف الدولـي المنـاهض لـهم، مـع انتزاع اعتراف ضمنـي بـهم كـقوة «أمر واقـع» تمـلك سيـادة الـقرار فـي ممرات الملاحـة الدولية. وبموجب هذا التفـاهم، حـافظت الجماعـة علـى ترسـانتها العسكريـة مقـابل تـأمين القطـع البحريـة الأمريكيـة، ممـا أعـاد هندسـة قواعد الاشتبـاك فـي المنطقـة

88. Houthis threaten to resume attacks on US ships in the Red Sea - Middle East Monitor, https://www.middleeastmonitor.com/-20251001houthis-threaten-to-resume-attacks-on-us-ships-in-the-red-sea/

89. Yemen›s Ansar Allah sinks two ships bound for Israel in the Red Sea - Peoples Dispatch, https://peoplesdispatch.org/11/07/2025/yemens-ansar-allah-sinks-two-ships-bound-for-israel-in-the-red-sea/

90. Oman announces ceasefire agreement between Washington and Sanaa https://www.fm.gov.om/oman-announces-ceasefire-agreement-between-washington-and-sanaa/

91. Will Trump›s Houthi Deal Stick? https://www.csis.org/analysis/trump-takes-houthis

- الموقف الأمريكي من أحداث ديسمبر: لم تقدم واشنطن موقفاً واضحاً من سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على شرقي اليمن، وأصبحت منقسمة بين حليفيها الإمارات والسعودية. لكنها لاحقاً دعمت واشنطن، عبر سفيرها ومبعوثها، عقد «مؤتمر الرياض للحوار الجنوبي»، مؤكدة دعمها لوحدة اليمن واستقراره. القلق الأمريكي نبع من مخاوف استغلال القاعدة للفراغ الأمني، ورغبة في تأمين البحر الأحمر من تهديدات الحوثيين عبر وجود حكومة شرعية موحدة وقوية.[92]

3. إسرائيل كلاعب مباشر:

في 28 أغسطس 2025، تغيرت قواعد الاشتباك في اليمن بشكل دراماتيكي. ففي عملية نوعية، نفذ سلاح الجو الإسرائيلي ضربة جوية دقيقة استهدفت اجتماعاً وزارياً في صنعاء، مما أدى إلى مقتل رئيس حكومة الحوثيين غير المعترف بها، أحمد غالب الرهوي، إلى جانب ما لا يقل عن 12 وزيراً ومسؤولاً رفيعاً. لم يقتصر الاغتيال على إثارة رد فعل أمني، بل أنتج حالة من الشك المرضي المفرط «البارانويا الاستراتيجية» داخل نظام الحوثيين، إضافة إلى نسف «الحصانة السياسية» غير المكتوبة لقيادتهم

وفرت الولايات المتحدة دعماً استخباراتياً حاسماً للعمليات الإسرائيلية في اليمن. حيث اعتمدت عملياتها خاصة اغتيال رئيس وزراء الجماعة على معلومات استخباراتية أمريكية وصور أقمار صناعية وفرتها واشنطن لحليفها، في إطار تقسيم الأدوار لردع وكلاء إيران.[93]

في نوفمبر رفع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، مستوى الخطاب تجاه جماعة الحوثي، محذراً من خطورة ما أسماه «التهديد الكبير جداً» الذي تمثله الجماعة، رغم وصفه لعملياتها الصاروخية بأنها «إزعاج بسيط».[94]

92. US backs Saudi conference gathering Yemen's southern factions, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/11/01/2026/us-backs-saudi-conference-gathering-yemen-s-southern-factions

93. Israel kills 12 top officials in Yemen's Houthi-controlled government https://www.fdd.org/analysis/2025/09/03/israel-kills-12-top-officials-in-yemens-houthi-controlled-government/

94. نتنياهو يدق ناقوس الخطر.. إسرائيل تستعد لسيناريو مواجهة مع الحوثيين:

https://youtu.be/55GQDQOUDD4

4. نهاية تحالف السعودية والإمارات في اليمن:

كان التنافس الإماراتي/السعودي منذ 2019 محموماً، لكن مع دخول عام 2025، بلغت حالة التنافس على النفوذ ذروتها، حيث بدأت الرياض تنظر إلى التحركات الإماراتية في المحافظات الجنوبية والجزر الاستراتيجية بوصفها مساراً يتجاوز الأهداف الأصلية للتحالف العربي نحو بناء نفوذ جيوسياسي مستقل

وقد تعمق هذا التوجس مع ورود تقارير عن تنسيق إماراتي/إسرائيلي في سقطرى والقرن الإفريقي[95]، وهو ما اعتبرته الدوائر السياسية في الرياض تحدياً لمكانتها القيادية الإقليمية وتهديداً مباشراً لأمنها القومي في البحر الأحمر. هذا التضارب أدى إلى انتقال العلاقة من «تكامل الأدوار» إلى حالة من التصادم الاستراتيجي الذي ألقى بظلاله على أحداث ديسمبر 2025.

بالنسبة لصنّاع القرار في الرياض، لم يكن سقوط عدن سابقاً يمثل تهديداً وجودياً بقدر ما سيمثله سقوط حضرموت والمهرة، وسيحمل وصول الذراع الإماراتي إلى التماس المباشر مع الحدود السعودية دلالات أمنية وتجاوزاً لخطوط حمراء سعودية، فحضرموت تمثل عمقًا جنوبيًا حيويًا وحدودًا برية مفتوحة وشكّلت تاريخيًا حاجزًا أمنيًا طبيعيًا للداخل السعودي، وكسر هذا الحاجز يفتح مجالاً لتهديدات مزمنة تشمل تهريب السلاح وتسلل الجماعات المسلحة وتحويل الحدود الجنوبية إلى نقطة استنزاف أمني وعسكري، وقد بدت الرياض غير مستعدة لقبول رؤية قاعدة عسكرية واستخباراتية إسرائيلية على حدودها الجنوبية، قد تتحول إلى منصة ضغط إقليمي تهدد أمن الطاقة وتطويق السعودية بحزام نفوذ بحري واستخباراتي معادٍ[96].

في 30 ديسمبر 2025، نفذت مقاتلات سعودية غارات دقيقة استهدفت رصيف ميناء المكلا، وأعلن المتحدث باسم التحالف في إيجاز غير مسبوق في صراحته أن الغارات «استهدفت شحنة أسلحة ومدرعات» قادمة من ميناء الفجيرة الإماراتي كانت في طريقها للمجلس الانتقالي الجنوبي[97]. عارضاً صوراً استخباراتية للسفن والحاويات. الرسالة كانت واضحة وقاسية: السعودية لن تتردد في قصف حلفائها المفترضين إذا ما هددوا أمنها القومي

95. From partners to rivals: What the Saudi-UAE rupture means for Europeans, https://ecfr.eu/article/from-partners-to-rivals-what-the-saudi-uae-rupture-means-for-europeans/

96. السهيلي، مصدر سابق.

97. The Saudi-UAE Bust-Up over Yemen reflects Rift over Vision for https://www.juancole.com/01/2026/reflects-vision-region.html

تزامناً مع تصاعد الدخان في المكلا، تصاعدت الأزمة إلى مستوى دبلوماسي غير مسبوق عندما صدر بيان الخارجية السعودية يتهم الإمارات بتهديد الأمن القومي للمملكة العربية السعودية، وبلهجة آمرة «سحب كافة قواتها من اليمن خلال 24 ساعة» بناءً على طلب الرئيس اليمني[98]. وبالتزامن مع ذلك، أعلن الرئيس رشاد العليمي إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مع الإمارات، معلناً حالة الطوارئ في البلاد[99].

في المقابل، جاء الرد الإماراتي حذراً، ولكنه رافض، حيث نفت أبوظبي وجود أسلحة (مدعية أنها آليات لقوات مكافحة الإرهاب) ورفضت الاتهامات السعودية. ومع ذلك، وفي مواجهة التصعيد العسكري، أعلنت الإمارات في 3 يناير2026 ،سحب ما تبقى من قواتها، في خطوة بدت وكأنها إذعان للأمر الواقع الذي فرضته القوة السعودية.[100]

5. سلطنة عُمان:

كانت سلطنة عمان مركزاً رئيسياً لعمليات التفاوض مع الحوثيين، كما قادت جهود الوساطة بين الحوثيين والولايات المتحدة والتوصل لاتفاق مايو الذي يوقف تبادل الهجمات.

لكن شهدت السياسة الخارجية العُمانية تحولاً جذرياً في ديسمبر 2025. تخلت مسقط عن «حيادها السلبي» لتصبح طرفاً فاعلاً في الميدان. حيث اعتبرت عُمان وصول قوات الانتقالي إلى المهرة (المحاذية لحدودها) خطاً أحمراً لا يمكن تجاوزه

تحركت مسقط بدافع الأمن القومي لمنع قيام كيانٍ موالٍ للإمارات على حدودها الغربية. وكشفت التقارير عن تنسيق استخباري ولوجستي عالي المستوى بين الرياض ومسقط. قدمت عُمان معلومات دقيقة حول تحركات الانتقالي وخطط الانفصال، وسهّلت تحركات القوات القبلية الموالية للشرعية. هذا التعاون أسس لمحور «سعودي-عماني» جديد في مواجهة النفوذ الإماراتي في شرق اليمن[101].

98. Saudi Arabia Takes Full Control of Yemen›s South - Stimson Center https://www.stimson.org/2026/saudi-arabia-takes-full-control-of-yemens-south/

99. From coalition to confrontation: Saudi-UAE rivalry in Yemen and its regional implications https://mei.edu/publication/from-coalition-to-confrontation-saudi-uae-rivalry-in-yemen-and-its-regional-implications/

100. UAE announces withdrawal of its forces from Yemen following Saudi strikes, https://www.middleeasteye.net/news/uae-announces-withdrawal-its-forces-yemen-following-saudi-criticism

101. How Oman went from mediator to silent Saudi partner in Yemen fight ..., https://www.middleeasteye.net/news/how-oman-went-mediator-silent-saudi-partner-yemen-fight

6. إيران وترسيخ العلاقة مع الحوثيين:

شهد عام 2025 جدلاً واسعاً حول طبيعة العلاقة بين طهران والحوثيين، حيث برزت سرديتان متناقضتان؛ الأولى أشارت إليها تقارير صحفية دولية حول «فقدان طهران للسيطرة» على قرارات الجماعة المستقلة، بينما رأت تقارير استخباراتية أخرى أن هذا الموقف يندرج ضمن استراتيجية «النفي المعقول».[102] وتطورت العلاقة داخل محور المقاومة ومنح الحوثيين استقلالية تشغيلية كاملة في اختيار الأهداف والتوقيت، مع البقاء ضمن الإطار الاستراتيجي العام لمحور المقاومة الرامي إلى تقليص النفوذ الغربي في المنطقة[103].

الأحداث الميدانية في منتصف عام 2025 أكدت عمق الروابط العضوية بين الطرفين؛ ففي أعقاب اغتيال رئيس وزراء الحوثيين أظهرت طهران دعماً سياسياً وإعلامياً مكثفاً عكس متانة التحالف[104]. وبدلاً من التراجع، تشير المعلومات إلى أن هذا الحادث أدى إلى تعميق الاعتماد المتبادل، حيث كثفت إيران من إرسال المستشارين التقنيين لدعم الجماعة في إعادة تنظيم البروتوكولات الأمنية وسد الفجوات القيادية الناتجة عن عمليات الاستهداف الجوي[105].

وتجلى الدعم الإيراني في عام 2025 من خلال نقل نوعي للتكنولوجيا العسكرية، حيث رُصد استخدام الحوثيين لذخائر عنقودية وطائرات مسيّرة أكثر تطوراً من الأجيال السابقة. هذا التطور التقني المستمر أكد استدامة خطوط الإمداد اللوجيستي رغم الرقابة الدولية، مما أتاح للجماعة الحفاظ على وتيرة عملياتها العسكرية بفاعلية عالية. وبذلك، انتهى العام والتحالف بين الطرفين يبدو أكثر رسوخاً من الناحية الفنية والعسكرية، محولاً «الاستقلالية التشغيلية» إلى أداة تكتيكية تخدم الأهداف الاستراتيجية المشتركة في البحر الأحمر والمنطقة

102. Iran Update, November 25, 2025 | ISW - Institute for the Study of War‹ https://understandingwar.org/research/middle-east/iran-update-november-25-2025/

103. Houthis have ‹gone rogue,› Iranian official says | The Jerusalem Post https://www.jpost.com/middle-east/iran-news/article-875112

104. Israel›s Assassination of the Houthi Prime Minister: Analysis and Implications https://rasanah-iiis.org/english/position-estimate/israels-assassination-of-the-houthi-prime-minister-analysis-and-implications/

105. Israel kills 12 top officials in Yemen›s Houthi-controlled government - FDD https://www.fdd.org/analysis/03/09/2025/israel-kills-12-top-officials-in-yemens-houthi-controlled-government/

سياسياً، استمرت طهران والرياض في التأكيد على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، خاصة مع أحداث ديسمبر في جنوب البلاد والتحذير من تحقيق الانفصال، كانت العلاقة بين البلدين مستقرة على الرغم من تهديدات الحوثيين باستئناف الحرب تجاه المملكة.

7. الدور الصيني:

شهد عام 2025 تحولاً جذرياً في الاستراتيجية الصينية تجاه اليمن، حيث انتقلت بكين من دور «المستفيد الصامت» من المظلة الأمنية الأمريكية إلى «الممكّن الفاعل» للتعطيل بهدف استنزاف موارد واشنطن. ومن خلال ما وصف بـ «الفخ الاستراتيجي»، حيث اتهمت بتقديم دعم تقني واستخباراتي حاسم للحوثيين، شمل تزويدهم بصور أقمار صناعية عالية الدقة عبر شركات خاضعة للعقوبات[106]، وتسهيل تدفق المكونات الإلكترونية مزدوجة الاستخدام، مما عزز قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات دقيقة ضد القطع البحرية الغربية.[107]

وعلى الصعيدين الدبلوماسي والميداني، لعبت بكين دوراً مزدوجاً لحماية مصالحها وتقويض النفوذ الغربي؛ ففي أروقة مجلس الأمن، وفرت غطاءً سياسياً منع تشديد الرقابة البحرية على تدفق الإمدادات، معترضةً على قرارات التفتيش الدولية[108].

ولم يقتصر هذا الدور على السياسة، بل امتد إلى الاحتكاك المباشر الذي تجلى في «حادثة الليزر» الشهيرة، عندما استهدفت فرقاطة صينية طائرة دورية ألمانية، في رسالة ميدانية صريحة تعلن انتهاء عهد الحياد الصيني والتوجه نحو التشويش النشط على العمليات العسكرية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المنطقة[109]؛ نفت الصين الواقعة.

106. How China turned the Red Sea into a strategic trap for the US - Atlantic Council https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/how-china-turned-the-red-sea-into-a-strategic-trap-for-the-us/
107. China, Yemen, and the Red Sea Passage - International Action Center https://iacenter.org/china-yemen-and-the-red-sea-passage/
108. xplanation of Vote by Ambassador Geng Shuang on the UN Security Council Draft Resolution Renewing the Sanctions Regime Related to Yemen_Permanent Mission of the People›s Republic of China to the U‹ https://un.china-mission.gov.cn/eng/dbtxx_202511/2020070714/2020070710/141670/t11753922_20251115.htm
109. China›s Red Sea Play: From Security Free-Rider to Disruption Enabler - Stimson Center https://www.stimson.org/2025/chinas-red-sea-play-from-security-free-rider-to-disruption-enabler/

8. الدور الروسي:

شهد عام 2025 تحولاً في الموقف الروسي تجاه الأزمة اليمنية، حيث انتقلت موسكو من نهج التوازن التقليدي إلى تبني مواقف أكثر حدة في مواجهة التوجهات الغربية. تجلى هذا التحول بشكل بارز في 14 نوفمبر 2025، عندما استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار بريطاني لتمديد ولاية فريق الخبراء المعني باليمن. وقد برّرت موسكو هذا الموقف بأن نظام العقوبات أصبح «أداة سياسية»[110]. كان الرفض تاريخياً إذ كان ملف اليمن مصدراً للإجماع من قِبل جميع الدول دائمة العضوية.[111]

وعلى الصعيد العسكري واللوجستي، أشارت تقارير استخباراتية إلى نشوء مصالح متبادلة بين موسكو وجماعة الحوثي؛ حيث شملت هذه المصالح مباحثات حول تزويد الجماعة بمنظومات دفاعية متطورة مثل صواريخ «ياخونت» (P-800 Oniks) المضادة للسفن[112].

وفي سياق متصل، أظهرت بيانات الملاحة في منتصف عام 2025 أن ناقلات النفط الروسية استمرت في عبور البحر الأحمر بأمان، لتصل حصتها إلى 70% من إجمالي النفط المار عبر قناة السويس.[113] في تطور مثير للقلق، أفادت تقارير بأن الحوثيين نقلوا مئات المقاتلين اليمنيين إلى روسيا لتلقي تدريبات وربما المشاركة في المجهود الحربي الروسي في أوكرانيا، مما يعكس عمق الشراكة العسكرية.[114]

---

110. Statement by Deputy Permanent Representative Anna Evstigneeva following the UNSC Vote on a Draft Resolutionon Extending the Sanctions Regime against Yemen - Permanent Mission of the Russian Federation to the United Nations https://russiaun.ru/en/news/unsc_yemen_141025

111. Adopting Resolution 2801 (2025) by Vote of 13 in Favour, 2 Abstentions | UN Meetings Coverage and Press Releases https://press.un.org/en/2025/sc16222.doc.htm

112. Trump should not forget the Russian hand behind the Houthis - Atlantic Council https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/trump-should-not-forget-the-russian-hand-behind-the-houthis/

113. Russia and the Red Sea since 2022: Militarised Foreign Policy or Strategy of Conflict https://icds.ee/en/russia-and-the-red-sea-since-2022-militarised-foreign-policy-or-strategy-of-conflict/

114. Trump should not forget the Russian hand behind the Houthis - Atlantic Council https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/trump-should-not-forget-the-russian-hand-behind-the-houthis/

دبلوماسياً، عززت روسيا من تواصلها مع قيادات جماعة الحوثي، حيث أصبحت موسكو وجهة رئيسية لوفود الجماعة برئاسة محمد عبد السلام لإجراء مشاورات سياسية مستمرة. بالمقابل التقت أيضاً رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي، وفي زيارة زار عيدروس الزُبيدي الى البلاد. هذا المسار الجديد ساهم في تعزيز الحضور السياسي لروسيا في جنوب شبه الجزيرة العربية، ما يخلق محاولة روسية لتحويل الساحة اليمنية إلى ورقة ضغط استراتيجية في إطار التوازنات الدولية الكبرى

9. المعضلة الأوروبية:

واجه الاتحاد الأوروبي خلال عام 2025 تحديات أمنية وعملياتية معقدة في البحر الأحمر، حيث استمرت مهمته البحرية «أسبيدس» (ASPIDES) في العمل ضمن تفويضٍ دفاعيٍ بحت تم تمديده حتى عام 2026[115]. ورغم نجاح المهمة في اعتراض العديد من الهجمات، إلا أن التقارير العسكرية أشارت إلى ضغوط متزايدة ناتجة عن استراتيجية «الدفاع السلبي» التي تمنع توجيه ضربات لمنصات الإطلاق البرية؛ مما أدى إلى استنزاف مالي وعسكري في مواجهة تقنيات هجومية منخفضة التكلفة.

وعلى المستوى السياسي، شهدت بروكسل انقساماً داخلياً حاداً حول كيفية تصنيف جماعة الحوثي، حيث برز تباين في الرؤى بين الدول الأعضاء[116]. فقد دفع معسكر بقيادة هولندا نحو إدراج الجماعة في قوائم الإرهاب لتعزيز الضغوط القانونية والمالية، خاصة بعد وقوع إصابات في صفوف المدنيين العاملين في الشحن البحري. وفي المقابل، تبنّت دول أخرى مثل إسبانيا وإيطاليا موقفاً أكثر حذراً، محذرة من أن التصنيف الشامل قد يؤدي إلى انهيار قنوات الإغاثة الإنسانية ويعرقل مسارات التواصل الدبلوماسي التي تظل ضرورية لأي تسوية سياسية مستقبلاً

115. ASPIDES - MSC IO https://www.mscio.eu/eunavfor-operations/eunavfor-aspides/

116. It›s time for Brussels to designate Yemen›s Houthis as a terrorist organization – FDD https://www.fdd.org/analysis/18/12/2025/its-time-for-brussels-to-designate-yemens-houthis-as-a-terrorist-organization/

انتهى عام 2025 دون توصل الاتحاد الأوروبي إلى إجماع حول سياسة موحدة تجاه اليمن، مما أدى إلى الاكتفاء بفرض عقوبات فردية إضافية بدلاً من اتخاذ موقف جماعي حاسم[117]. هذا التباين في المواقف جعل أوروبا، التي تعد من أكثر القوى تضرراً من الناحية الاقتصادية نتيجة اضطراب سلاسل التوريد، في حالة من «الشلل الاستراتيجي»؛ حيث بقيت عالقة بين ضرورة حماية مصالحها التجارية والملاحية وبين الالتزام بقيود قانونية وإنسانية تمنعها من الانخراط بشكل أعمق في الصراع، مما قلّص من قدرتها على التأثير في صياغة المشهد النهائي للأزمة

رابعاً: رؤية مستقبلية

بناءً على ذلك يمكن استخلاص الرؤية المستقبلية للمشهد اليمني من خلال مآلات الأحداث الكبرى التي شهدها العام 2025 وبداية عام 2026، وتتمثل في النقاط التالية

1. عودة مركزية الدولة وتفكك القوى الموازية:

يتجه المستقبل في المناطق التابعة للحكومة الشرعية نحو استعادة هيبة الدولة المركزية وتقليص نفوذ الجماعات المسلحة داخل المعسكر الواحد، وذلك بعد الانهيار الدراماتيكي للمجلس الانتقالي الجنوبي في نهاية 2025 ومطلع 2026. وستستمر محاولات ترميم مؤسسات الدولة تحت قيادة موحدة بعد صدور قرارات بإسقاط عضوية القيادات التي اتُهمت بـ «الخيانة العظمى» وإحالتها للتحقيق، وحلّ المجلس الانتقالي لنفسه، مما أسدل الستار على حقبة «الثنائية القطبية» التي شلت عمل الحكومة لسنوات.وعلى صعيد التحالفات، تشير الرؤية إلى إنهاء النفوذ الإماراتي المباشر بعد التصادم الاستراتيجي مع السعودية. هذا التحول يمهد الطريق لمرحلة تفرض فيها المملكة ثقلها العسكري والسياسي لتأمين (حضرموت والمهرة) التي تعتبرها «الرئة الاستراتيجية» لأمنها القومي، مستخدمة قوات «درع الوطن» كذراع محلي أساسي؛ ولن يكون ذلك إلا بفرض نفوذها على كامل جنوب اليمن، وترسيخ دولة قوية تمنع ظهور مليشيات جديدة، إذ لن تستسلم أبو ظبي بسهولة لفقدان نفوذها

117. 8690/251 RELEX.2 Council of the European Union Delegations will find attached Council Conθ clusions on Yemen, approved by the Fo https://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-8690--2025INIT/en/pdf

2. ترسيخ النظام الأمني-العقائدي في الشمال:

في المقابل، تتبلور في شمال اليمن ملامح نظام «دولة المعسكر-الطائفية» المغلقة، حيث استكملت جماعة الحوثي تحولها من سلطة «أمر واقع» تشاركية إلى نظام شمولي يرتكز على المركزية المطلقة في «مكتب القائد». الرؤية المستقبلية لهذا النظام تعتمد على تآكل الواجهة الرسمية للحكومة مقابل تعزيز سلطة «مكتب السيد» وتكريس القبضة الأمنية-العقائدية عبر أجهزة موازية مثل «استخبارات الشرطة» لضمان الولاء المطلق ومواجهة أي تهديدات داخلية

كما يتجه الحوثيون نحو تعميق «الهندسة الاجتماعية» لتحويل المجتمع إلى معسكر تعبئة شامل، وهو ما تعكسه الأرقام التي تشير إلى تخريج أكثر من مليون ومائة ألف شخص من دورات التعبئة العسكرية. ومع تصفية الوجود السياسي لحزب المؤتمر الشعبي العام وتفكيك شبكات النفوذ القبلية والمدنية، يتجه النظام في صنعاء نحو ممارسة «الردع الإقليمي العابر للحدود»، مستفيداً من تطوره التقني كشريك فاعل في محور المقاومة وليس مجرد وكيل محلي يمتلك استقلالية تشغيلية وعسكرية

3. مسار السلام من الجمود إلى الموت السريري:

أما عن آفاق السلام، فإن الرؤية المستقبلية تبدو قاتمة مع انتقال العملية السياسية من الجمود إلى «الموت السريري»، حيث أصبحت «خارطة الطريق» المتفق عليها في 2023 وثيقة مجمدة وغير قابلة للتطبيق. وتشير إلى عجز الآليات الدبلوماسية الأممية عن تحقيق خرق سياسي شامل نتيجة ارتباط الملف اليمني عضوياً بالتصعيد الإقليمي في البحر الأحمر، وبقاء الحوثيون في قائمة الإرهاب الأمريكية. وهو ما حوّل الأمم المتحدة من وسيط محايد إلى طرف مستهدف، خاصة بعد حملات الاعتقال الواسعة التي طالت موظفيها في مناطق الحوثيين

ويبدو أن المستقبل القريب لن يشهد حلولاً سياسية شاملة، بل سيقتصر على «تفاهمات الضرورة» في الملفات الإنسانية، مثل تبادل الأسرى أو ترتيبات تشغيل الموانئ والمطارات، وهي مسارات خلفية تهدف فقط لتخفيف الضغط الاقتصادي والمالي دون معالجة جذور الصراع السيادي

4. صعود الكتل المحلية واللاعبين الدوليين الجدد

يشير المشهد إلى ولادة خارطة سياسية يمنية متعددة الأقطاب، حيث لم يعد الصراع محصوراً بين «الشرعية» والحوثيين فقط، بل برزت «كتلة الشرق» (حضرموت والمهرة) كلاعب مستقل يمتلك ذراعاً عسكرياً وغطاءً قبلياً يرفض وصاية صنعاء وعدن على حد سواء. في المستقبل القريب ستتحول هذه المناطق إلى كيانات ذات حكم ذاتي تمتلك سيادة فعلية على مواردها النفطية ومنافذها الحدودية، مدعومة بمحور «سعودي-عماني» ناشئ يهدف لحماية المصالح الأمنية المشتركة. ودولياً، يتجه اليمن ليصبح ساحة استنزاف للقوى العظمى؛ حيث انتقلت الصين وروسيا من الحياد إلى أدوارٍ أكثر فاعلية لدعم الحوثيين بهدف تقويض المصالح الغربية. تشير الرؤية إلى أن موسكو وبكين ستوفران غطاءً سياسياً وتقنياً للجماعة في المحافل الدولية، في حين سيواجه الاتحاد الأوروبي «شللاً استراتيجياً» بين ضرورة حماية الملاحة والقيود القانونية، مما يترك الاقتصاد اليمني رهينة للحرب المصرفية والعقوبات الأمريكية التي قد تدفع البلاد نحو كارثة إنسانية غير مسبوقة

الفصل الثاني

الاقتصاد والتنمية

02

مقدمة

بين مطرقة الانقسام المؤسسي وسندان الجمود الاقتصادي، دخل الاقتصاد اليمني عام 2025 وهو يترنح تحت وطأة استقرار هش لا يعكس حقيقة المعاناة. فبينما تتحدث الأرقام الرسمية عن نمو طفيف يقترب من الصفر؛ تكشف التفاصيل خلف الأرقام عن واقع مغاير؛ حيث أدى توقف صادرات النفط وشلل القدرة الشرائية بفعل انقطاع المرتبات إلى دفع ملايين الأسر نحو حافة المجاعة. يغوص هذا الفصل في تعقيدات المشهد الاقتصادي اليمني، مستعرضاً أثر القيود المفروضة على الموارد السيادية، وتحديات السياسة النقدية المزدوجة، مع تسليط الضوء على «اقتصاد الظل» وتحويلات المغتربين كصمام أمان أخير حال دون الانهيار الكامل. لا يقف هذا التقرير عند حدود الرصد، بل يضع سيناريوهات استشرافية لمستقبل التعافي المشروط بكسر الجمود السياسي وتحييد الاقتصاد عن الصراع

شكّل عام 2025 امتدادًا معقّدًا لمسار اقتصادي هشّ تعيشه اليمن منذ سنوات، حيث تداخلت آثار الحرب والانقسام المؤسسي مع محاولات متواضعة لإدارة الاستقرار ومنع الانهيار الشامل، فلم يكن الاقتصاد اليمني في هذا العام اقتصاد نمو، بقدر ما كان اقتصاد صمود، تُدار فيه الأولويات بمنطق تقليل الخسائر، في ظل بيئة داخلية شديدة الاضطراب وسياق إقليمي ودولي متغيّر

برز الاقتصاد في 2025 بوصفه ساحة مركزية للصراع غير العسكري، إذ تحوّلت السياسات النقدية والمالية، والتحكم بالموارد، وتوجيه المساعدات، إلى أدوات تأثير مباشر في ميزان القوة، بل تحوّلت بشكل كلي إلى حرب إدارة وموارد وشرعية شاملة. ولعب الانقسام النقدي والمؤسسي دورًا حاسمًا في تشويه مؤشرات الأداء الاقتصادي، وإضعاف القدرة على التخطيط، وعرقلة أي مسار تنموي مستدام.

فبينما كانت المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً تصارع تداعيات انهيار العملة وتوقف الصادرات السيادية، كانت المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي تواجه شللاً في القطاع المصرفي وأزمات سيولة نقدية خانقة، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في البحر الأحمر وتداعياتها المباشرة على سلاسل الإمداد[118].

في المقابل، شهد العام نفسه بعض مظاهر الاستقرار النسبي في عدد من المناطق، انعكست في تحسّن محدود في حركة الأسواق، وتدفق التحويلات، ورغم قيوده بقي قطاع النفط والغاز، عنصرًا محوريًا في معادلة الاقتصاد الكلي. مؤشرات لم ترقَ إلى مستوى التحول البنيوي، بل بقيت محكومة باعتبارات سياسية وأمنية

وتُظهر التحويلات المالية للمغتربين ودعم المانحين ضعفًا ملحوظًا، كما أن التوقعات القريبة الأجل، حسب البنك الدولي، لتحسن كبير غير مؤكدة. ويحذر آخر تحديث لتصنيف المخاطر المتكامل للأمن الغذائي من تزايد المرحلتين 3 و4 من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود بعض المخاطر من المرحلة 5 (الجوع الكارثي) بحلول نهاية عام 2025.[119]

وفي ضوء التطوّرات الأخيرة شرق اليمن وخطرها المهدد لوحدته واستقلاله، ثم تراجع ذلك، تبرز العديد من الأسئلة عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد اليمني يجب وضعها كافتراضات لسياق التحليل، أهمها: موعد انتهاء الحرب والانتقال إلى السلام والاستقرار، وضع الاقتصاد اليمني على كامل الجغرافيا والسوق الواحدة، علاقات اليمن مع الجوار ومحيطَها الإقليمي والدولي من دول ومنظمات ومؤسّسات تمويلية.

يعتمد هذا التقرير على تحليل شامل للمؤشرات الكلية والجزئية، مستنداً إلى بيانات المؤسسات الدولية والتقارير الميدانية المتخصصة، كما يسعى إلى تقديم صورة شاملة للمشهد الاقتصادي خلال العام، تمهيدًا لتحليل محركاته الرئيسية، وتحدياته البنيوية، واستشراف مساراته المستقبلية في ضوء المعطيات القائمة

118. البنك الدولي، «المرصد الاقتصادي لليمن: الصمود في وجه الأزمات»، تقرير ربيع 2025. متاح على:
https://bit.ly/WB-Yem25-

119. صندوق النقد الدولي، «آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى»، أكتوبر 2024، ص 45. على:
https://bit.ly/IMF-Yem24-.

المشهد الاقتصادي العام

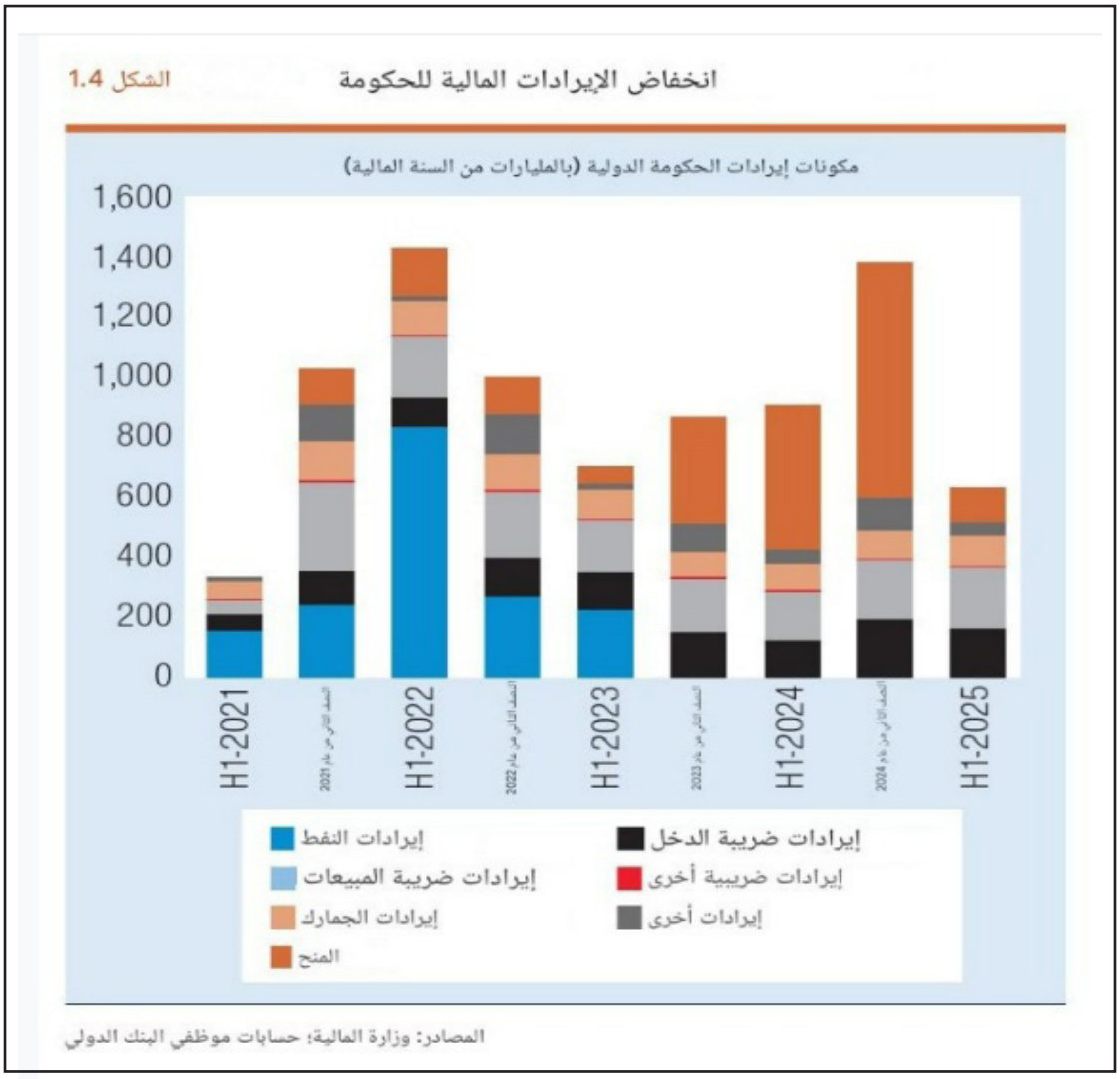

اتسم المشهد الاقتصادي اليمني خلال عام 2025 بقدرٍ من الاستقرار النسبي الهش، مقارنة بسنوات سابقة، دون أن يرقى ذلك إلى مرحلة التعافي أو النمو الحقيقي. فقد ظل الاقتصاد يعمل في إطار إدارة الأزمة، معتمدًا على أدوات مؤقتة لاحتواء التدهور، أكثر من اعتماده على سياسات كلية متماسكة قادرة على إحداث تحوّل هيكلي

فيما استمر ركود قطاع النفط بسبب قيود مسيّرات الحوثيين على الصادرات؛ واجهت القطاعات غير النفطية ضغوطاً متزايدة نتيجة لتدهور الأوضاع وانخفاض الإيرادات وتدفق المساعدات، وتضاؤل احتياطيات النقد الأجنبي. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ألحقت الغارات الإسرائيلية أضراراً بالبنى الحيوية ما أدى لتقييد الواردات، كما واجه القطاع المالي صعوبات متزايدة، وواصلت البنوك نقل مقارها من صنعاء إلى عدن تجنبًا للعقوبات الأمريكية[120].

انكمشت إيرادات الحكومة الشرعية بشكل حاد في النصف الأول من عام 2025.[121] ووفقًا لبيانات وزارة المالية في عدن وتقديرات موظفي البنك الدولي، بنسبة 30%، على أساس سنوي لتصل إلى 631 مليار ريال يمني. ويعود هذا الانكماش بشكل رئيسي إلى انخفاض كبير بنسبة 76% في المنح، عقب توقف الدعم المباشر للميزانية من السعودية في أوائل عام 2024، والقيود الأمنية المفروضة على صادرات النفط، والذي أدى فعليًا إلى القضاء على مصدر رئيسي للإيرادات المالية[122].

ورغم أن الإيرادات باستثناء المنح ارتفعت بنسبة 22%، لتصل إلى 518 مليار ريال يمني، بفعل ارتفاع إيرادات الضرائب والجمارك. إلا أنها لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل منع تصدير النفط، مما يؤكد حدوث تحول هيكلي في الميزانية العامة»، واستجابةً لتضاؤل الموارد، خفّضت الحكومة الإنفاق 8% لاحتواء العجز، لكنه أدى لتعطيل تقديم الخدمات الأساسية[123].

120. البنك الدولي «المرصد الاقتصادي لليمن، خريف 2025: التغلب على المصاعب...، رابط:
https://h7.cl/1jkzl

121. تُسجّل بيانات إيرادات الحكومة الشرعية على أساس الاستحقاق باستثناء إيرادات النفط، التي تُسجّل على أساس نقدي.

122. بلغ الدعم السعودي 500 مليون دولار أمريكي في 2024. وتُعدّ هذه المنحة جزءًا من دعم مالي سعودي أوسع نطاقًا، يبلغ حوالي ملياري دولار خلال 2024-2023.. البنك الدولي «المرصد الاقتصادي لليمن، خريف 2025: التغلب على المصاعب...» رابط https://h7.cl/1jkzl.

123. المرجع السابق

- المؤشرات الاقتصادية الكلية والأداء

واصل الاقتصاد اليمني في عام 2025 انكماشه متأثراً بالحالة السياسية ونقص الموارد الحيوية. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل انكماشاً بنسبة 1.5%، وهو امتداد لسلسلة من التراجعات التي بدأت منذ توقف تصدير النفط الخام في الربع الأخير من عام 2022[124]. ويُعزى هذا الانكماش بشكل مباشر إلى تراجع الإنفاق الحكومي، وتعطل الخدمات العامة، لتأثره بالحرب، وتراجع الاستثمار، وضعف الإنتاجية، إلى جانب القيود المفروضة على حركة التجارة والنقل. ولم تسهم القطاعات الإنتاجية – باستثناء محدود لقطاع النفط والغاز – في تحقيق قيمة مضافة كافية، ما أبقى هيكل الاقتصاد مائلًا نحو الاستهلاك والأنشطة غير الرسمية[125].

المؤشر الاقتصادي الكلي	القيمة / النسبة (2025)
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي[126]	17,352,000,000 دولار
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي[127]	-1.5%
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القوة الشرائية)[128]	69.9 مليار دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الاسمي)[129]	انخفاض بنسبة 19% سنوياً
نصيب الفرد من الناتج المحلي (الحقيقي)[130]	انخفاض بنسبة 58% منذ 2015

124. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات، مؤشرات الاقتصاد اليمني 2025:
https://h7.cl/1omTD

125. صندوق النقد الدولي (2025). بيان صحفي، 9 أكتوبر. تم الوصول بتاريخ 21 يناير 2026 عبر الرابط:
https://h7.cl/1jkgV

126. وورلدوميتر (2025). «الناتج المحلي الإجمالي لليمن». تم الوصول بتاريخ 21 يناير 2026 عبر الرابط:
https://h7.cl/1jkf0

127. البنك الدولي، المرصد الاقتصادي اليمني، خريف 2025 (مصدر سابق).

128. وورلدوميتر (2025). «الناتج المحلي الإجمالي لليمن». رابط:
https://h7.cl/1jkf0

129. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات، مؤشرات الاقتصاد اليمني 2025:
https://h7.cl/1omTD

130. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات، مؤشرات الاقتصاد اليمني 2025:
https://h7.cl/1omTD

- **الناتج المحلي الإجمالي:** بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لليمن عام 2025 حوالي 17.35 مليار دولار، وهو ما يعكس الحجم المتواضع للاقتصاد.[131] ويكتسب دلالة أعمق عند مقارنته بمستويات ما قبل الحرب، حيث فقد الاقتصاد اليمني أكثر من نصف قيمته الحقيقية منذ عام 2015 [132].

- **التضخم والقدرة الشرائية:** اتسم عام 2025 بمعدلات تضخم متباينة تعكس حالة التجزؤ النقدي. ففي المناطق التابعة للحكومة، ارتفع التضخم ليتجاوز حاجز 30% سنوياً، مدفوعاً بانهيار الريال اليمني الذي وصل إلى مستويات قياسية في يوليو2025 [133]. نتيجة ضعف الرقابة على الأسواق[134]. في المقابل، شهدت المناطق التي تحت سيطرة مليشيا الحوثي حالة من «التضخم المكبوت»؛ فرغم استقرار سعر الصرف ظاهرياً عند مستويات 530-540 ريالاً للدولار، إلا أن أسعار السلع الأساسية ظلت في تصاعد مستمر نتيجة ندرة السيولة النقدية، وتعدد الجبايات، وتدمير البنية التحتية للموانئ (الحديدة)، مما رفع كلفة الوصول إلى الغذاء[135]. بسبب تراجع القدرة الشرائية، وارتفاع تكاليف الاستيراد، واضطراب سلاسل الإمداد

- **العملة الوطنية:** انخفض الريال اليمني بشكل حاد، ليصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في يونيو (2905 ريال/ دولار أمريكي). في منتصف يوليو قامت الحكومة بإجراءات، شملت إلغاء تراخيص صرافين، وفرض قيود جديدة على شراء العملات، وإنشاء لجنة لتنظيم الاستيراد. أدت إلى ارتفاع سريع في قيمة الريال (1676 ريال/ دولار) أوائل أغسطس

- **الفقر والبطالة:** يستوعب القطاع غير الحكومي النسبة الأكبر من القوة العاملة، في ظل انكماش فرص العمل الرسمية وتراجع القطاع الخاص المنظم. كما أسهم النزوح الداخلي، وتفاوت الاستقرار بين المناطق، في تعميق الاختلالات الجغرافية في توزيع الدخل والفرص الاقتصادية

131. وورلد ميتر (2025). «الناتج المحلي الإجمالي لليمن». تم الوصول بتاريخ 21 يناير 2026 عبر الرابط:
https://h7.cl/1jkf0

132. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات:
https://h7.cl/1omTD

133. المرصد الاقتصادي اليمني 2025، البنك الدولي (مصدر سابق).

134. صندوق النقد، البيان الختامي لبعثة الصندوق إلى اليمن، تم الوصول بتاريخ يناير 21, 2026، عبر الرابط:
https://h7.cl/1omXX

135. البنك الدولي، المرصد الاقتصادي اليمني، خريف 2025، (مصدر سابق).

السياسة النقدية والمالية

الشكل 5. تخفيض الإنفاق المالي للحكومة

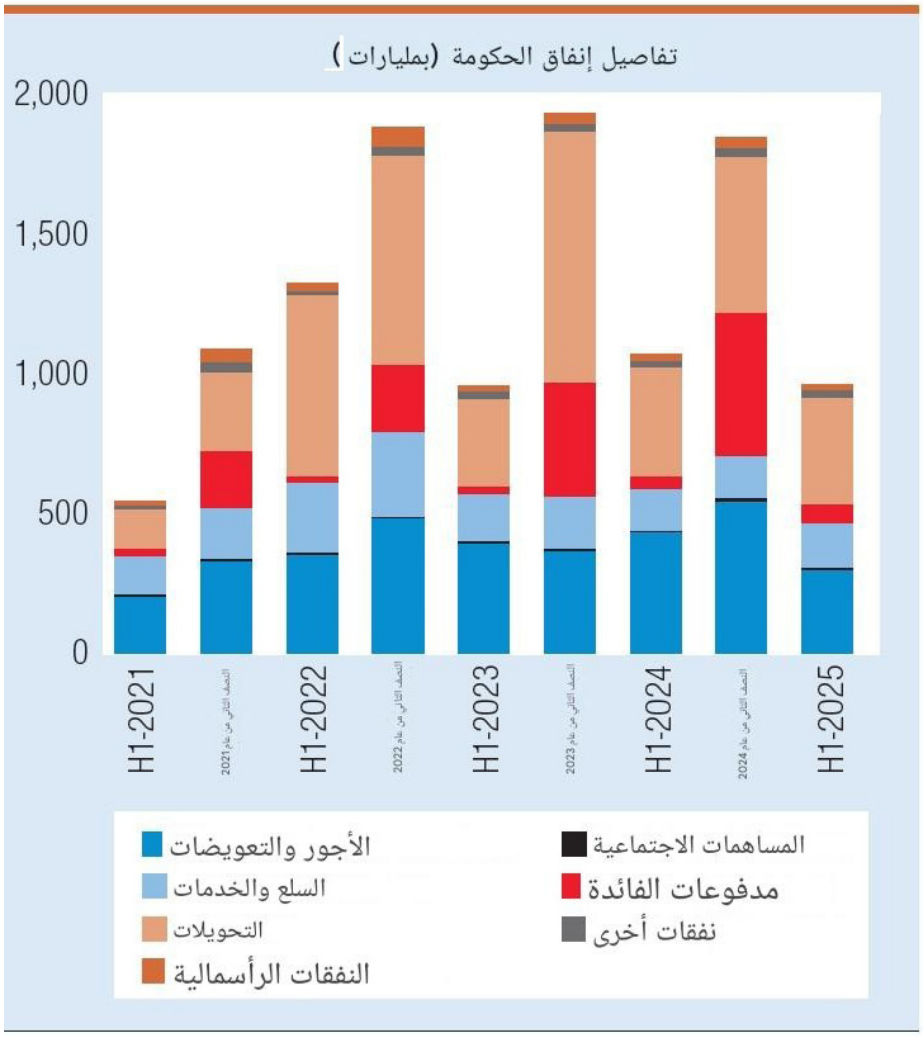

المصدر: وزارة المالية؛ حسابات موظفي البنك الدوا

شكّلت السياسة النقدية خلال عام 2025 أحد أبرز محركات الاقتصاد اليمني، ليس بوصفها أداة لتحفيز النمو، بل كوسيلة لاحتواء الانهيار وضبط التوازنات الهشة. فقد انصبّ تركيز السلطات النقدية في مناطق الحكومة المعترف بها دوليًا على تثبيت سعر الصرف، وضمان الحد الأدنى من الاستقرار في السوق النقدية، عبر أدوات تنظيمية وإجرائية استثنائية، أدارها محافظ ومجلس إدارة البنك المركزي في عدن، في ظل غياب بيئة مؤسسية موحّدة

ورغم تسجيل فترات من الاستقرار النسبي في سعر صرف العملة الوطنية، إلا أن هذا الاستقرار ظل هشًا ومشروطًا بتوفر التدفقات الخارجية، سواء عبر المساعدات أو الودائع، إضافة إلى الإجراءات الرقابية على سوق الصرافة. ولم ينعكس هذا التحسن النسبي على النشاط الاقتصادي الحقيقي بصورة مستدامة، بسبب محدودية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية، واستمرار العجز في المالية العامة

هيكل الموازنة العامة (تقديرات 2024-2025)	النسبة من لناتج المحلي
إجمالي الإيرادات (بدون المنح)[136]	2.5%
الانخفاض في الإنفاق الحكومي[137]	5.4 نقطة مئوية
العجز المالي الكلي (2024)[138]	1.9%
نسبة الدين العام[139]	100% <

136. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات:

https://h7.cl/1omTD

https://h7.cl/1on1E

138. المصدر السابق

139. المصدر السابق

أما السياسة المالية، فقد بقيت أسيرة قيود الإيرادات المحدودة وتشتت الموارد، في ظل ضعف التحصيل الضريبي، وتعدد منافذ الجباية، وارتفاع النفقات التشغيلية. ونتيجة لذلك، اتسم الإنفاق العام بطابع استهلاكي يركّز على تسيير الحد الأدنى من الوظائف الحكومية، دون قدرة فعلية على توجيه الإنفاق نحو الاستثمار أو التنمية

انخفضت إيرادات الحكومة بشكل حاد، حيث لم تتجاوز الإيرادات المحلية (بدون المنح) 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024، واستمر هذا المنحى التنازلي في 2025 بنسبة تراجع بلغت 30%[140]. هذا العجز الإيرادي ليس ناتجاً فقط عن توقف النفط، بل يعود أيضاً إلى عدة عوامل، أهمها: تحول التجارة إلى موانئ (الحديدة) تحت ضغوط حوثية على التجار، حرم خزينة الحكومة من الرسوم الجمركية، وكذا توجيه بعض المحافظات جزءًا من الإيرادات المركزية للإنفاق المحلي، بالإضافة إلى تزايد التهريب الضريبي والجمركي نتيجة الانقسام الإداري[141].

الدين العام والدعم الإقليمي

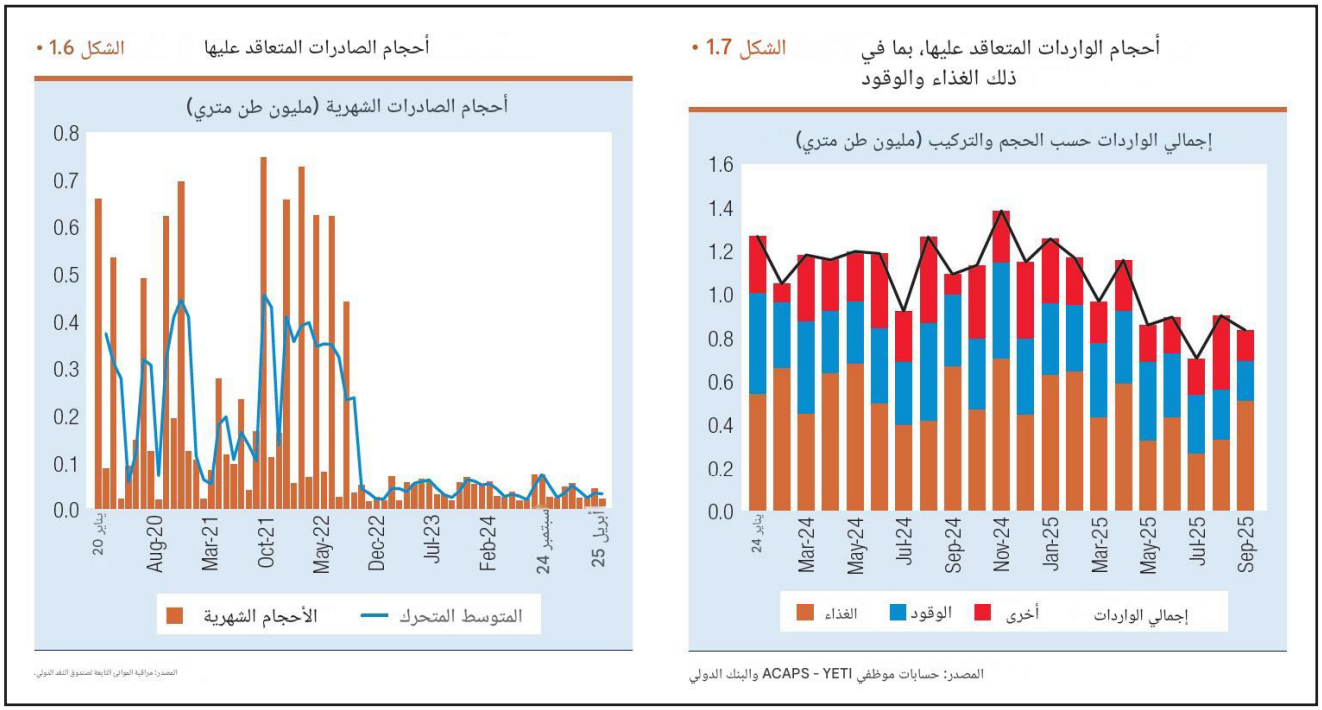

140. البنك الدولي. «المرصد الاقتصادي لليمن، خريف 2025: التغلب على المصاعب المتزايدة وأوضاع التجزؤ المتفاقمة:
https://h7.cl/1omTD

141. صندوق النقد الدولي: البيان الختامي الصادر بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2025, تم الوصول بتاريخ يناير 21, 2026:
https://h7.cl/1on1E

وصل الدين العام اليمني إلى مستويات غير مستدامة تجاوزت 100% من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف 2025[142]. ورغم ذلك، لم تقع الحكومة في فخ الإفلاس الشامل بفضل المنح المباشرة من السعودية، والتي استُخدمت «لتعقيم» السحب على المكشوف من البنك المركزي، مما ساعد في التحكم في نمو المعروض النقدي ومنع انفجار التضخم إلى مستويات قياسية[143]. ومع ذلك، فإن هذه الاستدامة تظل «استدامة مشروطة» بالدعم الخارجي، وتفتقر إلى جذور إنتاجية محلية[144].

دعم الكهرباء

في المقابل، ظل دعم الكهرباء، ثابتاً إلى حد كبير عند 280 مليار ريال يمني، وتمثل ما يقرب من ثلث (29%) إجمالي الإنفاق. ارتفعت مدفوعات الفائدة على الدين المحلي، بينما ظل الإنفاق الرأسمالي راكدًا بشكل عام، عند 2.2% فقط من إجمالي الإنفاق. تُبرز هذه الأنماط جمود ميزانية الإنفاق، حيث يُخصص جزء كبير منها لبنود متكررة، مما يترك مجالًا ضئيلًا أو معدومًا للبنية التحتية أو التنمية أو التدابير المالية. بينما ساهمت تخفيضات الإنفاق في احتواء الضغوط المالية، فإن انخفاض الإيرادات قد فاق هذه المكاسب، وأدى في نهاية المطاف إلى توسع كبير في العجز[145].

العجز المالي

تضاعف العجز المالي تقريبًا على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2025. ولا يشمل هذا الرقم المتأخرات المستحقة للمقاولين الحكوميين أما على أساس الاستحقاق، فسيكون العجز أكبر بكثير.

142. المصدر السابق
143. المصدر السابق
144. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات:
https://h7.cl/1omTD
145. البنك الدولي. «المرصد الاقتصادي لليمن، خريف 2025:
https://h7.cl/1omTD

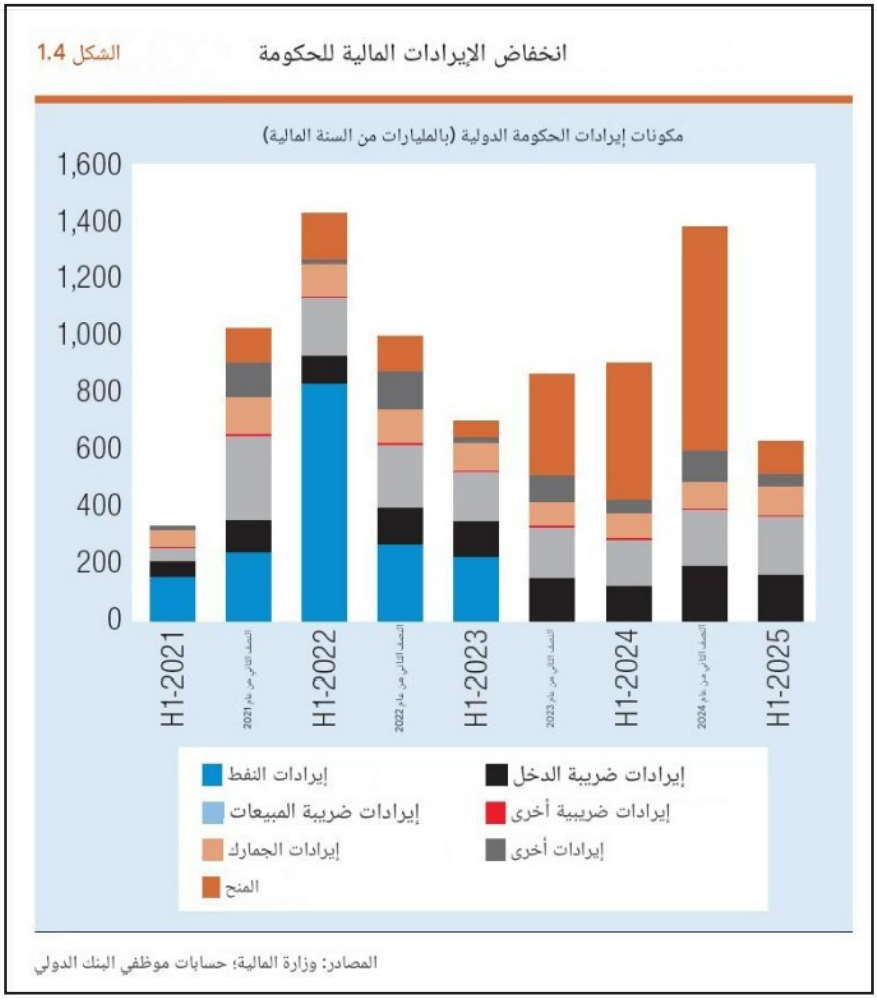

لا تزال التحديات الهيكلية تقوّض استدامة المالية العامة في اليمن. ولا تزال البيئة المالية مقيدة بشدة، مع تدهور الحسابات العامة ومستويات المعيشة تحت الضغوط المشتركة للصراع المطول والصدمات الخارجية والتضخم المستمر. ومما يزيد من هذه الصعوبات، أن المحافظات تقوم بشكل متزايد بحجب إيرادات الضرائب والجمارك، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في الإيرادات غير المسددة.[146]

146. المرجع السابق

المرتبات والقدرة الشرائية

شكّل استمرار انقطاع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وتآكل القيمة الحقيقية للأجور العامل الأبرز في تدهور القدرة الشرائية للمواطنين خلال عام 2025.

ويؤكد تقرير البنك الدولي ببيانات رقمية صادمة، انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة 30%، ما أدى لتعثر دفع المرتبات، بالتوازي مع ارتفاع كلفة سلة الغذاء بنسبة 26%. وقد انعكست هذه الفجوة بين الدخل والأسعار على الأمن الغذائي بشكل حاد، حيث باتت 60% من الأسر اليمنية غير قادرة على تأمين احتياجاتها الأساسية وتلجأ لآليات تكيّف سلبية كتقليص الوجبات. وعليه فإن استعادة القدرة الشرائية للمواطنين اليمنيين وحمايتهم من خطر مجاعة وشيك، لا يمكن أن يتحقق عبر المعونات الإغاثية المؤقتة وحدها، بل يستلزم حزمة من الإجراءات الهيكلية العاجلة.

ويأتي في مقدمة هذه الحلول ضرورة تحييد الملف الاقتصادي عن الصراع السياسي، والضغط الدولي لاستئناف صادرات النفط لضمان تدفق الإيرادات العامة الكفيلة بتغطية مرتبات موظفي الخدمة المدنية بانتظام. كما يتطلب الوضع تدخلاً نقدياً منسقاً لاستقرار العملة، بالتوازي مع تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتأمين سلاسل إمداد السلع الأساسية بكلفة نقل مخفضة، بما يضمن ردم الفجوة المتسعة بين المداخيل المحدودة والأسعار المتصاعدة.

الشكل 1.8 • انخفاض واردات الوقود في اليمن

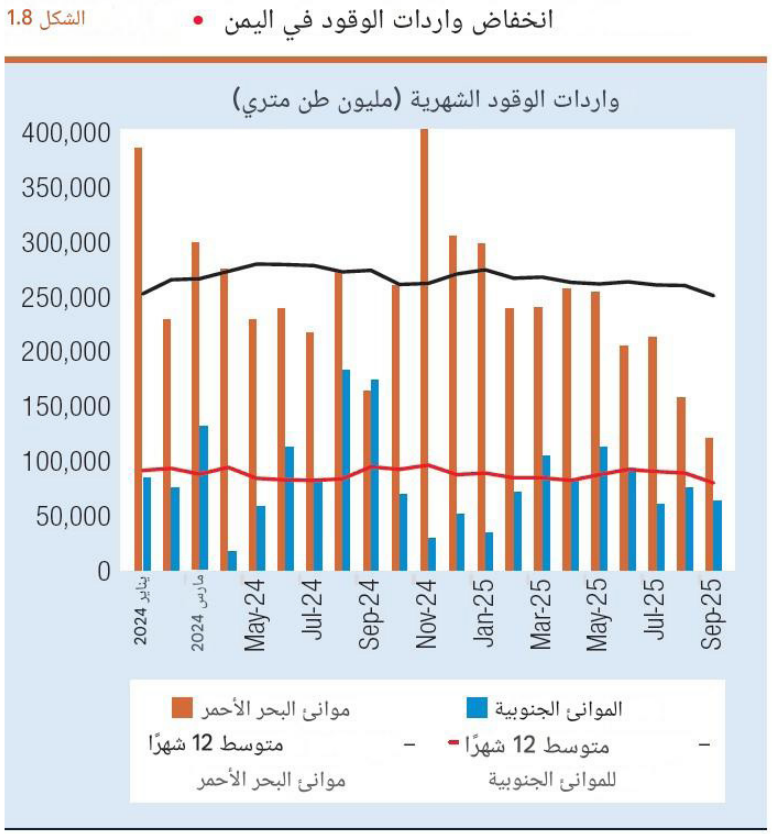

المصدر: حسابات موظفي ACAPS - YETI والبنك الدولي

النفط والغاز

النفط والغاز (2025)	القيمة / الحالة
متوسط الإنتاج اليومي[147]	15,000 برميل
الاحتياطيات المؤكدة[148]	3 مليار برميل (27 عالمياً)
نسبة صادرات النفط من الموازنة (سابقاً)[149]	70%
مخزون الغاز الطبيعي[150]	18.2 تريليون قدم مكعب
حالة قطاع التسييل (LNG)[151]	التصدير متوقف كلياً

ظل قطاع النفط والغاز خلال 2025 ضمن محركات الاقتصاد اليمني، رغم تعرضه لتحديات كبيرة حدّت من قدرته، بسبب استمرار القيود الأمنية والسياسية في تقليص الطاقة الإنتاجية والتصديرية، ما انعكس على حجم الإيرادات، وأعاق الحكومة عن استخدامه رافعة اقتصادية

ظل هذا القطاع «الغائب الأكبر» في 2025 عن موازنة الدولة و«الحاضر الأبرز» في استراتيجيات الصراع، لكنه أفقد الاقتصاد عنصرًا أساسيًا من عناصر التنبؤ المالي.

147. اقتصاديات التداول، إنتاج النفط الخام في اليمن 2025-93معطيات 2026-2028، تم الوصول يناير 21، 2026:
https://h7.cl/1jkqb

148. وورلدوميتر، إحصاءات احتياطيات وإنتاج واستهلاك النفط في اليمن، تم الوصول بتاريخ يناير 21, 2026، على الرابط:
https://h7.cl/1on3Z

149. وزارة النفط والمعادن اليمنية - القطاعات الإنتاجية، تم الوصول بتاريخ يناير 21, 2026، على الرابط:
https://h7.cl/1on4Y

150. المصدر السابق

151. المصدر السابق

- واقع الإنتـــاج والاستكشاف

استـقر إنتـاج النـفط الخـام فـي اليمن عند مستويـات متدنيـة للغايـة بلـغت 15 ألف برميل يوميـاً فـقط فـي سبتمبر 2025، وهو تراجـع دراماتيكـي مقارنـة بـالسنوات السـابقة[152]. هذا الإنتـاج يُستخدم فـي الغـالب للاستـهلاك المحلـي وتوليد الكهربـاء لبـعض المناطـق، بدلاً من التصدير الذي يدر العملـة الصعبـة[153]. وتشير تقـارير فنيـة إلـى امتلاك اليمن مخزونـاً كبيراً لاسيمـا المناطـق الحدوديـة والقطاعـات الاستكشـافية الستـة المنتجـة مؤخراً وتوقـفت بسبب الحرب. إن استئنـاف الإنتـاج والتصدير يُـعد «شريـان الحيـاة» الوحيد الذي يمكنـه إخراج الاقتصـاد من دائرة الركود والانكمـاش

قطاع التكرير ومصفاة عدن

برزت فـي عـام 2025 مطالبـات استراتيجيـة ملحـة بإعـادة تشـغيل مصفـاة عدن وتطوير البنيـة التحتيـة لـلتكرير. إن الاعتمـاد علـى استيراد المشتقـات يمثل استنزافـاً كبيراً للنـقد الأجنبـي، بينمـا يمكن لتشـغيل المصافـي توفير المليـارات وخلـق فرص عمل. وقد تضمنت خطـة الإصلاح الحكوميـة توجهـات لإنشـاء مصفـاة جديدة ومنطقـة حرة فـي حضرموت استجابـة للضـغوط الشـعبية المتصـاعدة[154].

المساعدات الخـارجية والتحـويلات

مثّـلت المسـاعدات الخارجيـة والتحويلات الماليـة من الخـارج ركيزة أسـاسية لاستمرار التوازن الاقتصـادي والاجتماعـي فـي اليمن 2025. وسـاهمت فـي دعم الاستـهلاك، وتخـفيف الضـغوط المعيشيـة لـلمواطنين، وتمويل جزء من الواردات الأسـاسية، لا سيمـا الـغذاء والطاقـة

152. اقتصاديات التداول، إنتاج النفط الخام في اليمن:
https://h7.cl/1jkqb

153. انظر: البنك الدولي (2025)، المرصد الاقتصادي لليمن؛ ومركز اليمن والخليج للدراسات:
https://h7.cl/1omTD

154. وزارة التخطيط اليمنية، تقرير المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، رابط العدد 86 (يونيو 2025):
https://h7.cl/1onyg

الشكل 1.8 • انخفاض واردات الوقود في اليمن

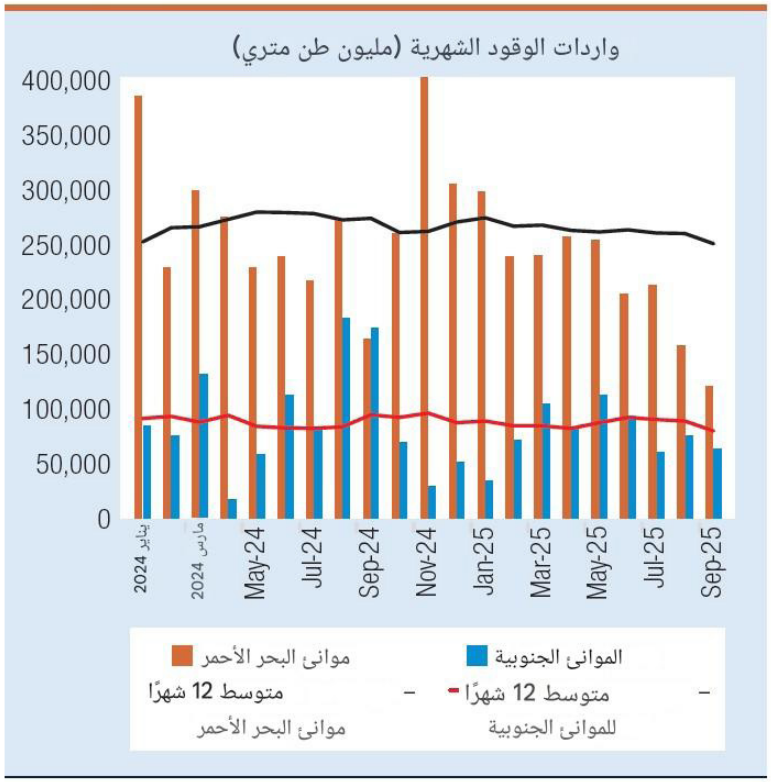

المصدر: حسابات موظفي ACAPS - YETI والبنك الدولي

غير أن هذا الدور، رغم أهميته، كرّس نمطًا اقتصاديًا قائمًا على الاعتماد المؤقت، حيث لم تُستثمر تلك الواردات في بناء قدرات إنتاجية مستدامة، بل خُصصت غالبًا لأغراض إغاثية أو تشغيلية قصيرة الأجل. كما أسهم تذبذب تدفق المساعدات وتسييسها في خلق حالة عدم يقين، انعكست سلبًا على استقرار السوق وعلى التخطيط الاقتصادي.

تحـويلات المغـتربين

أمـا تحويلات المـغتربين فتشير بيانـات البنك المركزي اليمنـي إلـى أنهـا تجـاوزت 6.2 مليـار دولار فـي عـام 2024.[155] ويتوقـع البنك المركزي وصول ميزان الدخل والتحويلات عـام 2025 إلـى 9.5 مليـار دولار. كمـا يتوقـع أن ترتفـع نسبتـه عـام 2025 من الناتـج المحلـي الإجمالـي إلـى 54.6% فـي نهايـة العـام.[156]

ويـقول اتحـاد المسـاعدات النقديـة فـي اليمن، التابـع للمنظمـة الدوليـة للـهجرة ومنظمـات دوليـة أخرى، إن تحويلات المـغتربين اليمنيين بلـغت فـي عـام 2024 نحو 7.4 مليـارات دولار، أي مـا نسبتـه 38% من الناتـج المحلـي الإجمالـي السنوي. ويشمل هذا الرقم التحويلات الرسميـة وغير الرسميـة، فيمـا تُظـهر بيانـات البنك الدولـي أن التحويلات الرسميـة وحدهـا تبلـغ نحو 4 مليـارات دولار، لتحتل بذلك المرتبـة الأولـى بين مصـادر النـقد الأجنبـي فـي اليمن.[157]

الصـراع النـقدي والانـقسام المصـرفـي

أدى الانقسـام المؤسسـي إلـى نشوء اقتصـاد موازٍ، حيث أثقلت الجبايـات المزدوجـة والرسوم غير الرسميـة كاهل القطـاع الخـاص، وأسـعار المستهـلك. اتخذ البنك المركزي سلسـلة من الـقرارات الاستراتيجيـة لاستعـادة ولايتـه النقديـة[158]، بينمـا رد الحوثيون بـإجراءات تعمـق الانقسـام، ووضـع القطـاع المصرفـي فـي حالـة من العزلـة والارتبـاك[159]. وفـي مواجهـة الانهيـار التاريخـي لـلريال يوليو 2025 (بوصولـه إلـى 2905 ريال/ دولار)، أطلـقت الحكومـة مـا وصف بـــ «أكثر حزمـة إصلاحـات جرأة»:

155. البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2023/ 2024، صفحة 40، رابط:
https://cby-ye.com/files/68b930ded7478.pdf/

156. المصدر ذاته.

157. موقع ألترا صوت، نجيب العدوفي، تحويلات المغتربين اليمنيين، تم الوصول إليه في 21 يناير 2026، رابط:
https://h7.cl/1onIK

158. تقارير البنك المركزي اليمني – عدن، التقرير السنوي للتطورات المصرفية 2024، أنظر أيضا: البنك الدولي، تفاقم الصعوبات:
https://h7.cl/1jkO9

159. المصدران السابقان.

- **اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات:** أُنشئت في يوليو 2025 لضمان مرور العمليات التجارية عبر البنوك الرسمية بدلاً من شركات الصرافة والمضاربين[160].

- **نقل مراكز البنوك:** الضغط المستمر لنقل المقرات الرئيسية للبنوك التجارية إلى عدن لتمكين البنك المركزي من الرقابة والامتثال للمعايير الدولية AML/CFT.

- **تفعيل أنظمة المدفوعات:** إدخال نظام المقاصة الإلكترونية وبدء إجراءات تفعيل حساب التحويلات الدولية (IBAN) بدعم من المؤسسات الدولية[161]. أدت لتحسن ملحوظ ومفاجئ في سعر الصرف، 1650-1600 ريال/ دولار في أغسطس 2025، منح الحكومة متنفساً سياسياً واقتصادياً مؤقتاً

ملخص الإجراءات الحكومية لتحقيق استقرار أسعار السوق والسيطرة عليها بعد تحسن الريال

1. قرارات مجلس الوزراء في أغسطس 2025 [162]

إجراءات عاجلة تهدف إلى مواءمة أسعار السوق مع التحسن الأخير في قيمة الريال. زيادة التفتيش على الأسواق، التصدي لممارسات الاحتكار، حظر استخدام العملات الأجنبية في المعاملات التجارية. ودعت الحكومة لتعديلات فورية على أسعار الوقود والنقل

2. مبادرات وزارة الصناعة والتجارة

أطلقت وزارة الصناعة والتجارة منصة «رصد»، وهي أول منصة مراقبة إلكترونية مركزية في اليمن. وقد صممت لتسهيل إبلاغ المواطنين عن مخالفات الأسعار. وتوفير الوصول إلى قوائم الأسعار الرسمية. في شهرها الأول، تلقت المنصة أكثر من10 ألف بلاغ. وشكّلت الوزارة فرقًا تطوعية لدعم الأنشطة الميدانية، وإجراءات قانونية ضد المخالفين، شملت غرامات وإغلاق محلات وإحالة قضايا إلى المحاكم.[163]

160. البنك المركزي اليمني، لجنة الاستيراد تعقد أولى اجتماعاتها، على الرابط:
https://cby-ye.com/news/832

161. سوث24، خريطة الإصلاحات الاقتصادية للحكومة، تم الوصول يناير 21, 2026:
https://south24.net/news/news.php?nid=4853

162. موقع رئاسة الوزراء، صدور قرار مجلس الوزراء بحظر، 12 أغسطس، تم الوصول في 21 يناير 2026:
https://pmo-ye.net/post/10248

163. موقع وزارة الصناعة والتجارة، الوزارة تطلق منصة رصد، رابط:
https://moit-ye.com/?p=281566

3. حملات الإنفاذ المحلية

نـفّذت السـلطات المحليـة فـي المـهرة وعدن وتـعز ومـأرب وحضرموت حملات ميدانيـة فـي الأسواق والمطـاعم والصيدليـات. أسـفرت عن اعتقـالات وإغلاقـات مرتبطـة بـالتلاعب بالأسـعار. ولاحظ المواطنون هذا الانخفـاض

4. تعديلات أسعار الوقود والغاز

أعـلنت شركـة الغـاز عن خـفض السـعر الرسمـي لأسطوانـات الغـاز المنزلـي إلـى ٦٥٢٥ ريـالًا. وخـفضت شركـة النـفط فـي عدن البنزين إلـى ١٥٥٠ ريـالًا لـلتر. وتمت مراقبـة الالتزام بـهذه التـعديلات من خلال حملات تـفتيش

5. الرقابة على الصيدليات

أدت عمليـات التـفتيش علـى الصيدليـات إلـى إغلاق ٣٩ صيدليـة فـي عدن، وفرض غرامـات علـى مخالفـات التسـعير أو بيـع أدويـة دون وصفـة طبيـة. وتم جدولـة تـفتيش أسبوعيـة لمراقبـة الأسـعار وفق سـعر الصـرف المحسن.[164]

6. طباعة عملة غير قانونية

تهـالُك الكتلـة النقديـة الورقيـة فـي مناطـق سيطرة الحوثـي، خلـق أزمـة سيولـة نقديـة خانقـة أعـاقت النشـاط التجـاري[165] ليـقدُم فرع (البنك) بصنعـاء علـى خطوة تصعيديـة فـي يوليو 2025 بـإصدار عملـة جديدة فئـة 200 ريال[166]. قُوبل هذا الإجراء برفض قاطـع من الحكومـة والمجتمـع الدولـي، حيث اعتُبر «تزييفـاً» يـهدد بتعميـق الانقسـام ويصـعّب مستـقبلاً توحيد النظـام النـقدي[167]. كمـا شـهد عـام 2025 انهيـاراً فـي الثقـة بالقطـاع المصرفـي فـي مناطـق سيطرة الحوثيين. حيث يواجـه المودعون صعوبـات هائلـة فـي سحب أموالـهم، وتتجـه البنوك نحو الإفلاس الفعلـي، نتيجـة عدم قدرة البنك المركزي فـي صنعـاء علـى الوفـاء بالتزامـات الدين العـام الداخلـي[168].

---

164. الملخص مقتبس من تقرير: البنك الدولي، المرصد الاقتصادي لليمن، خريف 2025،

165. الجزيرة نت، الحوثيون يعقّدون المشهد الاقتصادي، تم الوصول في يناير 21, 2026، رابط:

https://h7.cl/1onqg

166. العربي الجديد، عملة جديدة في صنعاء تعمق الانقسام النقدي:

https://h7.cl/1onqV

167. موقع رئاسة مجلس الوزراء، قرارات انظر الرابط: قرارات:

https://h7.cl/1jkLa

168. راجع عددا من بيانات وقرارات البنك المركزي اليمني، انظر مثلا الرابط:

https://cby-ye.com/news/786

البنية التحتية البحرية والموانئ:

شهد عام 2025 تحولاً جذرياً في أهمية الموانئ اليمنية نتيجة التصعيد العسكري الإقليمي والضربات المباشرة. وأدت الهجمات الإسرائيلية على ميناء الحديدة إلى تغيير قواعد اللعبة اللوجستية في البلاد[169]. واستنادًا إلى بيانات المنظمة البحرية الدولية والمكتب التجاري البحري التابع للملكة المتحدة (UKMTO) والقيادة المركزية للولايات المتحدة (CENT-COM) لاحظ فريق الخبراء تنفيذ ما لا يقل عن 25 هجومًا على سفن تجارية في البحر الأحمر وخليج عدن، (أغسطس 2024 – يوليو 2025).[170]

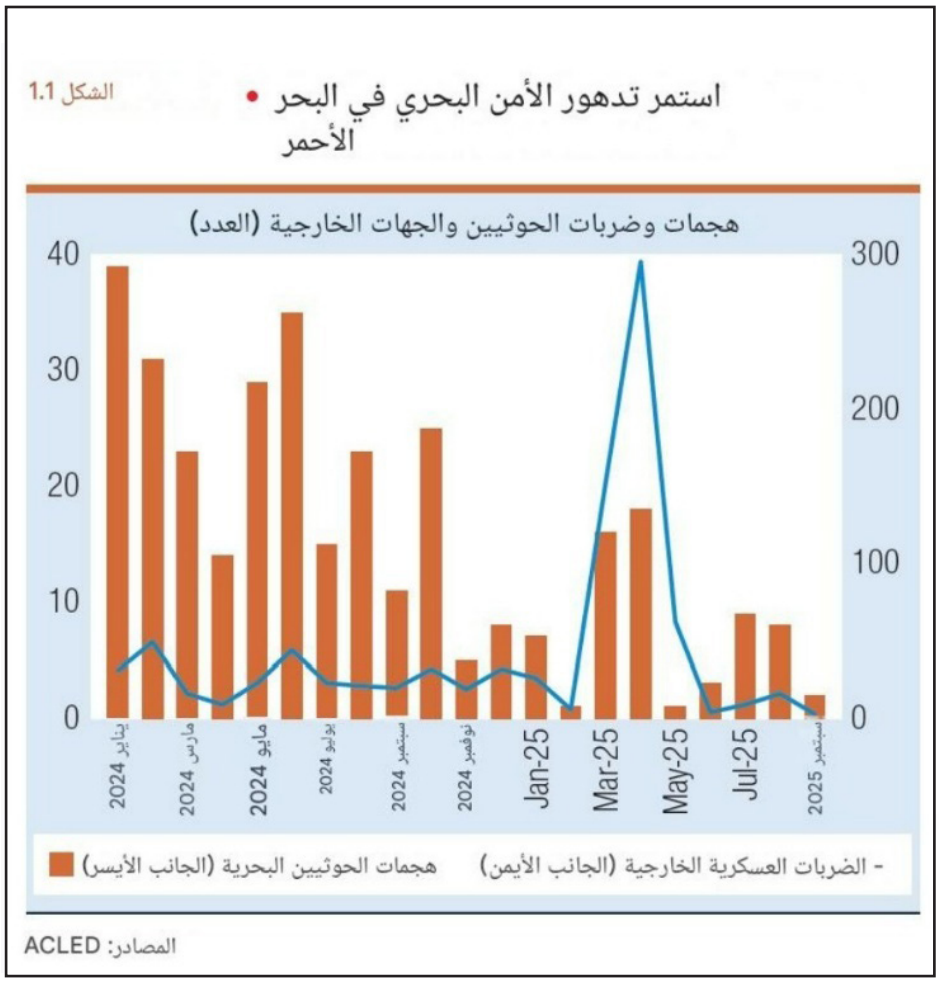

169. الثورة نت، الخاضعة لسيطرة الحوثي، تتبع شامل للعدوان الإسرائيلي على اليمن: دراسة تحليلية:
https://althawrah.ye/archives/1043189

170. الأمم المتحدة، تقارير الخبراء الدوليين إلى اليمن، 2025. على الرابط:
https://docs.un.org/ar/S/650/2025

ميناء الحديدة:

تعرّض ميناء الحديدة لسلسلة غارات عنيفة، خاصة في مايو ويوليو 2025، ما أدى إلى تدمير ما يقرب من 70% من أرصفته التشغيلية.[171] وشمل

1. خروج 5 أرصفة من أصل 8 عن الخدمة بشكل كامل (الأرصفة 1، 2، 3، 5، 7).

2. تدمير خزانات الوقود في ميناء رأس عيسى المجاورة، مما أدى إلى أزمة وقود حادة في المناطق التي تخضع لسيطرة مليشيا الحوثي

3. الاعتماد على رافعات السفن الذاتية لتفريغ الحاويات نتيجة تعطل الرافعات الجسرية للميناء، مما أبطأ حركة التفريغ بنسبة 70%.[172]

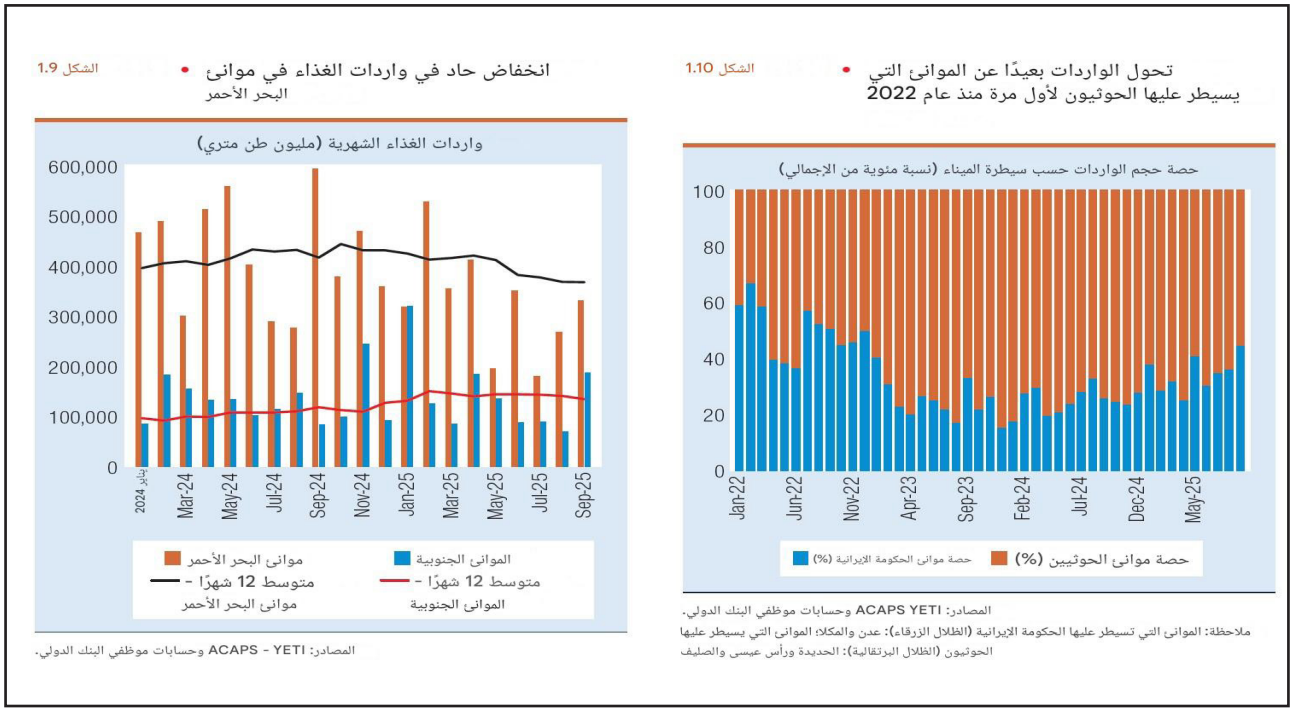

171. آلية الأمم المتحدة للتفتيش «UNVIM», حركة السفن إلى موانئ البحر الأحمر»، أغسطس 2025. متاح على: https://bit.ly/UNVIM25-.

172. صحيفة الأيام، موانئ اليمن بين الركام والأمل.. ميناء عدن يحمل على عاتقه...، تم الوصول بتاريخ يناير 21, 2026: https://h7.cl/1onvU

ميناء عدن: البديل الاستراتيجي والفرص الضائعة

في مقابل تراجع الموانئ التي يسيطر عليها الحوثي، برز ميناء عدن كشريان الحياة الرئيسي للاقتصاد الوطني. شهد عام 2025 تدشين خطوط ملاحية مباشرة من الصين، واستفاد الميناء من عمق قناته الملاحية (15-16 متراً) التي تسمح بدخول سفن عملاقة[173]. ومع ذلك، لا يزال الميناء يواجه تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية للرافعات وتداخل الصلاحيات الإدارية، مما يمنعه من الوصول إلى طاقته التصميمية الكاملة البالغة مليون حاوية سنوياً[174].

إحصائيات الموانئ (يناير-أغسطس 2025)[175]	ميناء رأس عيسى (طناً متريا)	ميناء عدن (قدرة تشغيلية)
البنزين	774,115	-
الديزل	1,041,634	-
الغاز المنزلي (LPG)	389,398	-
مناولة الحاويات (TEU)	-	1,500 يومياً

173. المرجع السابق
174. المرجع السابق
175. المرجع السابق

الشكل 1.2 واجه الشحن العالمي اضطرابات

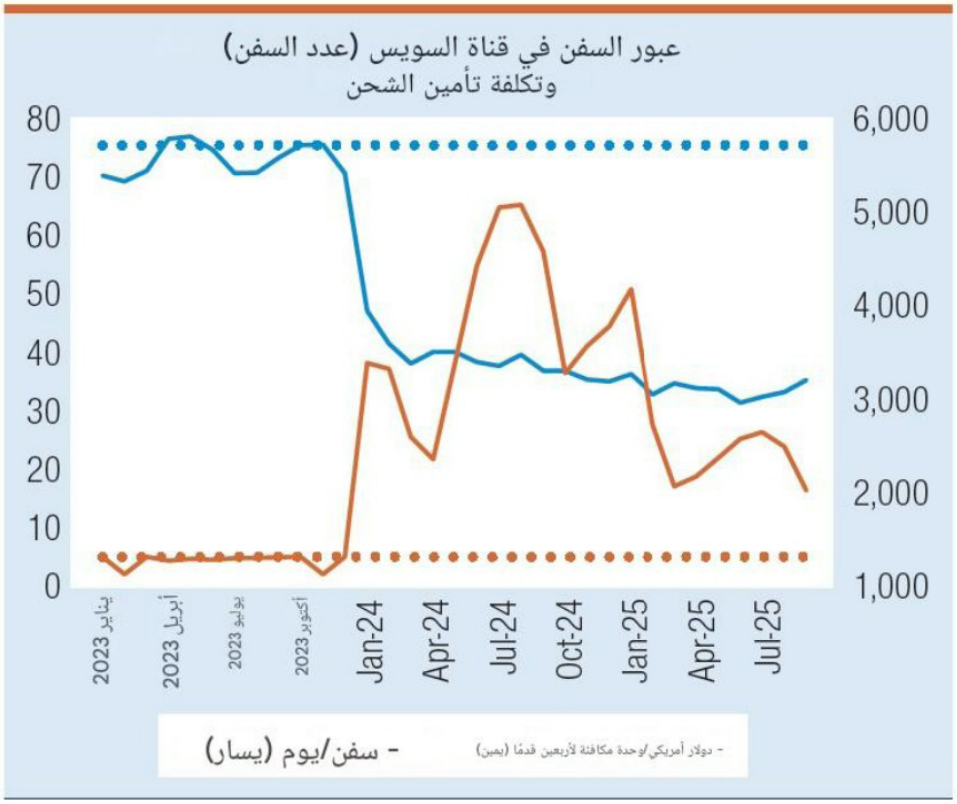

المصادر: مراقبة موانئ صندوق النقد الدولي ومؤشر Freightos Baltic.

ملاحظة: وحدة مكافئة لأربعين قدمًا (FEU) هي المعيار العالمي لقياس سعة الشحن في الحاويات، وتمثل حاوية بطول 40 قدمًا. وهي شائعة الاستخدام في تحديد أسعار الشحن

التدخلات الإقليمية والدعم التنموي

الدور السعودي

لعب الدعم السعودي في عام 2025 دور المثبّت لاقتصاد اليمن في مناطق الحكومة. ومن خلال البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، تم تنفيذ مشاريع تجاوزت مفهوم الإغاثة التقليدية إلى التنمية المستدامة.[176]

وأعلن البرنامج السعودي في أواخر 2025 وبداية 2026 عن تدشين 28 مشروعاً ومبادرة تنموية جديدة بقيمة 1.9 مليار ريال سعودي (حوالي 500 مليون دولار). شملت هذه المبادرات قطاعات حيوية (قطاع الصحة، قطاع الطاقة، قطاع التعليم، قطاع المياه). هذا الدعم كان له أثر مباشر في «تخفيف حدة التوقعات المتشائمة» لعام 2025، وساعد الحكومة في الوفاء ببعض التزاماتها تجاه المرتبات والخدمات الأساسية، خاصة في الفترات التي شهدت تراجعاً حاداً في قيمة العملة[177].

الشكل 1.12: انخفاض إجمالي الاحتياطيات الدولية إلى ما دون عتبة الكفاية الحرجة

المصادر: البنك المركزي اليمني في عدن؛ ACAPS - YETI؛ وحسابات موظفي البنك الدولي

الشكل 1.11: انخفاض التمويل الإنساني

المصدر: خدمة التتبع العالمي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.
* 2025: يغطي إجمالي التمويل الفترة من يناير إلى سبتمبر.

176. البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن (SDRPY)، «التقرير السنوي للمشاريع والمبادرات...»، ص 18. على: https://bit.ly/SDRPY25-.

177. المرجع السابق

عام «نقص التمويل»

يُصنّف عام 2025 كواحد من أسوأ الأعوام من حيث تمويل الاستجابة الإنسانية. فبينما زادت الاحتياجات نتيجة الصدمات الاقتصادية والفيضانات، تراجعت التعهدات الدولية إلى أدنى مستوياتها منذ عقد من الزمان. من أصل 2.5 مليار دولار مطلوبة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، لم يتم تدبير سوى 15% إلى 19% بحلول سبتمبر 2025. وبنهاية العام، وصل إجمالي التمويل الفعلي إلى 824 مليون دولار فقط، أي أقل من ثلث الاحتياجات المعلنة[178].

178. مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA) «الاحتياجات الإنسانية في اليمن» سبتمبر 2025 https://bit.ly/OCHA-Yem25-.

رؤية مستقبلية

التوقعات الاقتصادية لعام 2026[179]	القيمة المتوقعة
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.0%
معدل تضخم أسعار المستهلك	18.5%
إجمالي عدد السكان المتوقع	42.9 مليون نسمة
مسار النمو المتوسط (2026-2030)	تدريجياً نحو 2.5%

يختتم عام 2025 أحداثه بترك تركة اقتصادية ثقيلة لعام 2026، وإن الاستقرار المؤقت المحقق في نهاية 2025 هو مجرد «نافذة فرص» يجب استغلالها قبل أن تتلاشى تحت وطأة صدمات جديدة.[180] ويكشف تحليل الاقتصاد اليمني 2025 عن واقع مركّب، تتعايش فيه مؤشرات الاستقرار النسبي مع اختلالات بنيوية عميقة، ما يجعل الاقتصاد عالقًا بين مسارين: مسار إدارة الأزمة، ومسار التعافي المؤجل.

السيناريو الأول: استمرار إدارة الأزمة بقاء الوضع القائم، مع استمرار الانقسام المؤسسي، وتذبذب الموارد، والاعتماد على المساعدات والتحويلات. وفي هذه الحالة، سيحافظ الاقتصاد على حد أدنى من الاستقرار الهش، دون قدرة على تحقيق نمو حقيقي، مع بقاء مستويات الفقر والبطالة مرتفعة، واستمرار هشاشة العملة والمالية العامة

السيناريو الثاني: تعافٍ نسبي مشروط بحدوث تحسن نسبي في التنسيق المؤسسي، واستعادة انتظام إنتاج وتصدير النفط والغاز، وتعزيز الثقة بالسياسات النقدية، إلى جانب توجيه المساعدات نحو دعم الأنشطة الإنتاجية. وفي حال تحقق هذه الشروط، يمكن للاقتصاد أن يشهد تحسنًا تدريجيًا، ينعكس على الاستقرار النقدي، وزيادة الإيرادات، وتحسن محدود في مؤشرات المعيشة

179. وحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU)، «تقرير التوقعات القطرية: اليمن»، الربع الرابع 2025. متاح على:
https://bit.ly/EIU-Yem26-

180. البنك الدولي، «المرصد الاقتصادي لليمن: الصمود في وجه الأزمات»، تقرير ربيع 2025، ص 12. متاح على:
https://bit.ly/WB-Yem25-.

التوصيات:

1. تحييد القطاع المصرفي:

ضرورة الضغط الدولي لإنشاء لجنة فنية مشتركة لتوحيد السياسة النقدية وحماية البنوك من التجاذبات السياسية، لضمان تدفق السلع والخدمات.[181]

2. خطة طوارئ لإعادة التصدير:

البدء بمفاوضات تقنية لاستئناف تصدير النفط والغاز مقابل تخصيص العوائد لصرف المرتبات وتوفير الخدمات الأساسية تحت إشراف دولي محايد.[182]

3. تعزيز الموارد غير النفطية:

توحيد التعريفات الجمركية والضريبية في جميع المحافظات، وتفعيل الرقابة على الإيرادات المحلية لضمان وصولها إلى الخزانة العامة.[183]

4. دعم القطاعات الإنتاجية المحلية:

التركيز على دعم صغار المزارعين والصيادين، وتفعيل القروض الميسرة للقطاع الخاص لتحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.[184]

5. إصلاحات قطاع الكهرباء:

الاستثمار في الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) لتقليل فاتورة استيراد الوقود وتوفير طاقة مستدامة للمصانع والمنازل.[185]

181.البنك المركزي اليمني - عدن، التقرير السنوي للتطورات المصرفية 2024/ 2025:
https://cby-ye.com/files/68b930ded7478.pdf

182. مبادرة الأمم المتحدة بشأن الحبوب والمنشآت النفطية، تقرير لجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن حول اليمن، 2024

183. إحاطة المبعوث الأممي إلى اليمن، «الجهود المبذولة لتوحيد القطاع المصرفي...». رابط:
https://osesgy.unmissions.org/ar/briefings

184. صندوق النقد الدولي. «بيان ختام مشاورات المادة الرابعة». واشنطن العاصمة، أكتوبر. الرابط:
https://h7.cl/1jkVv

185. المصدر السابق

الفصل الثالث

الوضع العسكري والأمني

03

مقدمة

يقف هذا الفصل على مجريات الوضعين، العسكري والأمني، في اليمن، خلال عام 2025، بوصفهما مجالين يتغيران دائمًا، وبديناميكية ترددية، في ظل حالة الحرب التي تمرَّ بها البلاد منذ أحد عشر عاما. ويسلط الضوءَ على التحولات الأبرز، والأكثر تأثيرًا في معادلات الحرب والأمن، وتفاعلاتها مع مجريات الحياة العامة؛ مستشرفا اتجاه التحولات في سياقات الحرب والسلام

أولًا: الوضع العسكري وتحولاته الداخلية وامتداداته الخارجية

شهِد عام 2025، تغيُّرات طفيفة، في ميادين المواجهة المسلحة بين الحكومة والمتمردين الحوثيين، فيما بلغ العنف المسلح مداه بين الكيانات المنضوية تحت مظلة الحكومة الشرعية، وكان من يفتعل معها هذا العنف المجلسُ الانتقالي الجنوبي. ويمكن إبراز الوضع العسكري عام 2025 في سياق عدد من المتغيرات

- تصعيد متقطع في ظل هدنة غير رسمية

منذ الإعلان عن الهدنة الإنسانية، بين الحكومة والحوثيين، في 2 إبريل/ نيسان 2022، التي لم يَدُم طابعها الرسمي طويلًا، يُعَد عام 2025 الأهدأ في التصعيد العسكري، عدا مناطق التَّماس في تعز، والضالع، ومارب، والحديدة، وصعدة، والجوف، التي لم تخرج من دائرة العنف المتبادل، كحالها خلال الأعوام السابقة، وبرز الحوثيون بوصفهم المبادرين بالعنف، عبر الإغارات، والتسلل، والسَّعي لاحتلال مناطق استراتيجية حاكمة، والرصد الجوي بالطائرات غير المأهولة، والإغارة بها، والقصف المدفعي، والقنص، وزرع الألغام، وشق طرقات نحو تمركز قوات الحكومة، وتحشيد المقاتلين، وتهريب الأسلحة والتقنيات العسكرية

تبادلت قوات الحكومة الاشتباكات مع الحوثيين دون هوادة، واتُخذت تدابير عسكرية دفاعية ميدانية واستخبارية، لا سيما في المناطق التي استماتت الحوثيون للحصول عليها، وفي مقدمتها مارب. فقد وَضَعت قيادة الحيش الطريق الصحراوي، غير الرئيسة، شرقي محافظة الجوف، ضمن مناطق العمليات العسكرية المحظُور الاقتراب منها، وذلك لكونها نقاط تقرُّب خطيرة نحو مركز محافظة مارب، التي تحتل أهمية اقتصادية تتعلق بإنتاج الغاز والنفط، وبوصفها، عسكريًّا، نقطة عبور حرجة إلى محافظتي شبوة وحضرموت الساحليتين والنفطيتين. ومثَّل تشييع مئات القتلى العسكريين لدى الجانبين، مؤشرًا على أن القتال، رغم الهدنة، لم ينقطع، وكانت الجبهات الأكثر سخونة على الترتيب: تعز، ومارب، والضالع، وإب، ومارب، وصعدة، والحديدة، ولحج، والجوف، والبيضاء. ففي تعز، مثلًا، لا يكاد يمرُّ شهر، إلا ويُعلن عن وقوع عشرات القتلى والجرحى من الجانبين

في جانب الحكومة، كذلك تصاعَد حراك المقاومة الشعبية، في تعز ومارب، عبر المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، بقيادة الشيخ حمود المخلافي؛ حيث انخرطت مجالس المقاومة الشعبية بالمحافظات في هذا المجلس، الذي يعكس نشاطه السياسي وخطابه الإعلامي اتساع حضوره الشعبي والرسمي[186]. وصاحب ذلك انشقاقُ قائد اللواء العاشر (صمَّاد)، العميد صلاح الصلاحي، المنتمي إلى منطقة شرعب بتعز، في أكتوبر/ تشرين الثاني، وقابل ذلك الحوثيون باستحداث معسكرات تدريب، ومواقع قتالية في شَرعب والسَّبرة، وهما منطقتان تتحكمان في الطُرق المؤدية إلى مدينتي تعز وإب

مع تعاظم خسائر الحوثيين جرَّاء الضربات الأميركية والإسرائيلية، فإن ذلك لم يُغرِ الحكومة والتحالف العربي، بالتحرك العسكري، للحسم النهائي للحرب. ويبدو أنَّ دافع هذا الموقف أخلاقيٌّ ابتداءً، فلن يكون لنقيضه من تفسير سوى أنه دعم لإسرائيل، علاوة على أن قوات الحكومة كانت، ولا تزال، تواجه تحديات كثيرة، جرَّاء الانقسامات الحادة بين كياناتها

186. أُعلن عن قيام المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية، بمدينة مارب، في يوليو/ تموز 2023، ومقره الرئيس بمدينة تعز، فيما الفرع بمارب. وفي مايو/ أيار، نظَّمت أمانته العامة لقاء تشاوريًّا لمجالس المحافظات، بمدينة تعز، قوبل بارتياح شعبي واسع

- التنافس في بناء قدرات القوات وتدريبها

انصرف الجانبان نحو البناء الهيكلي للقوات، وبناء قدرات قواتهما المختلفة، وتعزيز التدريب، لتثبيت دعائم السيطرة، والدفاع عنها، والاستعداد لأي تحولات محلية وإقليمية تغري بالحسم العسكري. ففي طرف الحكومة، أصدر رئيس مجلس القيادة رشاد العليمي، قرارًا بتعيين اللواء محمد صالح عيضة، رئيسًا للجهاز المركزي لأمن الدولة، وتعيين العميد فيصل بدر محمد باجري، نائبًا له، وترقيته إلى رتبة لواء[187].

وفي ظل الانقسامات داخل الحكومة، سعى كل طرف فيها إلى بناء قدرات قواته، وتعزيز التدريب في صفوفها، وذلك ما تجلَّى في قوات المجلس الانتقالي، وقوات العمالقة، وقوات المقاومة الوطنية (جنوبي الساحل الغربي- التهامي)؛ بفضل ما تحظى به من دعم إماراتي سخيٍّ ومتنوع. كذلك قوات درع الوطن (ثلاث فِرق)، وقوات الطوارئ (ستُّ فِرق) المدعومتان من السعودية[188]. أمَّا القوات الحكومية النظامية، في مارب وتعز، فتثابر لتجاوُز التحديات، التي تواجهها، من خلال الدعم الحكومي المحدود الذي يُقدَّم لها

من جانبهم، كثف الحوثيون برامجهم التدريبية في صفوف قواتهم، وأخضعوا القطاعات المدنية لدورات عسكرية خفيفة، للتدريب على التعامل مع الأسلحة الخفيفة، وطوارئ الحرب. كما تركَّز اهتمامهم على بناء قدرات الصواريخ والطائرات غير المأهولة، وصولًا إلى امتلاك الصواريخ الفرط صوتية، والصواريخ العنقودية.

وكان لهم نشاط دفاعي ملحوظ في المدن المعرضة للتهديد من قبل القوات الحكومية، مثل صنعاء، والحديدة، وصعدة؛ حيث وسعوا فيها شبكات الأنفاق، والملاجئ تحت الأرض وفي الجبال، التي شُيِّدت خلال الأعوام الماضية. ومع تزايد التهديدات الداخلية والخارجية تجاههم، أنشأوا ما يُسمَّى «جهاز أمن الثورة»، الذي يتبع مباشرة مكتب عبد الملك الحوثي، ولا يزال هذا الجهاز مجهول الهياكلِ وشاغلي المناصب فيه.

187. «قرار رئيس مجلس القيادة بتعيين رئيس ونائب للجهاز المركزي لأمن الدولة»، الموقع الرسمي لفخامة الرئيس رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، 26/11/2025، شوهد في 22/12/2025، في

https://shorturl.at/qjN7D

188. لا تخضع قوات درع الوطن، وقوات الطوارئ، لقيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأكان العامة، وإنما لما يعرف بهيئة إدارة القوات اليمنية، في قيادة القوات المشتركة السعودية. كذلك لقوات الانتقالي وقوات المقاومة الوطنية، هياكل إدارية ومالية مستقلة عن وزارة الدفاع.

وفي السياق، أعلنوا عن إلقاء القبض على خلايا تجسُّسية مزعومة، تضم مواطنين وموظفين لدى منظمات دولية مقرها بصنعاء، وقد حُكم على أفراد منها بالإعدام، إلا أنه لم يُنفَّذ بعد

بانتهاء عام 2025، فإن المشهد العسكري على امتداد اليمن، يبعثُ على القلق، مما قد يفاجئنا به المستقبل من حروب تنزع إلى الطابع الهوياتي المذهبي- الديني، ذلك أن معظم القوات التي تشكّلت تحت رعاية السعودية والإمارات ذات ميول سلفية، وعلى النقيض منها قوات الحوثيين، التي تعمَّقت في صفوفها المفاهيم الشيعية والثورية المستقاة من الثورة الإيرانية، وبين الاثنين قواتٌ يميل بعضٌ منها إلى حزب التجمع اليمني للإصلاح، وبقايا الجيش اليمني السابق، ولهذين الاثنين موقف تجاه الآخر، وتجاه التشكيلات السلفية الآنفة الذكر

- تمرد المجلس الانتقالي وموقف الحكومة إزاؤه

مثَّل تمرُّد المجلس الانتقالي، واجتياح قواته محافظتي حضرموت والمهرة، في ديسمبر/ كانون الأول، أبرز تحوُّل عسكري، طرف الحكومة اليمنية عام 2025، وذلك ما فتح آفاقًا عسكرية وأمنية جديدة، عقَّدت الأزمة اليمنية برمتها، وأفرزت آثارًا سيِّئة على العلاقات بين داعِمَي هذه الحكومة، وهما: السعودية والإمارات

- التمرد واجتياح حضرموت والمهرة

في فبراير/ شباط كشف حلف قبائل حضرموت، بقيادة الشيخ القَبَلي عمرو بن حبريش، عن أنَّ لديه قوة عسكرية وأمنية (غير نظامية)، تنتشر في ساحل حضرموت ووادِيها، وهي ما عُرف بـــ «قوات حماية حضرموت». وفي يونيو/ حزيران، أعلن عن تشكيل اللواء الأول من مجموع خمسة ألوية، يجري الإعداد لها، وذلك بعد حوالي ثلاثة أشهر من زيارته السعودية، والتقائه وزير دفاعها، خالد بن سلمان، في 20 مارس/ آذار.

ولعل مما لوحظ أن هذه الزيارة ارتبطت بزيارة رئيس المجلس الانتقالي، عيدروس الزُّبيدي، إلى المكلَّا، منتصف الشهر ذاته، وإلقائه خطابًا حادًا لوَّح فيه بالقوة لإخضاع وادي حضرموت وصحرائها، وعزمِه تجاوُز مسؤولياته في مجلس القيادة الرئاسي، لتحقيق ذلك عنوة؛ حيث لم يُخفِ أن الصراع على حضرموت جَوهرهُ النفط، وأنها تمثل دعامة أساسية لقيام ما أسماه «دولة الجنوب العربي الفيدرالية»[189].

189. كلمة الرئيس القائد عيدروس الزبيدي في المكلا، إدارة إعلام مكتب الرئيس (يوتيوب)، 2025/3/16، شوهد في 20/1/2026، في: https://shorturl.at/RoKK1

كان المجلس الانتقالي قد بدأ نفوذه العسكري والأمني في حضرموت، باختراق قوات النخبة الحضرمية، والتأسيس المبكر للواء بارشيد المتمركز، غربي المكلا، عام 2015، وصولًا إلى تكوين قوات الدعم الأمني، في منتصف عام 2025، بتمويل إماراتي، وبقيادة شخصٍ مثير للجدل، يُدعى صالح بن الشيخ أبو بكر، وشهرته أبو علي الحضرمي[190].

وفي يوليو/ تموز، اعتُقل رئيس أركان المنطقة العسكرية الثانية، العميد محمد عمر اليميني، بتهم ملفقة، قُصد بها تحييده وتعطيل موقعه القيادي، دعمًا لتوجهات الانتقالي الانفصالية في صفوف قوات النخبة[191].

كان حلف قبائل حضرموت قد فرض قواته لتقوم بحماية شركات «بترو مَسِيلة» النفطية، نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني، بعد إخفاق الرئيس رشاد العليمي، في نشر قوات درع الوطن، هناك، خلال عامي 2024-2025، ما دفع المجلس الانتقالي، ومن ورائه الإمارات، إلى تحريك قوات الدعم الأمني، وتوجيهها نحو هضبة حضرموت، بذريعة إسناد النُّخبة الحضرمية في حفظ الأمن، في إطار عملية الانتقالي العسكرية الموسومة بالمستقبل الواعد

وبحلول 4 ديسمبر/ كانون الأول، فرضت قوات المجلس الانتقالي سيطرتها على مدينة سيئون، التي تضم مطارًا إقليميًّا، والقصر الجمهوري، ودوائر السلطة المحلية، ومقر قيادة المنطقة العسكرية الأولى، وفروع للبنوك. واتسعت السيطرة لتضم مسرح عمليات سبعة ألوية، تُمثِّل قوام هذه المنطقة، ومن ذلك اللواء 37 مدرع بمنطقة الخشعة، الذي يُعَد أقوى وحداتها

أما اللواء 23 مشاة، الذي كان منتشراً بين العبر ومنفذ الوديعة البري مع السعودية؛ فقد انسحب إلى مواقع جديدة بين حضرموت ومأرب. كذلك تقدمت قوات الانتقالي نحو المهرة المحاذية لعُمان، وفرضت رفع الأعلام الانفصالية في مدارسها، ومقارها الحكومة، ومطارها المدني بالغيظة، وميناء نَشْطون، والمنافذ البرية مع عُمان

190. يدور حول أبي علي الحضرمي، جدل واسع، فمعظم حياته قضاها خارج اليمن، وله حظوة قوية لدى الإمارات. وقد وزع قوات الدعم الأمني على مناطق ساحل حضرموت، وبالقرب من تريم وفي جثمة بسيئون.

191. عُيّن العميد محمد اليميني قائدًا للمنطقة العسكرية الثانية، بعد كسر اجتياح قوات المجلس الانتقالي، في يناير/ كانون الثاني 2026.

كان الانتقالي قد استغل حلول الذكرى الثامنة والخمسين لاستقلال جنوب البلاد من الاحتلال البريطاني، في 30 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967؛ لتكون غطاءً لتسلُّل مناصرين له قبل تحرُّك قواته الأساسية من عدن وأبين وشبوة، التي بلغ قوامها في الأسبوع الأول لاجتياح حضرموت، نحو (10) آلاف مقاتل[192].

واستثمارًا لما أحرزه الانتقالي في حضرموت، سارعت قوات دفاع شبوة الموالية له، إلى الاستيلاء على مواقع عسكرية للجيش، على الطريق بين مركز محافظة شبوة (عَتَق)، ومنطقة العَبْر بحضرموت

- ضعف الاستجابة العسكرية المبكرة إزاء التمرد

طيلة مراحل الاجتياح، اشتبكت مجاميع قبلية تابعة للشيخ عمرو بن حبريش، مع وحدات من الدعم الأمني والنخبة الحضرمية، لكن هذه المجاميع لم تصمُد طويلًا، ولعل مما أثار الاستغراب إزاء عملية الاجتياح، غضُّ الطرف عنها منذ أول تحرك لها في نوفمبر/ تشرين الثاني؛ إذ لم تُواجه بأي تحرُّكٍ عسكري واسع لوزارة الدفاع، خلا وقائع محدودة لوحدات من المنطقة العسكرية الأولى، التي انهارت، مبكرًا، وفرَّ قائدها، اللواء صالح الجعيملاني، إلى عدن، في 5 ديسمبر/ كانون الأول، واتِّهامه، فيما بعد، بالتواطؤ مع الانتقالي. وقُبيل اكتمال سيطرة الانتقالي على حضرموت والمهرة، برزت قوات درع الوطن، بوصفها طرفًا محايدًا، وسُرعان ما سَحَبت وحداتها من عدن ولحج إلى حدود حضرموت مع السعودية، ولم تنخرط في القتال المباشر، أول الأمر، بل اقتصر دورها، في استلام المواقع العسكرية والمرافق الحكومية التي احتلتها قوات الانتقالي، ثم أخلتها بعدما تكشَّفت لها نوايا الانتقالي السيئة

لم يصدر عن مجلس القيادة الرئاسي، أو قيادة وزارة الدفاع أي استجابة عسكرية رادعة وواسعة؛ فطوال ثلاثة أسابيع من التصعيد، اقتصرت الاستجابة على لقاءات الرئيس، رشاد العليمي، مع اللجنة الأمنية العليا، ثم محافظ حضرموت الجديد، سالم الخنبشي.

192. Wintour, Patrick, “Forces Could Lead to Independence Claim”, The Guardian, 8/12/2025, (accesses: 25/12/2025), https://url-shortener.me/358T

وكانت مغادرة الرئيس العليمي، من عدن إلى الرياض، في اليوم الثالث للاجتياح. ومع تفاقم الأوضاع في الميدان، اتخذ قرارات حاسمة، تمثلت في إعلان حالة الطوارئ لمدة (90) يومًا، تبدأ من 30 ديسمبر/ كانون الأول، ثم إلغائه اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات، وإنهاء دورها في التحالف العربي، وإلزامها بسحب كافة قواتها والمغادرة من البلاد خلال (24) ساعة، وتوجيه قوات درع الوطن بتسلُّم كافة المعسكرات في حضرموت والمهرة[193].

كانت هذه القرارات إعلانًا صريحًا بالمواجهة المسلحة مع قوات الانتقالي، وهذا ما حدث بالفعل، وبإسنادٍ سعودي، مطلع يناير/ كانون الثاني 2026.

راقب الحوثيون هذه الأحداث بحذر شديد، ثم سارعوا إلى تعزيز قواتهم في جبهات المواجهة، تحسُّبًا لأي تغيُّر في موازين القوة مع خصومهم، وأي نوايا عنيفة محتملة تجاههم. وتركزت التعزيزات في جبهات التماس القائمة

بدأ الموقف العسكري للتحالف العربي مضطربًا ومشوَّشًا، فقد دعمت الإمارات المجلس الانتقالي بعشرات من العربات المدرعة، ولم تُظهر ذلك رسميًّا، فيما أرسلت السعودية وفدًا مفاوضًا، برئاسة اللواء محمد عُبيد القحطاني، الذي استقر في حضرموت، وأنجز اتفاقًا بين حلف قبائل حضرموت والسلطة المحلية، قبل أن يتعثَّر في ظهيرة اليوم التالي

وفي الأسبوع الأخير من ديسمبر/ كانون الأول، شنَّ الطيران الحربي السعودي سلسلة غارات تحذيرية على مناطق بالقرب من تمركز قوات الانتقالي، بهضبة حضرموت، ثم أغار على عربات مدرعة إماراتية بعد دخولها ميناء المكلا قادمة من ميناء الفجيرة الإماراتي.

وكانت السعودية، قبل مهّدت لذلك بسحب قوات لها من قصر معاشيق ومقر التحالف بعدن، وجزيرة ميُون (بِريم) بباب المندب. ثم تطورت الأوضاع بشن قوات درع الوطن وقوات الطوارئ حملة عسكرية بدعم جوي سعودي استعادت بها محافظتي حضرموت والمهرة وطردت قوات المجلس الانتقالي منها بهزيمة عسكرية قاسية

193. قرار رئاسي بإخراج دولة الإمارات من اليمن»، الموقع الرسمي لفخامة الرئيس رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، 30/12/2025، شوهد في 22/1/2026، في
https://shorturl.at/oBoyx

ثانيًا: الأمن الداخلي بين تجاذبات أطراف الحرب وتفاعلات المجتمع

تأثرت المسألة الأمنية بعوامل داخلية وخارجية، وارتبطت بشكل كبير بفواعل العنف غير الرسمية، وعلى رأسها الحوثيون، وتنظيم القاعدة، والجريمة المنظَّمة العابرة للحدود الوطنية، ثم تأتي استجابات الحكومة وشركائها الإقليميين والدوليين

- تهديدات الحوثيين الإقليمية والاستجابة لها

واصل الحوثيون هجماتهم على إسرائيل والشحن البحري حتى أكتوبر/ تشرين الثاني 2025، وذلك عقب الإعلان عن توقُّف الحرب في غزة. فخلال النصف الأول من هذا العام اشتدت هجماتهم على إسرائيل والقطع البحرية الأميركية شمالي البحر الأحمر، لكنها لم تكن بالكثرة ذاتها. حيث بلغ عدد السفن التي استُهدفت عام 2025 نحو (4) سفن، فيما كان عدد المستهدف من السفن عام 2024، نحو (110) سفن. وزعم الحوثيون أنهم استهدفوا حاملة الطائرات الأمريكية «ترومان» (Harry S. Truman) بنحو (19) هجومًا، معظمها بصواريخ باليستية ومجنحة، وطائرات انقضاضية غير مأهولة

أثناء قيام إسرائيل والولايات المتحدة بالهجوم على إيران، خلال ما عرف بحرب الاثنتي عشر يومًا (13- 24 يونيو/ حزيران)، وجهوا معظم هجماتهم على إسرائيل، وأبرزت هذه الهجمات وغيرها، نجاحهم في تعويض قدراتهم العسكرية المفقودة؛ بفعل ما تلقوَّه من ضربات أميركية وبريطانية وإسرائيلية، وتمكنوا، في يوليو/ تموز، وضمن ما عُرف بالمرحلة الرابعة، من ضرب سفينتين تجاريتين، هما: السفينة ماجيك سيز (Magic Seas) في الجنوب الغربي للحديدة (51 ميلًا بحريًّا)، والسفينة إيترنتي سي (Eternity C)، وإغراقهما في البحر الأحمر. وفي سبتمبر/ أيلول استهدفت سفينتين، في البحر الأحمر، وتعرضهما لأضرار طفيفة، هما: السفينة سكارليت راي (Scarlet Ray) وهي سفينة مملوكة لشركة إسرائيلية، وترفع علم ليبيريا، والسفينة إم إس سي باي (MSC ABY) [194].

194. أعلن الحوثيون المراحة الرابعة من المواجهة مع إسرائيل، في 28 يوليو/تموز، وشملت استهدف كل سفينة مملوكة للشركات التي تتعامل مع الموانئ الإسرائيلية، دون النظر إلى جنسية السفينة والوجهة التي تقصدها. ينظر: «التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن المنشأ بقرار مجلس الأمن 2140 (2014)، مجلس الأمن، (17 أكتوبر/ تشرين الأول 2025)، ص9.

- الاستجابات الأمنية والعسكرية لتهديدات الحوثيين

قُوبِلت تهديدات الحوثيين للشحن البحري، باستمرار عمليات التحالف البحري الأوروبي «أسبيدس»، الموجهة لحماية الشحن في البحر الأحمر وخليج عدن، وكان دور ذلك فاعلًا، رغم كثافة هجمات الحوثيين. حيث أعلن تحالف أسبيدس، في إبريل/ نيسان 2025، عن نجاحه في حماية نحو (750) سفينة تجارية، مُذ بدأت مهمته في فبراير/ شباط 2024 [195]، أما الاستجابات الأميركية والإسرائيلية فكانت أعنف من استجابات العامين السابقين، وذلك كما يلي

- الاستجابات العسكرية الأميركية

وجَّهت الولايات المتحدة سلسلة ضربات بحرية وجوية مركزة، على أهداف عسكرية ولوجستية، بمناطق سيطرة جماعة الحوثيين، في الحُديّدة، وصنعاء، وصعدة، وعمران، والجوف، خلال الفترة (15 مارس/ آذار- 5 مايو/ أيار)، وضِمن عملية أُطلق عليها اسم «عملية الراكب الخشن» (Operation Rough Rider)، التي نُفِّذ فيها نحو 1000 ضربة، وهدُفت إلى استعادة حرية الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن[196]، إلا أنها، في الواقع، إسناد لإسرائيل أمام هجمات الحوثيين التي تطورت لتطال تل أبيب.

وقُبيل عملية الراكب الخشن، ببضعة أشهر، شنت الولايات المتحدة ضربات صاروخية فردية ومتقطعة، وأخرى مثلها، بالتعاون مع بريطانيا، وتميزت الهجمات الأخيرة بكثافة نيرانها، وتنوّع وسائلها وأهدافها ومناطقها. وكان مما مهد لها إعادة تصنيف جماعة الحوثي «منظمة إرهابية أجنبية»، بموجب الأمر التنفيذي (14175)، في فبراير/ شباط 2025 [197].

195. المرجع نفسه.

196. Gregory Johnsen, “Feature Commentary: An Assessment of Operation Rough Rider”, June 2025, Volume 18, Issue 6, access 20/1/2026, at: https://shorturl.at/fe8uF.

197. للاطلاع على القرار يُنظر:

/“FACT SHEET: President Donald J. Trump Re-designates the Houthis as a Foreign Terrorist Organization”, The White House, 2025/1/22, access 2026/1/17, at: https://shorturl.at/bQK6n.

ووُجِّـهت مـعظم هذه الهجمـات علـى أهداف عسكريـة بحتـة، ضمَّت منشئـات للقيـادة والسيطرة، وأنظمـة دفـاع جوي، ومراكز تصنيـع أسـلحة، ومخـازن استراتيجيـة لهـا. وثمـة هجمـات أخرى طـالت مدنيين، ومرافـق مدنيـة حيويـة وُصـفت بأنهـا لوجستية داعمـة لاستمرار هجمـات الحوثيين، ومن هذه المرافـق مينـاء رأس عيسـى، ومخابـئ للصواريـخ الباليستيـة والكروز والطـائرات غير المأهولـة فـي صنعـاء وصـعدة. وأدَّى ذلك إلـى تراجـع هجماتـهم عبر الطـائرات غير المأهولـة، إلـى نحو(69%)، وتراجـع الهجمـات بالصواريـخ البالستيـة إلـى نحو (55%). وقد استمرت الهجمـات الأميركيـة، حتـى 5 مـايو/ أيـار، واستـهدفت نحو (800) هدف، عبر نحو (1000) غـارة [198].

وجـاء هذا التوقف بـعد عرضٍ تـقدَّمت بـه الجماعـة إلـى واشنطن، عبر سـلطنة عُمـان، وتعـهَّدت فيـه بـالكف عن استـهداف السـفن الأميركيـة فـي البحر الأحمر وخليـج عدن. وتزامن ذلك مـع استـعداد الرئيس ترامب، لزيـارة دول الخليـج، التـي مثَّـلت أحد أسبـاب هذا التوقف، فضلًا عن الخسـائر الفادحـة التـي تكبدهـا الجيش الأميركـي، ومنهـا تسـع طـائرات، غير مأهولـة، من نوع (MQ9)، وغرق طـائرتين من طراز (F18) فـي البحر الأحمر

198. "USCENTCOM Forces Continue to Target Houthi Terrorists", USCENTCOM, 27/4/2025, access 2026/1/2, at: https://shorturl.at/rSdcw.

في الجدول (1) مناطق الضربات الأميركية، وأهدافها، وآثارها، في الفترة (15 مارس/ آذار- 5 مايو/ أيار).

جدول(1): الضربات الأميركية على الحوثيين (15 مارس/ آذار- 5 مايو/ أيار 2025)

م	المنطقة	الأهداف	النتائج
1	الحديدة	محطة وقود بميناء رأس عيسى (ضربات متكررة).	80 قتيلًا، و 150 جريحًا من قوة الميناء التشغيلية، وإصابة ثلاثة بحارة روسيين. تدمير ثلاثة خزانات للوقود.
		الغُويرق غربي مديرية التحيتا.	تكتم على الأضرار (التقدير: 70 قتيلًا وجريحًا)
		قاعدة الحُديّدة البحرية بالكتيب، ومطار الحديدة.	تدمير بنية الميناء وزوارق حربية
		جزيرة كمران وميناء رأس عيسى.	تكتم على الأضرار البشرية، وإعطاب جزئي للسفينة "جلاكسي ليدر" (السفينة رهن الاختطاف منذ نوفمبر 2023).

2	صنعاء	معسكر الحفا: يضم مخازن للصواريخ تقع في جبل نُقُم. قاعدة الديلمي الجوية بصنعاء. حي النهضة، وحي فروة، ومقبرة ماجل الدِّمَّة (داخل العاصمة)، ضروان. الحصن والمحجر(خولان)، ونهم، ومناخة، وبني حُشيش (خارج العاصمة).	إلحاق أضرار بالمخزون الصاروخي تدمير إنشاءات عسكرية. 12 قتيلًا بينهم مدنيين وبعض الجرحى (حي فروة). غير معلنة.
3	تعز	منصات إطلاق صواريخ، وغرفة تحكم أرضية، بمنطقة البرح.	تكتم على الأضرار.
4	عمران	منطقة حرف سفيان.	“” “” “”
5	صعدة	ضواحي مدينة صعدة، ومديرية آل سالم.	قتيلان مدنيان، وإصابة 9 أشخاص (ضحايا ضربة واحدة)، ومحطة كهرباء بمدينة ضحيان
6	مارب	مخازن أسلحة وبُنى وقادة عسكريين بمديريتي رغوان ومدغل.	تكتم على الأضرار.
7	البيضاء	مخازن أسلحة وقادة عسكريين بمديرية الزاهر.	“” “” “”
8	الجوف	مخازن أسلحة وقادة ميدانيون بمديريتي خب والشعف، وبرط العنان.	مقتل قياديين وتدمير بنى تحتية حكومية

المصدر: الباحث

- الاستجابات العسكرية الإسرائيلية

استأنفت إسرائيل عمليتها الموسومة بـــ «الذراع الطويلة»، في مايو/ آيار، حتى سبتمبر/ أيلول، بعدما كانت قد أوقفتها في يوليو/ تموز 2024، واستهدفت بها موانئ الحديدة، ومطار صنعاء، ومحطتي إنتاج الكهرباء فيها، ومصنعي الإسمنت بمدينتي باجل وعمران. ومثَّلت هجمات 28 أغسطس/ آب 2025، التي طالت مقرًّا سريًّا لحكومة الحوثيين، أقوى ضربة في هيكلهم الحكومي؛ إذ قُتل فيها رئيس حكومة الحوثيين (غير معترف بها) أحمد غالب الرهوي، وأربعة وزراء وعدد من الموظفين، فضلا عن إصابة آخرين، ومما أثير بشأن إعداد إسرائيل للعملية، أنها جنَّدت لها نحو(200) عنصر استخباراتي، بينهم أعضاء من الوحدة 8200 (تجسُّس إلكتروني)، والوحدة 9900 (تجسُّس فضائي) والوحدة 504 [199].

آخر الهجمات الإسرائيلية، تلك التي شُنَّت في 10 سبتمبر/ أيلول، وطالت مقر دائرة التوجيه السياسي والمعنوي بصنعاء، ومراكز حكومية بمدينة الحَزْم (الجوف)، ما أودى بحياة عددٍ من القادة العسكريين، ودمرت مركزًا لإدارة العمليات العسكرية واللوجستية.

وكان إجمالي القتلى والجرحى لكافة الهجمات، نحو 1676 شخصًا، وفي منتصف أكتوبر/ تشرين ثاني أعلن الحوثيون عن مقتل رئيس أركان قواتهم، اللواء محمد عبد الكريم الغماري، ثم كُشف لاحقا عن مقتل أحد أولاده معه، ما يشير إلى تعرضه لاستهداف محكم في موقع خارج مقر عمله، ويعد مقتله خسارة فادحة للجماعة، وذلك لموقعه الفاعل في البنية القيادية العسكرية للحوثيين، وارتباطه الخارجي بمصادر توريد تقنيات الصواريخ والطائرات غير المأهولة، خصوصًا إيران وحزب الله اللبناني

199. “Are the Houthis testing new missiles on Israel? – analysis”, The Jerusalem Post, 24/8/2025, access 2026/1/11, at: https://bitly.cx/aSje.

ويتضمن الجدول (2) تفصيلٌ للهجمات الإسرائيلية لعام 2025 [200].

جدول(2): الهجمات الإسرائيلية على الحوثيين عام 2025

م	التاريخ	نوع الهجمات ووسائطها	المناطق المستهدفة وأعيانها	نتائج الهجمات وآثارها
1	**5/5**	غارات جوية: طائرات هجومية إف-15، و إف-35، وطائرات بوينغ 707 مُمِدَّة بالوقود	الحديدة: ميناؤها الرئيس. باجل: مصنع الإسمنت.	تدمير ما أعيد تأهيله في الميناء، وتدمير مصنع الإسمنت، ومقتل 3 أشخاص وإصابة 39 شخصًا.
2	**6/5**		صنعاء: المطار الدولي، وقاعدة الديلمي الجوية، وجبل عطَّان. عَمران: مصنع الإسمنت.	تخريب أرضية المطار، وتدمير مبنيي الركاب التموين، و3 طائرات مدنية عاملة، وطائرتان متوقفتان.
3	**28/5**		صنعاء: المطار الدولي.	تدمير برج المطار، وآخر طائرة مدنية متبقية فيه.
4	**9/6**	هجومان بحريان: سفن البحرية الإسرائيلية.	الحديدة: ميناء الحديدة نفسه، وميناءا رأس عيسى والصَّلِيف.	تدمير ما أعيد تأهيله، ومقتل مدنيين.

200. «الدلالات العسكرية والاستراتيجية للهجمات الإسرائيلية على الحوثيين»، مركز الجزيرة للدراسات، 14/9/2025، شوهد في 15/1/2026، في
https://url-shortener.me/85ZX

5	29/6	غارات جوية: طائرات إف-15، و إف-35.	الحديدة: الميناء الرئيس، وميناء رأس عيسى، ومحطة كهرباء الحالي.	تدمير ما أعيد تأهيله، ومقتل 4 أشخاص مدنيين، وإصابة 33 شخصًا.
6	07/7		" " "	تدمير ما أعيد تأهيله.
7	21/7		الحديدة: منشئات الميناء ومعداته.	" " "
8	17/8	غارات جوية وبحرية.	صنعاء: محطتا كهرباء ذَهْبان وحِزْيَز.	إخراج مولدات المحطتين من الخدمة.
9	24/8		صنعاء: منشئات عسكرية مجاورة لدار الرئاسة، ومحطات حكومية للكهرباء والوقود.	تدمير كلي، ومقتل عدد من المدنيين.
10	28/8	غارة جوية وبحرية.	صنعاء: مقر سرّي لاجتماعات حكومة الحوثيين.	مقتل رئيس حكومة الحوثيين و11 شخصًا (وزراء وموظفون).
11	10/9	غارات جوية.	صنعاء: مقر دائرة التوجيه المعنوي للجيش، ومجمع وزارة الدفاع، ومقر رئاسة الأركان، ومحطة للوقود. الجوف: المجمع الحكومي، وفرعَا البنك المركزي والمالية.	صنعاء: تدمير للأهداف، ومقتل 28 شخصًا، وإصابة أزيد من 113 شخصًا. الجوف: مقتل 7 أشخاص، بينهم مدير فرع البنك، وقائد المنطقة العسكرية الخامسة؛ وإصابة 18 شخصًا.

المصدر: (مركز الجزيرة للدراسات، 2025)

- تنظيم القاعدة: مواجهة متبادلة دون أفق

اتخذ تنظيم القاعدة (جماعة أنصار الشريعة)، محافظات مارب وأبين وشبوة، ميدانًا لنشاطه، لكنَّه قصَر نشاطه المسلح على الأخيرتين؛ بسبب العنف المركَّز تجاه عناصره هناك، من قِبل القوات المحلية، فيما كانت صحراء مارب مركزًا قياديًّا وعملياتيًّا للتنظيم. وفي تحول تكتيكي، أدخل التنظيم الطائرات غير المأهولة في عمليات الرصد وشن الهجمات. حيثُ رُصِد، خلال ديسمبر/ كانون الأول، استخدام طائرات انقضاضية من هذا النوع، في الهجوم على نقطة عسكرية لقوات دفاع شبوة، بمنطقة المصينعة، وأسفر عنه مقتل جندي وإصابة آخرين بأضرار

إزاء ذلك، استمر النهج العنيف للولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة، عبر هجمات الطائرات غير المأهولة، في مشهد أكثر دموية، ووفقًا لمقاربة أمنية طويلة المدى، وذريعتها استئصالُ التنظيم. ففي مطلع يناير/ كانون الثاني 2025، أصدر التنظيم بيان نعيٍ بمقتل اثنين من أبرز قياداته، هما: أبو علي الحضرمي(أبو علي الديسي) وأبو صالح الديولي[201]. وكان واضحًا أن الهجمات تُركِّز على القادة وما دونهم، وقواعد الإمداد والصيانة والتأمين

201. يعد أبو علي الديسي من أبرز القادة الأصليين للتنظيم، وقد كان سجينًا سابقًا لدى الحكومة؛ حيث هرب من السجن المركزي بمدينة المكلا- حضرموت، في يونيو/ حزيران2011، ضمن عملية هروب لنحو 63 عنصرًا من التنظيم

يتضمن الجدول(3) أبرز الهجمات الأميركية على القاعدة عام 2025.

جدول (3): الهجمات الأميركية على القاعدة عام 5202

م	الهدف	الوسيلة	المكان	التاريخ
1	أبو يوسف المحمدي (قيادي عسكري ودعوي) بواس	عبوة ناسفة	مارب	يناير/ كانون الثاني
2	أيوب اللحجي	طائرة غير مأهولة	شبوة	... ...
3	أبو محمد المكي	... ...	أبين	... ...
4	خمسة من عناصر التنظيم	... ...	... ...	مايو/ أيار
5	ثلاثة قادة، أبرزهم أبو محمد الصنعاني	... ...	آل شبوان، مارب	نوفمبر/ تشرين الثاني
6	كمال الصنعاني- خبير متفجرات وطائرات غير مأهولة	... ...	الخسيف، مارب	... ...
7	ورشة تصنيع متفجرات ومخزن للأسلحة	... ...	خورة، شبوة	... ...

المصدر: الباحث

- التهديدات الأمنية المرتبطة بالصراع

ظلَّ تـهريب الأسـلحة والتقنيـات العسكريـة، والاتجـار فيهـا، أبرز شواغل الأمن المحليـة المرتبطـة بـالصراع عـام 2025، وذلك كحالـه فـي أعوام الحرب الماضيـة، وهذا مـا كشـفت عنـه غزارةُ تدفـق شحنـات الأسـلحة التـي أُحبطت، عندمـا كانت فـي طريقهـا إلـى الحوثيين وتجـار الأسـلحة، فـي مناطـق سيطرتـهم، وبلـغت نحو (15) شحنـة. ويتضمن الجدول(4) أبرزَ عمليـات الإحبـاط للشحنـات عـام 2025 [202].

202. اعتمد فـي إنشـاء الجدول علـى عدة مصـادر: يُنظر: «المقاومـة الوطنيـة تضبط شحنـة أسـلحة إستراتيجيـة إيرانيـة كانت فـي طريقهـا للمليشيـات الحوثيـة»، 26 سبتمبر نت، 16/7/2025، شوهد فـي 1/2/2026، فـي

https://shorturl.at/90PKw

جدول(4): أبرز عمليات إحباط تهريب أسلحة إلى مناطق الحوثيين عام 2025

م	المضبوطات	موقع الضبط	سلطة الضبط	التاريخ
1	صواريخ مجنّحة، ومحركات نفّاثة للطائرات غير المأهولة	"" "" ""	المقاومة الوطنية	13 فبراير/ شباط
2	3 ملايين صاعق، وأسلاك تفجير (3600 كلم)، و 64 جهاز اتصال (الثريا)	جنوبي البحر الأحمر، في طريقها إلى ميناء رأس عيسى.	"" "" ""	10 مايو/أيار
3	منظومات صواريخ بحرية وجوية، ودفاع جوي، وصواريخ مكافحة المدرعات، ومدافع بي-10، وطائرات غير مأهولة، وأجهزة رادارية وتنصُّت، وعدسات تتبُّع، وبندقيات قناصة، وذخائر (الكل 750 طنًّا).	جنوبي البحر الأحمر	"" "" ""	11 يوليو/ تموز
4	ضبط 58 حاوية (2500 طن)، تضم معدات عسكرية وأجهزة تجسس وتشويش، ومعدات لإنتاج الطائرات غير المأهولة	في ميناء عدن	أمن ميناء عدن	2 أكتوبر/ تشرين الأول
5	شحنة بحرية تحتوي كاميرات، وأدوات تحكم من بُعد، وبطاريات، وأجهزة اتصال لاسلكية وملاحية لطائرات غير مأهولة.	قبالة سواحل رأس العارة (غربي لحج)	الحملة الأمنية المشتركة بقيادة قوات العمالقة	5 أكتوبر/ تشرين الأول
6	شحنة بحرية تحتوي 24 برميلًا من المواد الكيميائية والبزَّات العسكرية	مضيق باب المندب	المقاومة الوطنية وخفر السواحل	30 أكتوبر/ تشرين الأول

المصدر: الباحث

أظهرت نتائج التحقيقات في وقائع تهريب شحنات الأسلحة، والوقود، والكيماويات المستغلة عسكريًّا، إلى الحوثيين، أن عمليات التهريب البحرية يُستغلُّ فيها بحارة مهرة، محليون وأجانب، ممن عمِلوا سنوات طويلة في قطاع الصيد، ومنهم بحارة السفينة «الشروا» التي اعتُرضت وعلى متنها (750) طنًّا من الأسلحة والتقنيات العسكرية[203].

- التفاعلات المجتمعية للأمن والجريمة

ألقت الحرب بظلالها على المجتمع اليمني، بكافة شرائحه وفئاته، وقد عبَّر عن ذلك التصاعدُ المخيف لجرائم القتل، والسطو المسلح، والاتجار في المخدرات، والاحتيال الإلكتروني. حيث كشفت وزارة الداخلية، في عدن، عن ضبط (1260) شخصًا، على ذمة (704) قضايا تتعلق بالمخدرات، توزعت بين (30) جريمة اتجار، و (12) جريمة تهريب، و (134) جريمة ترويج، و (488) جريمة تعاطي، وغير ذلك من جرائم تصنيع المخدرات، وحيازتها، ونقلها.

وتنوعت المخدرات بين مادة الشبو، والهيروين، والكبتاجون. أمَّا الجرائم الإلكترونية فضُبط منها نحو (134) جريمة من (170) جريمة مسجلة حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الثاني[204].

مهما كان عدد الشحنات المضبوطة كبيرًا، إلا أن ذلك لا يعني الاعتراض الكامل لها. ففي عملية ضبط غير مسبوقة في تاريخ المخدرات باليمن، أُحبطت، خارج مدينة عدن، عملية تهريب لنحو (646290) حبَّة من البريجابالين[205].

ومن المقلق أن المخدرات باتت تصنَّع محليًّا، فقد عُثر بمحافظة المهرة على معدات مصنعٍ لإنتاج الكبتاجون، ولا يستبعد ألا يكون المصنع الوحيد في البلاد، ذلك أن عوائد تجارة المخدرات ضخمة وتوجه لدعم اقتصاد الحرب لدى الحوثيين.

203. محتوى هذه السفينة في التسلسل 3 بالجدول(4).

204. «العميد لحمدي: ضبط 1260 متهمًا بقضايا مخدرات خلال عام 2025م وتنفيذ عمليات نوعية غير مسبوقة»، وزارة الداخلية، 27/1/2026، شوهد في 4/2/2026، في

https://moi-gov-ye.org/view/6767

205. المرجع نفسه.

إزاء ذلك، اضطلعت الأجهزة الاستخبارية، وأجهزة الأمن، في الموانئ، والمنافذ البرية، وخفر السواحل، والقوات البرية في المناطق الساحلية؛ بمهام مشتركة في مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، وأدَّت في ذلك أدوارًا بارزة؛ فيما كان لجهود بناء قدرات هذه القوات، خصوصًا خفر السواحل، أثرٌ بالغ في تعزيز الأمن. ولعل مما قد يضاعف قدرات خفر السواحل وأدوارها، تبرع السعودية بنحو أربعة ملايين دولار أميركي، وذلك أثناء انعقاد مؤتمر الأمن البحري، بشأن اليمن، بالرياض، في 16 سبتمبر/ أيلول

رؤية مستقبلية

تجلى الوضع العسكري بين الحكومة والحوثيين عام 2025، بملامح غير مسبوقة، مع استمرار نهج العنف المتبادل، وتغيُّر كثافته، ومناطقه، وارتباط ذلك بالتغيرات الداخلية والتوترات الإقليمية. وكان الطارئ الأبرز، عسكريًّا وأمنيًّا، الهجمات غير المسبوقة في الشِّدة، التي شنتها على انفراد الولايات المتحدة وإسرائيل على الحوثيين، والضربات الأميركية المركزة على تنظيم القاعدة، وتمرُّد المجلس الانتقالي على الحكومة في حضرموت والمهرة، وسعيه لاستكمال سيطرته على الجنوب وإعلان انفصاله.

يشير الوضع العسكري القائم إلى احتمال عودة العنف بين الحكومة والحوثيين، بعد استكمال الترتيبات الجديدة داخل صفوف هذه الحكومة، وفي حال تعنت الحوثيين أمام فرص السلام الممنوحة لهم. وهناك تهديد آخر للحكومة من قبل القوى الانفصالية التي قد تحاول الاستفاقة بعد الضربة التي وجهت للمجلس الانتقالي، في حضرموت والمهرة، في ظل احتفاظ كل هؤلاء بقواتهم، ومراكمة قدراتها. ويتداخل مع ذلك الوضع الراهن للأمن، بكافة مستوياته وأبعاده

الفصل الرابع

الوضع الإنساني وحقوق الإنسان

04

مقدمة

يدخل اليمن عامه الحادي عشر من الحرب الناجمة عن انقلاب 21سبتمبر 2014، في ظل أزمة إنسانية مركبة تُعد من بين الأسوأ على مستوى العالم. حيث تداخلت آثار الصراع المستمر مع الانهيار الاقتصادي، والانقسام المؤسسي، وتراجع التمويل الإنساني، وتأخر صرف الرواتب في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، وانقطاعها شبه الكامل في مناطق سيطرة الحوثيين. كما أسهم التصعيد العسكري الذي شهدته البلاد خلال شهر ديسمبر، إلى جانب التطورات الإقليمية المتسارعة في تعميق حالة عدم الاستقرار، ما انعكس سلباً على الوضع الإنساني وحقوق الإنسان خلال 2025، في ظل غياب أي أفق سياسي واضح للحل

احتلت اليمن المرتبة 126 من أصل 127 دولة في مؤشر الجوع العالمي وفقاً لبيانات العام الماضي، وهو مؤشر يعكس مستوىً مقلق من انعدام الأمن الغذائي. وتُقدَّر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني بنحو 80%، مع انخفاض حاد في متوسط الدخل السنوي للفرد ليقل عن 471 دولاراً، في وقت تنفق فيه غالبية الأسر أكثر من 60% من دخلها على الغذاء [206].

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، ارتفع سعر "السلة الغذائية الأساسية" بنسبة 26% مقارنة بعام 2024 نتيجة استمرار التضخم وتراجع القوة الشرائية، بينما شهدت مناطق سيطرة الحوثيين فقدان عدد كبير من العاملين مع المنظمات الدولية لوظائفهم، وتوقف أو تقليص المساعدات الإنسانية، ما أدى إلى فقدان آلاف الأسر لمصادر دعمها الأساسية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 60% من الأسر في مختلف المناطق تعاني من عدم كفاية استهلاك الغذاء، ما يدفع الكثير إلى اللجوء إلى آليات تكيف سلبية، من بينها التسول. [207]

206. YEMEN SOCIO-ECONOMIC UPDATE, Ministry of Planning and International Cooperation, Issue (86), June 2025, p11. Yemen Socio-Economic Update .pdf.

207. تتفاقم الصعوبات الاقتصادية في اليمن، 17 نوفمبر2025، مجموعة البنك الدولي:
https://2u.pw/HSNd5

ويعتمد ما يقرب من 20 مليون شخص في اليمن على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، في ظل النزوح المتكرر، وانتشار الجوع، والانهيار شبه الكامل للخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والرعاية الصحية، والتعليم. ويُقدَّر عدد النازحين داخلياً بنحو 4.8 مليون شخص في مختلف أنحاء البلاد، يعيش كثير منهم في مخيمات أو ملاجئ مؤقتة تفتقر إلى الحد الأدنى من مقومات الحماية من الظروف المناخية القاسية، وتوفر فرصاً محدودة للحصول على الخدمات الأساسية. وتُعد النساء والأطفال من بين الفئات الأكثر تضرراً، حيث يواجهون مخاطر متزايدة من العنف وسوء التغذية وتدهور الأوضاع الصحية، إضافة إلى تسجيل موجة نزوح جديدة للمهاجرين الأفارقة خلال العام.[208]

مع ختام عام 2025، تسود مخاوف جدية من استمرار التدهور الإنساني والحقوقي في اليمن، في ظل ما أفرزته التطورات الميدانية من تصاعد الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المنقلبة على الدولة كالحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي المنحل وأطراف أخرى، وتشمل هذه الانتهاكات الاعتقال التعسفي، والإخفاء القسري، والتعذيب، وفرض قيود واسعة على الحريات الإعلامية والمدنية. كما يواجه العاملون في المجال الإنساني تحديات متزايدة، من بينها القيود المفروضة على حرية الحركة، والتهديدات الأمنية، والإجراءات الإدارية التي تعيق وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر احتياجاً

وتتزامن هذه التحديات مع انخفاض حاد ومتواصل في حجم التمويل الدولي المخصص للاستجابة الإنسانية في اليمن، حيث لم تتجاوز نسبة تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2025 نحو 24% حتى 18 ديسمبر 2025، مقارنة بنسبة تغطية بلغت 56% في عام 2024.[209]

208. المنظمة الدولية للهجرة تدعو إلى عدم نسيان الشعب اليمني بعد أكثر من عقد من الحرب والدمار، الأمم المتحدة، 26 مارس 2025:

https://2u.pw/R5RY5

209. اليمن في 2025.. تحديات غير مسبوقة تعقد الوضع الإنساني، اليمن اليوم، 27 ديسمبر2025:

https://2u.pw/HaHik

ويضـع هذا التراجـع الحـاد فـي التمويل المنظمـات الإنسـانية المحليـة والدوليـة أمـام تحديـات جسيمـة، تدفعهـا إلـى تقـليص برامجهـا أو خـفض نطـاق خدماتهـا، مـا يفـاقم حجم الاحتياجـات الإنسـانية فـي مختـلف المحافظـات، ويؤكد الحاجـة الملحـة إلـى البحث عن حـلول بديلـة وأكثر استدامــة من قبل الحكومــة والأفراد لدعم الفئــات الأكثر ضعفــاً

وفـي هذا السيـاق، يشكّل احترام حـقوق الإنسـان وحمايـة الحريـات الأسـاسية شرطـاً جوهريـاً لأي مسـار نحو الاستـقرار فـي اليمن. ويظل التزام أطراف النزاع بالقـانون الدولـي لحـقوق الإنسـان، إلـى جـانب ضمـان المسـاءلة عن الانتهـاكات الجسيمـة ومنـع الإفلات من العقـاب عنصراً أسـاسياً لحمايـة المدنيين وبنـاء الثقـة المجتمعيـة، فـي وقت تُـعد فيـه حريـة التـعبير ودعم مبـادرات التوعيـة الحقوقيـة ركيزة مهمـة لتـعزيز السـلم الاجتماعـي فـي بيئـة تتسم بالهشاشـة والانقسـام.[210]

مظاهر الأزمة الإنسانية

تتجلـى الأزمـة الإنسـانية فـي اليمن عبر تداخل أزمـات متـعددة تمسّ مقومـات الحيـاة الأسـاسية، نتيجـة استمرار الحرب، وانهيـار مؤسسـات الدولـة وتراجـع الاستجابـة الدوليـة، وتتمثل هذه المظـاهر بمـا يلـي

- أزمة الغذاء

يُـعد الحـق فـي الـغذاء من أكثر الحـقوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة انتهـاكاً فـي اليمن خلال عـام 2025، فـي ظل استمرار الحرب، والانهيـار الاقتصـادي، وتدهور قيمـة العملـة الوطنيـة، والتراجـع غير المسبوق فـي التمويل الإنسـاني وانخفـاض الصـادرات النفطيـة وغيـاب الوعـي الصحـي بأهميـة الـغذاء. ووفقـاً لنتائـج التصنيف المرحلـي المتكامل للأمن الغذائـي (IPC)، يعانـي نحو 49% من سكان اليمن، أي مـا يقـارب 17.1 مـليون شخص، من انـعدام الأمن الغذائـي الحـاد (المرحلـة الثالثـة أو أعلـى) خلال الـفترة من مـايو إلـى أغسطس 2025، مـع توقـع ارتفـاع الـعدد إلـى 18.1 مـليون شخص (52% من السكان) بين سبتمبر 2025 وفبراير 2026، بينـهم نحو 41 ألف شخص فـي مرحلـة الكارثـة (IPC 5)، وهـي علامـات تنذر بخطر المجاعـة الواسـعة النطـاق[211].

210. يمنيون يتطلعون إلى السلام والاستقرار وبناء المستقبل في 2026، الساحل الغربي، 31 ديسمبر2025:
https://2u.pw/UQFHo
211. Yemen Socio-Economic Update, Ibid.

وبلغ مستوى نقص الغذاء ذروته التاريخية في اليمن خلال عام 2025، حيث أكد برنامج الأغذية العالمي في أحدث تقاريره الدورية أن حدة الجوع لا تزال أشد في مناطق سيطرة الحوثيين مقارنةً بمناطق الحكومة الشرعية، حيث تواجه نسبة أكبر من الأسر جوعاً متوسطاً إلى حاد (32% مقابل 25%)، وتلجأ إلى استراتيجيات التكيف مع الأزمات أو حالات الطوارئ (66% مقابل 58%)، وتقلل من استهلاك البالغين لمصلحة الأطفال (49% مقابل 44%)، ويترجم هذا إلى عدد أكبر بكثير من المحتاجين في مناطق الحوثيين، في ظل تعليق المساعدات ومحدودية سبل العيش، مقارنةً بمناطق الشرعية[212].

ولا تقتصر أزمة الغذاء على نقص التوافر، بل ترتبط بشكل متزايد بعدم القدرة على تحمّل كلفة الغذاء، حيث بلغت معدلات استهلاك الغذاء غير الكافي 67% بمناطق الحكومة و63% بمناطق الحوثيين[213]، وارتفاع تكلفة سلة الغذاء الحد الأدنى بنسبة 26% على أساس سنوي، لا سيما في ظل توقف الرواتب وانهيار سبل العيش وانخفاض الإيرادات بنسبة 30% على أساس سنوي 2025، والصعوبات المتنامية في القطاع المالي[214]. وتشير البيانات إلى أن 57% من الأسر سجلت استهلاكاً غذائياً غير كافٍ في مارس 2025، مع ارتفاع المتوسط السنوي إلى نحو 61% في الربع الأخير من العام، متجاوزاً العتبة الحرجة لانعدام الأمن الغذائي.[215]

212. اليمن في 2025، مرجع سابق.

213. الإحاطة الشهرية – فبراير 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 05-03-2025 ، ع45:
https://2u.pw/O2rSa

214. توقعات بتدهور الوضع الإنساني في اليمن خلال 2025، الشرق الأوسط، 13 يناير 2025:
https://2u.pw/qoWHuF

215. اليمن في 2025، مرجع سابق.

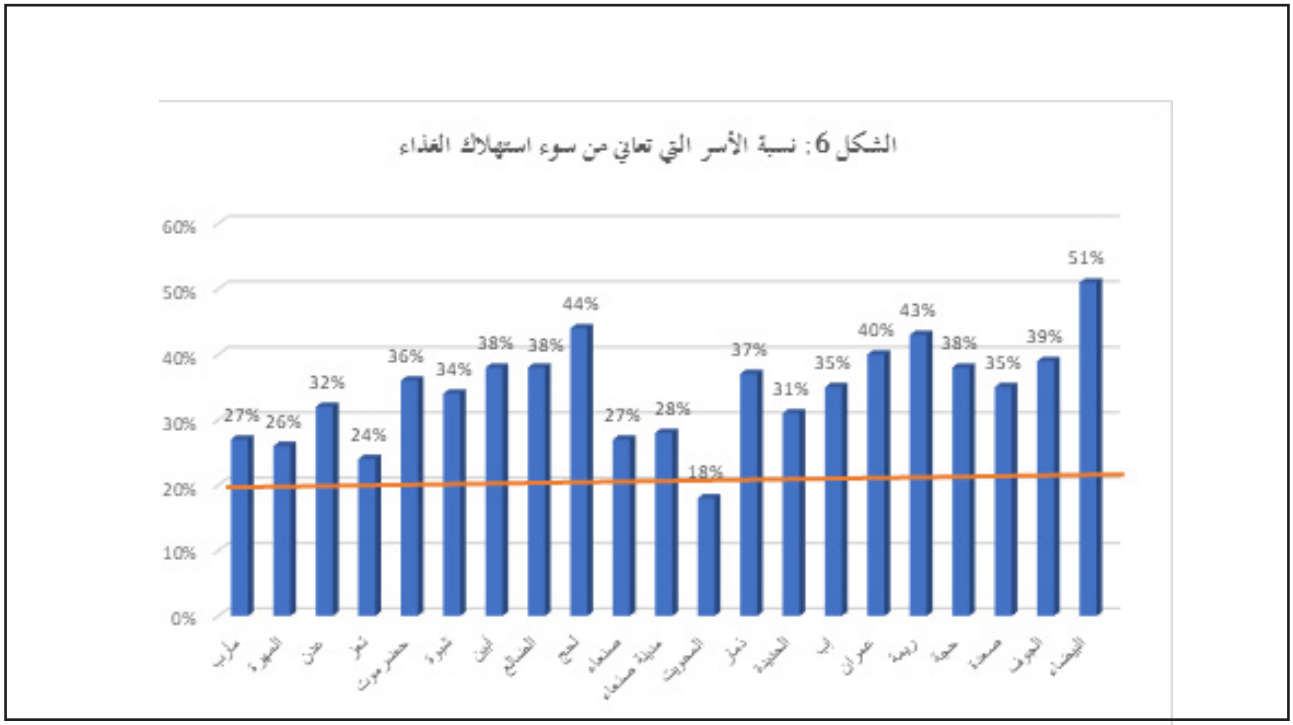

المصدر: برنامج الأغذية العالمي، «الأمن الغذائي في اليمن أبريل 2025،[216]

وعلى المستوى الجغرافي، تُظهر المؤشرات تفاوتاً حاداً بين المحافظات؛ إذ عانت محافظة البيضاء من أعلى معدل لسوء استهلاك الغذاء 51%، تلتها لحج 44%، ريمة 43%، عمران 40%، فيما سجلت 11 محافظة معدلات تجاوزت 30%، وكان الأعلى في محافظة الجوف بنسبة 39% وهو ما يظهره الشكل أعلاه. وكان هناك 12.2 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة خلال الفترة مايو–أغسطس 2025، من بينهم 3.7 مليون في مرحلة الطوارئ [217] (IPC 4)

216. https://reliefweb.int/report/yemen/ , https://dataviz.vam.wfp.org/reports/yemen

217. اليمن: تقليص الولايات المتحدة المفاجئ وغير المسؤول للمساعدات يُفاقم الأزمة الإنسانية ويعرض الملايين للخطر، مرجع سابق

وتتجلى الانتهاكات الأشد للحق في الغذاء بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات؛ إذ يُقدَّر عدد من يعانون سوء التغذية الحاد بنحو 1.7 مليون شخص، بينهم 400 ألف طفل يعانون سوء تغذية حاد وخيم، ومليون امرأة حامل ومرضع بحاجة إلى تدخلات غذائية وعلاجية عاجلة[218].

كما ساهم خفض المساعدات الغذائية الإنسانية وعرقلة وصولها، بما في ذلك القيود المفروضة على عمل المنظمات الإنسانية، واحتجاز موظفيها وفرض إتاوات غير قانونية في تعميق الأزمة مع استمرار الصراع وتصاعد الأزمة الاقتصادية الكلية، مصاحباً ذلك انكماش الواردات، بالرغْم أنها تقلّصت بوتيرة أقل حدة من الصادرات بحوالي 15% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2025، وانخفضت حصة الواردات المارة عبر الموانئ الخاضعة للحوثيين إلى متوسط 65% لنفس الفترة [219].

وعليه، فإن واقع الأمن الغذائي في اليمن خلال عام 2025 يعكس انتهاكاً للحق في الغذاء المكفول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويؤكد الحاجة الملحة إلى استجابة إنسانية مستدامة

- الأزمة الصحية

تفاقمت أزمة الصحة في اليمن خلال عام 2025، إذ يحتاج 20 مليون شخص للمساعدة الصحية خلال العام[220]، نتيجة استمرار التوتر الأمني مع الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني، والقيود التشغيلية، ونقص المياه النظيفة، ما أدى إلى تقويض القدرة الوطنية على ضمان الحد الأدنى من الحق في الصحة. وأصبح النظام الصحي يعتمد على الاستجابة الطارئة بدلاً من الخدمات المستدامة، في انتهاك مباشر للمعايير الدولية للحق في الصحة

218. YEMN - SANA'A BASED AUTHORITIES (SBA) AREAS: IPC Acute Food Insecurity | May 2025 - February 2026, P2, https://2u.pw/VRBlY

219. Yemen Economic Monitor, The World Bank, 2025,p17, World Bank Document

220. المنظمة الدولية للهجرة: 20 مليون يمني يحتاجون للمساعدة الصحية، الجزيرة، 5 مايو2025:
https://2u.pw/pFXWe

منذ ينـاير 2025، واجـهت 453 منشـأة صحيـة خطر الإغلاق الجزئـي أو الكامل فـي 22 محافظـة، شملت 76 مستشفى، و177 مركز رعايـة صحيـة أولية، و200 وحدة صحيـة، و18 عيـادة متنقلـة. وتشير بيانـات نظـام HeRAMS إلـى أن 59.3% فـقط من المرافـق الصحيـة تـعمل بكامل طاقتهـا، وأغلبهـا يـعتمد علـى دعم إنسـاني غير مستـقر. وحتـى ديسمبر 2025، لم يُموَّل قطـاع الصحـة بسوى نسبـة 47.5% من احتياجاتـه ضمن خطـة الاستجابـة الإنسـانية (HNRP)، وأن نسبـة تغطيـة الخدمـات الصحيـة فـي اليمن لا تتجـاوز 43% من إجمالـي السكان، مـا يعنـي أن نحو 57% من اليمنيين محرومون من حقـهم فـي الحصول علـى خدمـات صحيـة أسـاسية.[221]

وإذا استمر اتجـاه التمويل الحالـي، فـإن نحو 2,300 مرفـق صحـي مـهدد بفـقدان الدعم، مـا يـعرّض ملايين المدنيين لفـقدان الرعايـة المنـقذة للحيـاة[222]. وفـي ظل محدوديـة الوصول إلـى خدمـات الرعايـة الصحيـة الأسـاسية، ممـا جـعل السكان أكثر عرضـة لتفشـي هذه الأمراض[223]: منهـا الحصبـة التـي سجـلت أعلـى حصيلـة عالميـة خلال الـفترة مـايو–أكتوبر 2025

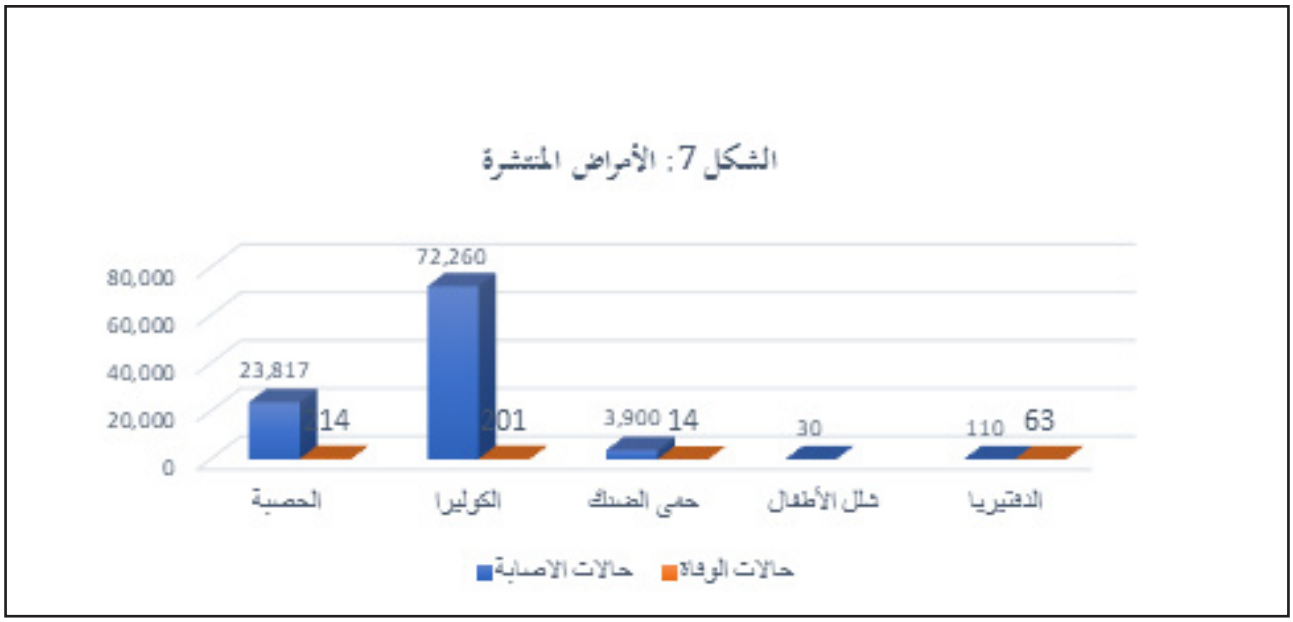

221. أكثر من نصف اليمنيين محرومون من الرعاية الصحية، العاصمة، 14 ديسمبر 2025:
https://asifanews.com/news/193941

222. واقع الأزمة الصحية في اليمن خلال عام 2025م، تقريب، 15 يناير 2026:
https://2u.pw/wWIcE

223. تقدير موقف: اليمن: أزمة إنسانية بلا حلول – مايو 2025، يمن ديلي نيوزآخر تحديث: 18-05-2025:
https://2u.pw/sxfOT

والكوليرا المنتشرة بين يناير وأغسطس في 23محافظة، لتصبح ثالث أكبر دولة عالمياً بعد أفغانستان وجنوب السودان[224]، وسجلت منظمة الصحة العالمية إصاباتٍ بحمى الضنك والمتركزة في عدن ولحج، منذ يناير 2025م. وسجلت 30 حالة شلل أطفال في 10 محافظات خلال 2025، معظمها في مناطق سيطرة الحوثيين، بعد أن سجلت البلاد 187 حالة في 2024 الأعلى عالمياً[225].

وارتفعت حالات الدفتيريا بمعدل 57.2%، غالبيتهم من الأطفال غير المطعّمين. وحسب اليونيسف سجل سوء التغذية الحاد 2.4 مليون طفل دون سن الخامسة و1.5 مليون امرأة حامل ومرضعة[226]، ويعاني حوالي 17 % من الأطفال الصغار من النحافة الشديدة أو الهزال بسبب سوء التغذية الحاد، ويعاني 4 من كل 10 أطفال دون سن الخامسة أي 41 % من نقص الوزن [227].

كما أن معدلات وفيات الأمهات في اليمن أثناء الولادة هي واحدة من أعلى المعدلات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تلْقى نحو 200 امرأة حتفها مقابل كل 100,000 ولادة، وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان [228]، ويفتقر الجميع إلى الصحة النفسية ومعالجة الأمراض المستعصية كالتصلب اللويحي والسرطان وغيرها

224. الإحاطة الشهرية – سبتمبر 2025، مرجع سابق.

225. Amid Yemen's humanitarian crisis, the fight against polio continues, WHO, 24 October 2025, https://2u.pw/JbZ9G

226. بيان صحفي مشترك – منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة، برنامج الغذاء العالمي، واليونيسف، اليونيسف، 22 حزيران / يونيو 2025:

https://2u.pw/gmzDj

227. تأمين المستقبل، اليونيسف، 2025:

https://2u.pw/DTZlO

228. اليمن: تقليص الولايات المتحدة المفاجئ وغير المسؤول للمساعدات يُفاقم الأزمة الإنسانية ويعرض الملايين للخطر، مرجع سابق

- أزمة التعليم

يواجه التعليم في اليمن خلال عام 2025 الذي يبلغ عدد المدارس 16 ألف مدرسة65% منها تعمل[229]، بينما يبلغ عدد طلاب المرحلة الأساسية والثانوية حوالي 11 مليوناً، تدهوراً نتيجة الحرب المسلحة المستمرة، والانقسام السياسي والمؤسسي، والانهيار الاقتصادي، واستمرار تسييس العملية التعليمية وعسكرتها، وانقطاع رواتب المعلمين وتأخرها وتآكل قيمتها

وغياب الكتاب المدرسي الذي يصل سعره إلى 6 آلاف ريال للمادة الواحدة، إضافة إلى رسوم شهرية تبلغ 5 آلاف ريال. ويشهد التعليم واحدة من أسوأ أزمات الحرمان التعليمي عالمياً؛ وهو ما صرح به وزير التعليم[230].

ووفقاً لتقرير حديث صادر عن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بلغ عدد الأطفال اليمنيين غير الملتحقين بالمدارس 34.5% من إجمالي الأطفال في سن التعليم (5–17 عاما) كما في الشكل أدناه، والبالغ عددهم 11,510,076 طفلاً[231].

وتتقاطع هذه الأرقام مع تقديرات اليونيسيف التي تشير إلى أن عدد الأطفال المحرومين من التعليم يتراوح بين 3.7 و 4.5ملايين طفل، ما يعكس اتساع الفجوة التعليمية واستمرار تدهورها.[232]

وتكشف البيانات التفصيلية الفئات الأكثر تضرراً عن أبعاد مضاعفة للانتهاك: النازحون داخلياً نحو 5.1 مليون طفل نازح، والأطفال ذوو الإعاقة 594,078 طفلاً خارج النظام التعليمي، وهناك 25%من إجمالي الأطفال غير الملتحقين بالتعليم هم من الفتيان بعدد 184,460,2، مقابل 576,509,1من الإناث بنسبة 84%.

وتتعدد العوامل المانعة للالتحاق بالتعليم، أبرزها: النزوح وانعدام الأمن في مناطق الحرب واختطاف الحوثيين لأكثر من 053 معلماً، وحرمانهم من رواتبهم[233]، والأضرار الواسعة

229. تقدير موقف: اليمن.. أزمة إنسانية بلا حلول، مرجع سابق.
230. عام دراسي جديد باليمن.. مصاعب وتحديات وسط انقسام سياسي (تقرير)، الأناضول، 04.07.2025:
https://2u.pw/1Kjrv
231. بيانات دولية: الصراع في اليمن يحرم 4 ملايين طفل من التعليم، الشرق الأوسط، 19 مايو 2025:
https://2u.pw/M0IjY
232. مستقبل أكثر إشراقا لأطفال اليمن، اليونيسف، 11 أكتوبر 2025:
https://2u.pw/8whjD
233. الإحاطة الشهرية –أكتوبر 2025، مرجع سابق.

للبنية التحتية التعليمية، وعسكرة التعليم، والأزمة الاقتصادية، وإحالة المعلمين والأكاديميين إلى تقاعد قسري غير قانوني[234]، أو الدورات القتالية الإجبارية [235]، وغيرها من الانتهاكات التي تطال العاملين في سلك التدريس الأساسي والجامعي، وتشكل هذه الانتهاكات خرقاً للقوانين الدولية ذات الصلة

أزمة الخدمات الأساسية

- المياه والصرف الصحي: يُعد الحق في الحصول على مياه شرب آمنة وخدمات الصرف الصحي من الحقوق المهملة، نتيجة التدمير الواسع للبنية التحتية، ونقص الوقود والطاقة، وضعف الحوكمة، إلى جانب الآثار المتسارعة للتغير المناخي. وتشير التقديرات الإنسانية إلى أن نحو 17.4 مليون شخص يفتقرون إلى خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية الأساسية[236]، بينما لا يحصل ما يقارب نصف السكان على كميات كافية من المياه النظيفة للاستخدام اليومي[237].

ويرتبط تدهور خدمات المياه والإصحاح ارتباطاً وثيقاً بانهيار النظام الصحي، حيث أدى ضعف الوصول إلى المياه الآمنة إلى تفشي متكرر للأمراض المنقولة بالمياه، ما يزيد الضغط على النظام الصحي المنهك، ويُسهم في ارتفاع معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال وكبار السن

234. جريمة إدارية جديدة.. مليشيا الحوثي تُقصي تربوي الحديدة إلى التقاعد القسري وتنهب مرتباتهم، المنتصف، 31 ديسمبر 2025:
https://2u.pw/2wSs7

235. الإحاطة الشهرية – أغسطس 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 02-09-2025، ع51:
https://2u.pw/scJsY

236. مسؤولة أممية للجزيرة نت: الوضع الإنساني في اليمن مروّع والأطفال يموتون جوعا، الجزيرة، 15 أغسطس 2025:
https://2u.pw/XgRKb4

237. تقدير موقف: اليمن.. أزمة إنسانية بلا حلول، مرجع سابق.

وتكشف المعطيات المناخية لعام 2025 عن تفاقم الأزمة المائية، حيث تتراوح معدلات الأمطار بين 10% و40% مقارنة بالمتوسط، مع فترات جفاف مطوّلة وموجات حر شديدة تجاوزت خلالها درجات الحرارة 44–47 درجة مئوية في المناطق الشرقية والصحراوية. وأسهمت هذه الظروف بالإضافة لزراعة القات في استنزاف المياه الجوفية، وزيادة معدلات التبخر[238].

وفي المقابل، أدت الأمطار الغزيرة القصيرة بعد فترات الجفاف إلى فيضانات مفاجئة مدمّرة، تضرر بسببها أكثر من 33 ألف أسرة، وسُجلت عشرات الوفيات في عدة محافظات[239].

وتشير التقديرات إلى أن اليمن يُعد من بين أفقر خمس دول عالمياً من حيث نصيب الفرد من المياه العذبة، إذ يقل عن 80 متراً مكعباً سنوياً، مقارنة بمتوسط عالمي يتجاوز 3000 متر مكعب، ما يشكل تهديداً في ظل تدمير شبكات المياه، وضعف إدارة الموارد الجوفية، واستخدام بعض الأطراف المسيطرة على الأرض للمياه كأداة نفوذ واقتصاد حرب الذي يشكل 35% [240].

ورغم الجهود الإنسانية، بما في ذلك مشاريع في محافظات مثل مأرب وذمار وحجة، ودعم تجاوز 591 مليون دولار لقطاع المياه والإصحاح من جهات مانحة[241]، لا تزال الاستجابة مجزأة وقصيرة الأمد، وتفتقر إلى رؤية وطنية شاملة لإدارة المياه بشكل مستدام.

-الكهرباء: بالرغم من إعلان رئيس الحكومة السابق العام 2026عام الكهرباء والطاقة، وستكون هناك حلول جذرية لإنتاج الطاقة النظيفة، إلا أن واقع المواطن اليمني يعكس استمرار الإهدار في حق الحصول على الخدمات ومنها الكهرباء

238. Protests in an eastern Yemen province intensify over prolonged power outages, APNEWS. July 30, 2025, https://2u.pw/xtnab, https://2u.pw/0c2HL

239. Suspected US strikes pummel Houthi-controlled areas of Yemen, APNEWS. March 28, 2025, https://2u.pw/VO2RC

240. اقتصاد اليمن: تعافٍ هش وأزمات تعززها الحرب والانقسامات، الشرق الأوسط، 29 ديسمبر 2025:
https://2u.pw/9KDT9 ، https://2u.pw/Pys9w

241. اليمن أوفر نصيبا.. نحو 8.3 مليار دولار مساعدات مركز الملك سلمان، الاقتصادية، 1 يناير 2026:
https://2u.pw/yCjNZ

حيث أصبح جزءاً كبيراً من السكان يعتمدون على مصادر طاقة بديلة مكلفة مثل المولدات الخاصة (تتراوح الفاتورة الشهرية بين 12 ألفاً إلى 15 ألف ريال يمني)، ومنظومات اللوائح الشمسية، مع نقص كبير في إنتاج وتوزيع الكهرباء بسبب تدهور البنية التحتية وانقطاع الوقود المستخدم لتشغيل محطات توليد الكهرباء، والانقطاعات المتكررة في التيار الكهربائي خاصة في المناطق الحارة التي تنقطع فيها الكهرباء 22 ساعة، وتفاقمت هذه المشكلة مع استمرار تدهور الأوضاع في البلاد والفساد وعجز الميزانية[242].

الأمر الذي يؤثر على الحياة اليومية للأفراد وعلى نشاطاتهم المختلفة ويزيد من أعباء المعيشة ومعاناة اليمنيين وسط عجز حكومي عن التعامل مع الوضع، هذا الانقطاع تسبب بانعكاسات كارثية على القطاع الصحي، والحصول على مياه الشرب.

أزمة النزوح

يُعد النزوح الداخلي أحد أخطر مظاهر الأزمة الإنسانية خلال عام 2025 ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، بلغ عدد النازحين داخلياً نحو4.8 مليون شخص[243]، يعيش غالبيتهم في أوضاع نزوح طويلة الأمد، مع تعرض نسبة كبيرة منهم للنزوح المتكرر، ما يشير إلى غياب حلول دائمة وفعالة. ويتعارض هذا الواقع مع المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي (مبادئ دنغ)، التي تُلزم السلطات بضمان الحماية من النزوح القسري، وتوفير ظروف آمنة للعودة الطوعية أو إعادة التوطين

242. الحكومة اليمنية: تعهد إماراتي بدعم قطاع الكهرباء في اليمن بمليار دولار، 26 نوفمبر 2025 (شينخوا):
https://2u.pw/bZodc , https://adennews.net/171571, https://2u.pw/xnard

243. اليمن: تقليص الولايات المتحدة المفاجئ وغير المسؤول للمساعدات يُفاقم الأزمة الإنسانية ويعرض الملايين للخطر، منظمة العفو الدولية، 10 أبريل 2025:
https://2u.pw/iXl46

خلال عام 2025، واصلت اليمن تسجيل موجات نزوح داخلي متكررة، تعكس استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الاقتصادية والبيئية. ووفقاً لبيانات مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، تم رصد نزوح ما لا يقل عن 4.371 أسرة (26,226 فرداً) مرة واحدة على الأقل خلال الفترة من يناير إلى ديسمبر 2025. وتمركز النزوح بشكل أساسي في محافظات مأرب، والحديدة، وتعز، وحضرموت، وهي محافظات تشهد استمراراً في الأعمال العدائية أو هشاشة أمنية واقتصادية مزمنة.[244] ووجود 17,685 مهاجراً أفريقياً إلى اليمن في أكتوبر بزيادة 99% عن سبتمبر حسب تقرير أممي[245].

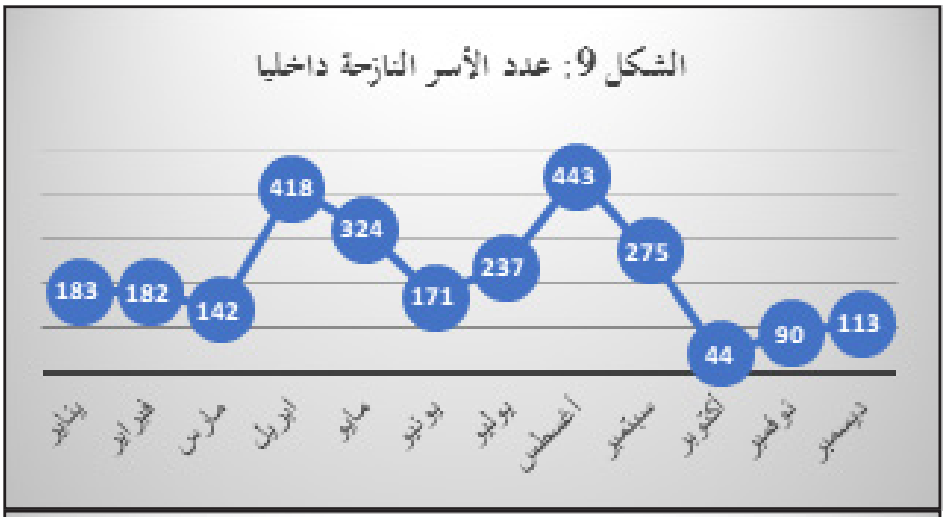

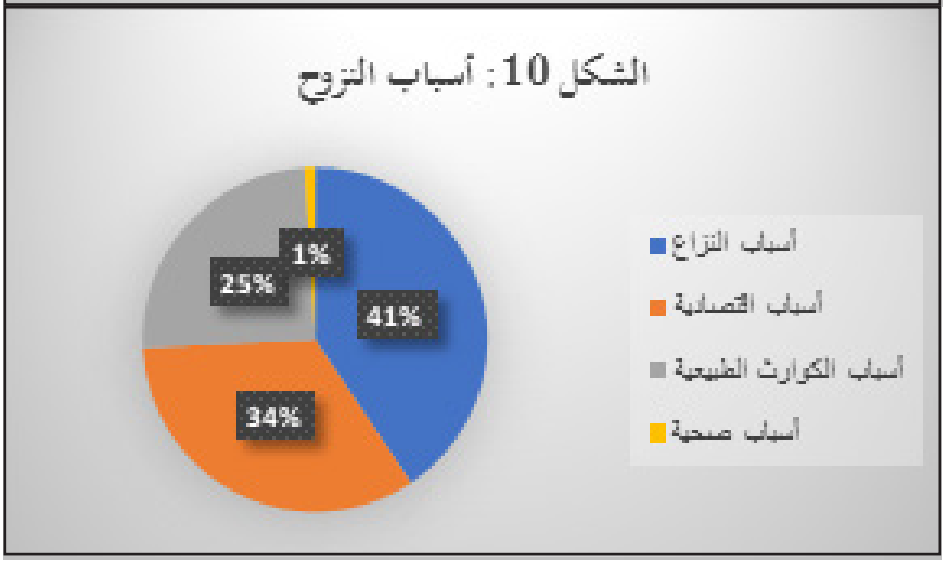

المصدر:

Rapid Displacement Tracking Third Quarter Report July - September 2025

244. Yemen — Rapid Displacement Tracking Update (DATE), IOM, https://2u.pw/NLH5L

245. الإحاطة الشهرية –نوفمبر 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 05-12-2025، ع54:
https://2u.pw/ehoYE

يوضح الشكل 9 عدد الأسر النازحة داخلياً في اليمن خلال 2025، مع تذبذب واضح في الأرقام. حيث يلاحظ ارتفاعاً ملحوظاً في أبريل وأغسطس، في حين حدث انخفاض حاد في شهر أكتوبر قبل عودة الارتفاع التدريجي في نوفمبر وديسمبر نتيجة الأحداث الأخيرة

ويشير الشكل10 إلى أن 41% من حالات النزوح كانت مرتبطة مباشرة بانعدام الأمن والحرب، في حين ارتبط 34% بالعوامل الاقتصادية، بما في ذلك فقدان سبل العيش وانقطاع الرواتب، و25% بالكوارث الطبيعية مثل الفيضانات. ويُظهر هذا التوزيع أن النزوح في اليمن لا ينتج فقط عن العمليات العسكرية، بل أيضاً عن فشل مستمر في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية [246].

يواجه النازحون داخلياً انتهاكات، تشمل: الحق في السكن اللائق، حيث تعيش غالبية الأسر النازحة في مخيمات أو مساكن مؤقتة لا تستوفي المعايير الإنسانية الدنيا، والحق في الغذاء، إذ تعاني نسبة مرتفعة من الأسر النازحة من انعدام الأمن الغذائي، في ظل تقليص المساعدات الإنسانية، والحق في التعليم، حيث يُحرم آلاف الأطفال النازحين من التعليم بسبب الفقر، وبُعد المدارس، وغياب الوثائق، والحق في الحماية، خاصة للنساء والأطفال، مع ارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي وعمالة الأطفال

تتحمل أطراف الحرب مسؤولية احترام وحماية حقوق النازحين، وضمان وصولهم دون تمييز إلى المساعدات والخدمات الأساسية، وعدم عرقلة العمل الإنساني، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني

246. Yemen — Flow Monitoring Registry Dashboard | Incoming and Outgoing Migrants (November 2025), IOM, https://2u.pw/sijwO , Yemen | Displacement Tracking Matrix

أزمة التمويل الإنساني

يواصل اليمن خلال عام 2025 مواجهة واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً، نتيجة تدهور الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث شهد الوضع الخارجي والنقدي في اليمن تدهوراً حاداً خلال النصف الأول من عام 2025، مع انخفاض احتياطيات البنك المركزي بعدن إلى 1.16 مليار دولار. ورغم اتخاذ الحكومة المعترف بها دولياً إجراءات استثنائية أواخر يوليو 2025 أسهمت في تحسن مؤقت لسعر الريال في عدن، لا تزال الأوضاع النقدية هشة للغاية بسبب محدودية الموارد الأجنبية، وضعف الثقة المصرفية، واستمرار الانقسام النقدي بين مناطق الحكومة ومناطق سيطرة الحوثيين [247].

كما ترجع الأزمة لتراجع التمويل الدولي، وتُظهر التقديرات أن ما يقارب نصف السكان 19.5 مليون ما زالوا بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية، في ظل اتساع رقعة الفقر، والمشاكل الأخرى. وتتمحور الاحتياجات الإنسانية في اليمن حول قطاعات حيوية تشمل الأمن الغذائي، الصحة، المياه والإصحاح البيئي، الحماية، الإيواء، والتعليم[248]. ورغم اتساع حجم الاحتياجات، وإطلاق منظمة اليونيسيف بجمع 157 مليون دولار لعام 2025، ولم يتم تمويله إلا بنسبة 25%.[249] وإطلاق الأمم المتحدة نداءً تمويلياً بـ 2.5 مليار دولار لتلبية احتياجات 10.5 مليون شخص في اليمن عام 2026. وتصدّر اليمن قائمة الدول الأكثر تلقياً للمساعدات، بنسبة بلغت 56.59% من إجمالي المساعدات[250].

حسب بيانات خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2025، لم تتجاوز نسبة التمويل المحقق حتى نهاية العام ربع المبلغ المطلوب تقريباً 27.8% مقارنة بـ 56.4%لعام 2024، ما أدى إلى فجوة تمويلية كبيرة، واضطرت العديد من المنظمات إلى تقليص برامجها أو تعليق بعض الأنشطة المنقذة للحياة، خاصة في مجالات الدعم الغذائي والتحويلات النقدية والخدمات الصحية الأولية، وينعكس ذلك من خلال تطورات الاحتياجات الإنسانية[251].

---

247. Yemen Economic Monitor, p20, Ibid.

248. الجلسة الـ 60 لمجلس حقوق الإنسان، مرجع سابق.

249. Western coastal areas of Yemen near catastrophe due to malnutrition, says UNICEF, Reuters, March 25, 2025, https://2u.pw/qQyWE

250. اليمن أوفر نصيبا، مرجع سابق.

251. خطة الاستجابة للاحتياجات الانسانية 2025:
https://humanitarianaction.info/plan/1262

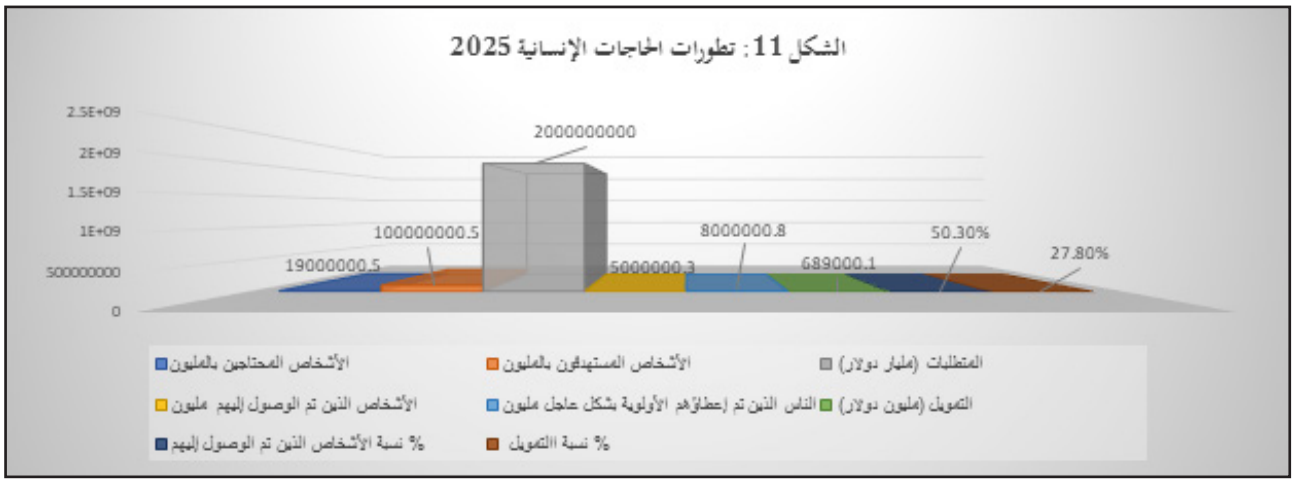

المصدر: خطة الاستجابة للاحتياجات الانسانية2025

يوضح الشكل أعلاه الفجوة المتزايدة بين الاحتياجات الإنسانية المقدَّرة والتمويل المتاح فعلياً خلال عام 2025، التي بلغت 1.79 مليار دولار، أي ما يعادل 72.2% من إجمالي المبلغ المطلوب2 مليار دولار، وبلغ إجمالي التمويل المُستلم للخطة 689.1 مليون دولار، بنسبة التمويل الذي جرى تأمينه 27.8% ويعد أسوأ تمويل على الإطلاق خلال السنوات العشر الأخيرة.

وفي ضوء ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلى إعادة تنشيط الالتزام المحلي والدولي تجاه الأزمة اليمنية، بتوفير تمويل إنتاجي مرن وقابل للتطوير، ودعم البرامج التي تجمع بين الاستجابة الإنسانية العاجلة وتعزيز القدرة على الاستمرار.

حقوق الإنسان

اتسم واقع حقوق الإنسان في اليمن خلال عام 2025 بتصاعد الانتهاكات الجسيمة واتساع نطاقها، في ظل الحرب المستمرة وضعف سيادة القانون وغياب المساءلة؛ كما يلي

- الحق في الحياة والأمن الشخصي

لا تزال الحرب والانقسام المؤسسي في اليمن يُنتجان بيئة عالية الخطورة على حقوق الإنسان، حيث تواصل جميع أطراف الحرب – خاصة الحوثيون والانتقالي، ارتكاب انتهاكات جسيمة ومتعددة الأنماط بحق المدنيين[252].

ويؤكد مؤشر السلام العالمي 2025 الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام أن اليمن تصدّر قائمة الدول الأكثر خطورة في آسيا، مسجلاً 3.397 نقطة، وهو أعلى معدل إقليمي، مع تسجيل ارتفاع في معدلات الجريمة في مناطق سيطرة الحوثيين بنسبة تصل إلى 500% خلال العام الحالي، وسجلت 123 جريمة قتل و46 إصابة في 14 محافظة[253]. وما زاد الوضع الحقوقي سوءً؛ انفجار الوضع بين المجلس الانتقالي وقوات الحكومة الشرعية جراء اجتياح قوات الانتقالي عسكرياً لمحافظتي حضرموت والمهرة، وما ترتب عليه من قتل 80 على الأقل وجرح 152 من عناصر المجلس الانتقالي، و130 أسيراً، بينما القتلى في صفوف الشرعية 14 قتيلاً و34 جريحًا[254].

252. الجلسة الـ 60 لمجلس حقوق الإنسان على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تكثيف جهودها لحماية المدنيين وتعزيز الالتزام بالقانون الدولي في اليمن، سبتمبر 8, 2025، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
https://2u.pw/gLPFr

253. مؤشر السلام العالمي: اليمن أخطر دولة في آسيا لعام 2025، نسبة الجرائم في مناطق سيطرة الحوثيين ترتفع 500 %، الشرق الأوسط، 09 اكتوبر2025:
https://2u.pw/03MtZ

254. اليمن | 80 قتيلاً و152 مصاباً من «الانتقالي الجنوبي» منذ الجمعة، العربي الجديد، 04 يناير 2026:
https://2u.pw/utXPN

- القتل والإصابات

تشير البيانات الموثقة خلال الفترة أغسطس 2024 – يوليو 2025 إلى تصاعد لافت في أعمال القتل والإصابة المرتبطة بالحرب: حيث تم توثيق مقتل 164، بينهم 71 طفلا و18 امرأة، إضافة إلى إصابة 239 (91 طفلاً و25 امرأة) نتيجة هجمات عشوائية. وتم تسجيل 123 جريمة قتل و46 إصابة في 14 محافظة، وفق تقارير حقوقية مستقلة[255]، وكذا مقتل 24 وإصابة 126 جراء الغارات الإسرائيلية، ومقتل 74 وإصابة 171 نتيجة غارات أمريكية في الحديدة، في سياق تصعيد عسكري مرتبط بتطورات إقليمية[256]، وغارات سابقة راح ضحيتها61 شخصاً[257] بالإضافة إلى المراصد المختلفة في الانتهاكات كما يلي

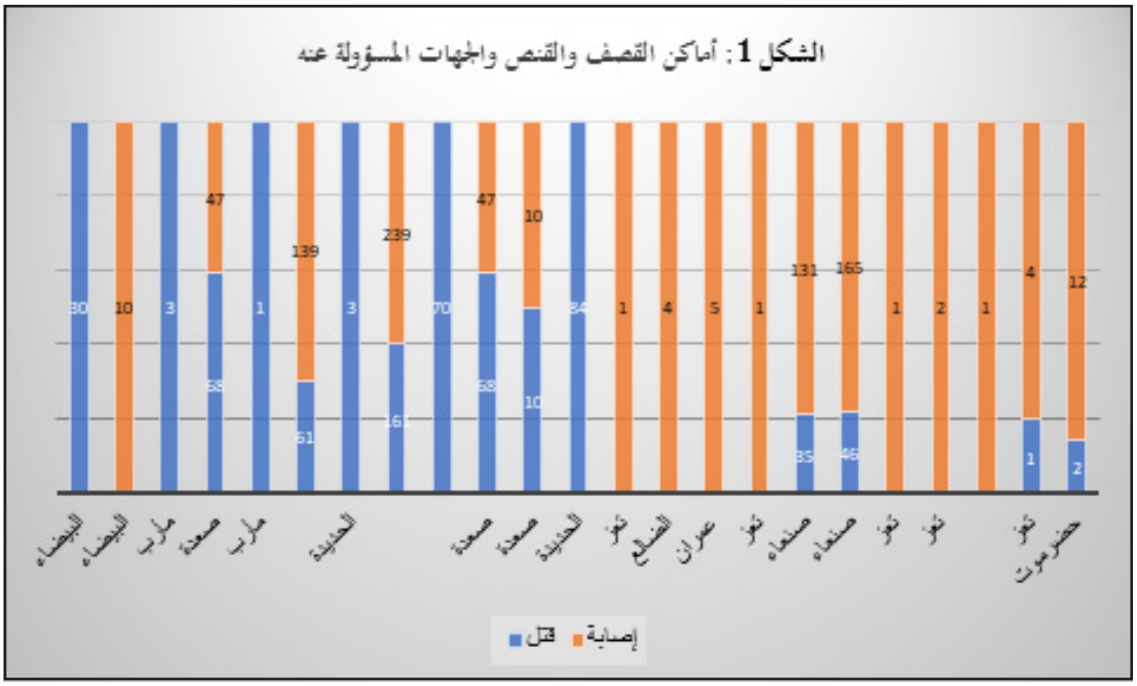

255. فريق الخبراء لمجلس الأمن يسلط الضوء على الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان باليمن، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ،8 نوفمبر 2025:

https://hritc.co/39570

256. Israel launches airstrikes on Yemen a day after Houthi rebels strike Israeli airport, AP-NEWS. May 2025 ,6, https://2u.pw/GbhYr

257. US airstrikes pound Yemen overnight, killing at least 3, Houthi rebels say, APNEWS. March ,31 2025, https://2u.pw/6tNth

تُظهر الوقائع الموثقة خلال عام 2025 تصاعداً مقلقاً في الانتهاكات الجسيمة للحق في الحياة والأمن الشخصي في اليمن، نتيجة استمرار الحرب وتعدد الجهات المنخرطة فيه. وتشير البيانات الميدانية والتقارير الحقوقية إلى سقوط مئات الضحايا المدنيين بين قتيل وجريح في مختلف المحافظات، حيث يوضح الشكل المرفق التوزيع الجغرافي للقتل والإصابة، مع تسجيل أعلى الأرقام في محافظات الحديدة وصعدة والبيضاء.

كما تُظهر البيانات ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المصابين مقارنة بالقتلى في تعز والضالع وعمران، يعكس الشكل أن المدنيين ما زالوا يتحملون العبء الأكبر للحرب. كما شهد عام 2025 مقتل 68 مهاجراً أفريقياً في حادث غرق قبالة السواحل اليمنية و68 في قصف لغارات أمريكية على مركز إيواء مهاجرين في صعدة ومنهم 47 مصاباً[258].

كما سُجلت انتهاكات في مصادرة ممتلكات 43 حالة في تعز، 614 انتهاكات المجلس الانتقالي في حضرموت خلال ديسمبر، وترحيل عمال وتشميع محلاتهم في سقطرى، ومصادرة الحوثيين لأصول منظمات في 5 محافظات والتي تقدر بـ 5 ملايين دولار، و20 حالة نهب ممتلكات في إب وصنعاء و342 حالة مداهمة بإب.
ووثّقت اللجنة الوطنية بين أغسطس 2024 حتى يوليو2025، 3,003 وقائع انتهاك طالت 3,766 ضحية من الجنسين، بينهم نساء وأطفال، في مختلف المحافظات اليمنية[259]. كما وثّقت الشبكة اليمنية للحقوق والحريات (15,413) انتهاكاً ارتكبها الحوثيين في ذمار، بين 2018م ومايو 2025م[260].

وتُبرز هذه الأرقام، عند قراءتها مجتمعة، نمطاً واسعاً من الانتهاكات مع غياب فعّال لآليات المساءلة والحماية، ما يجعل عام 2025 امتدادًا لأزمة حقوق إنسان عميقة يدفع ثمنها المدنيون، وبالأخص الأطفال، والنساء والمهاجرون

258. The UN says 68 African migrants were killed when a boat capsized off Yemen, APNEWS. August 2025 ,4, https://2u.pw/iYrkL

259. اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان (NCIAVHR) في اليمن:
https://2u.pw/pAC7k

260. الإحاطة الشهرية – يونيو 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 04-07-2025، ع49:
https://2u.pw/exoPN

- الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري

يمثل الحرمان من الحرية أحد أكثر الانتهاكات انتشاراً خلال العام، خاصةً في مناطق سيطرة الحوثيين والمجلس الانتقالي، ومن ضمن التوثيقات السابقة كان هناك اعتقال تعسفي وإخفاء واحتجاز وتعذيب، كما يلي

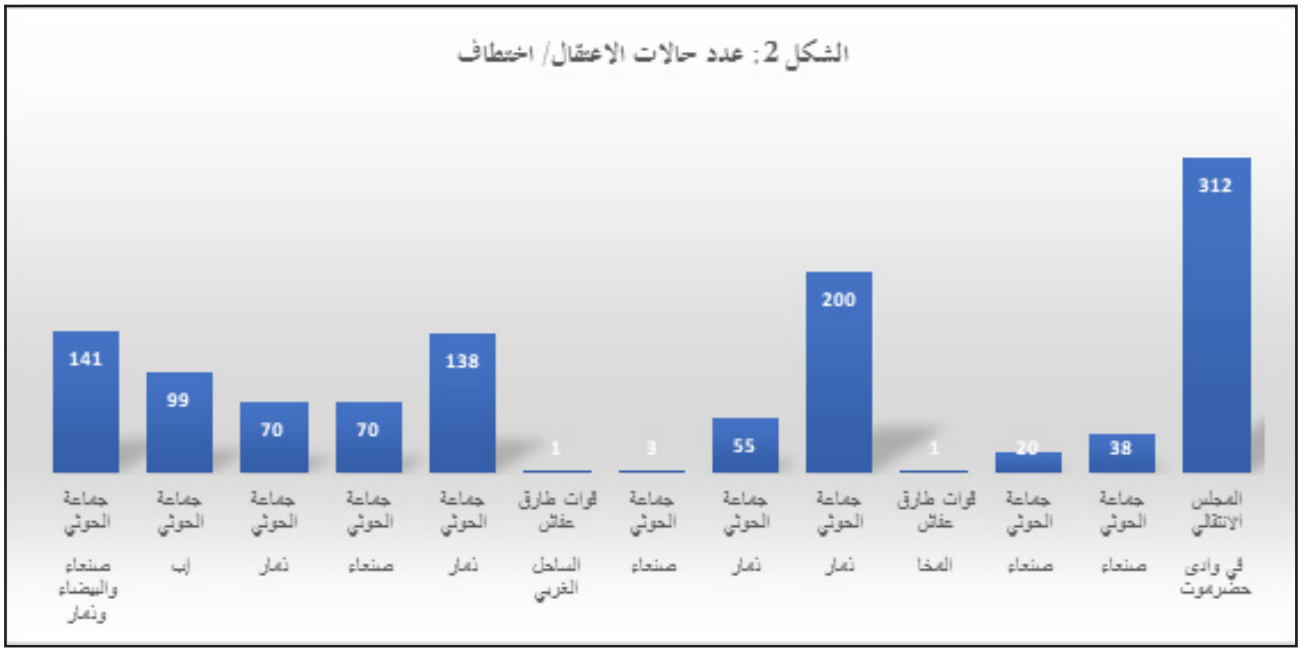

مع تركّز الانتهاكات لدى الحوثيين كما في الشكل، سُجِّلت 312 حالة اعتقال في حضرموت، و40 حالة إخفاء قسري[261]. وسُجّلت200 حالة في ذمار و141 حالة في صنعاء ومحافظات أخرى، من بين الحالات 22حالة اعتقال لموظفي الأمم المتحدة، ليرتفع إجمالي المعتقلين من موظفي الأمم المتحدة إلى 69 شخصاً[262].

261. إنهاء الوجود الإماراتي في اليمن لا يسقط المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة، منظمة سام، 31/12/2025:
https://2u.pw/cYGRE8 ، https://2u.pw/TiEp1

262. حملات اختطاف الحوثي تلاحق موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، المنتصف، 30 ديسمبر 2025:
https://2u.pw/GTJ4M

وكشف مركز العاصمة الإعلامي عن توثيق 1671 انتهاكاً ارتكبها الحوثيون في صنعاء خلال سبتمبر، تنوعت بين القتل، والاختطاف، ونهب الممتلكات بينما رصدت منظمة سام للحقوق والحريات قائمة واسعة لمعتقلين تعسفاً نفذها الحوثيون في العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات اليمنية على خلفية الاحتفاء بذكرى ثورة 26سبتمبر، حيث شملت القائمة أكثر من 306 معتقل.

بالإضافة لـ70 حالة في ذمار لهم صلة بحزب الإصلاح، وفي إب192 حالة اختطاف حسب رابطة أمهات المختطفين[263]

تظهر الوقائع الموثقة الانتهاكات التي ارتكبتها جماعة الحوثي بحق المدنيين في انتهاك واضح للقانون الدولي الإنساني وللقوانين اليمنية النافذة.

- انهيار سيادة القانون واستقلال القضاء

يعكس واقع القضاء في اليمن انهياراً حاداً في سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية خلال العام 2025، حيث جرى تسييس المحاكم واستخدامها كأدوات قمع سياسي، خصوصاً في مناطق سيطرة الحوثيين والانتقالي. صدرت أحكام إعدام جماعية بدوافع سياسية بحق عاملين انسانيين(17 عامل في نوفمبر -12 في ديسمبر) بتهم تخابر وغيره وانتزاع اعترافات قسرية[264]، إضافة إلى استهداف التجار والمعارضين بتهم ملفقة ومصادرة أموالهم. وأسهمت هذه الممارسات في ترسيخ الإفلات من العقاب وتقويض الثقة العامة بالقضاء والعدالة

263. الإحاطة الشهرية –أكتوبر 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 05-11-2025، ع53:
https://2u.pw/Eds8K3
تقرير حقوقي يوثق الحملة القمعية التي ينفذها الحوثيون ضد المحتفيين بذكرى ثورة 26 سبتمبر: قمع الذاكرة، 12 أكتوبر2025، ص9:
https://2u.pw/hBNq7

264. محكمة تابعة للحوثيين تقضي بإعدام 17 متهما بالتجسس، الجزيرة، 22نوفمبر2025:
https://2u.pw/qbqsU

وثّـق فريـق الخبراء التابـع لمجـلس الأمن خلال الـفترة من 1 أغسطس 2024 إلـى 31 يوليو 2025 استخدام أنمـاط من التـعذيب، والمعاملـة القاسيـة بحـق المحتجزين، وأسـفرت عن وفيـات داخل أمـاكن الاحتجـاز[265]، كمـا فـي الشكل

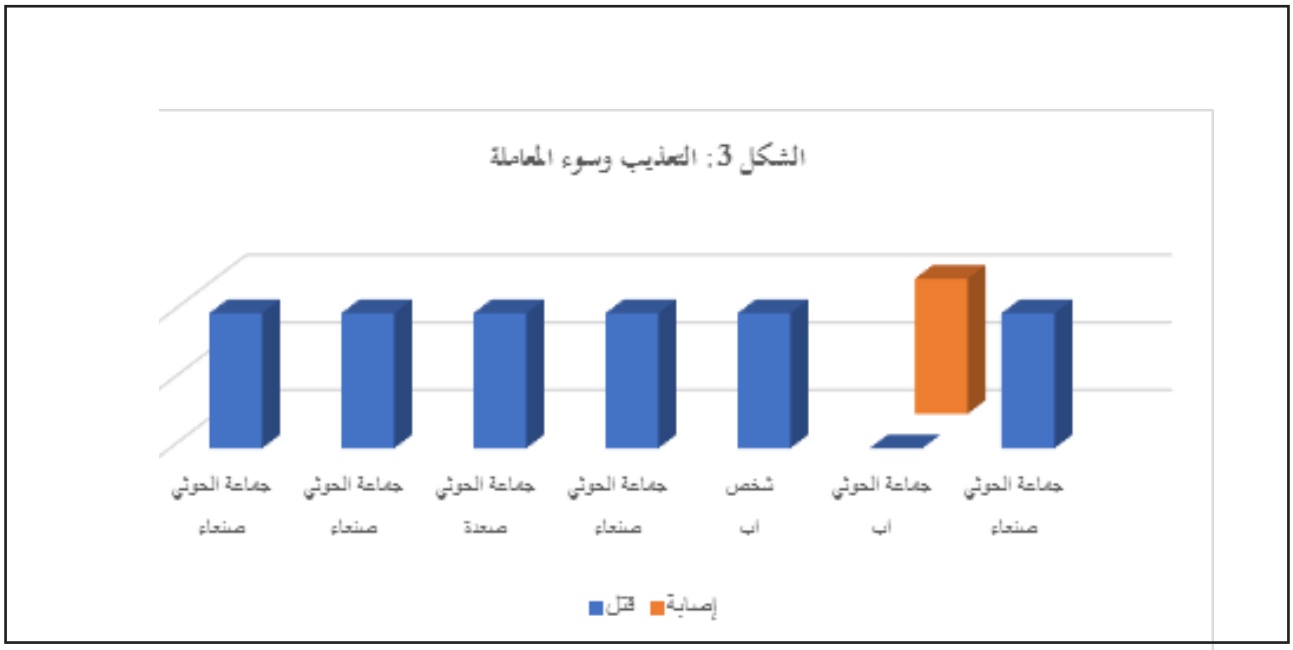

265. فريق الخبراء لمجلس الأمن يسلط الضوء على الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان باليمن، مرجع سابق.

- الألغام الأرضية ومخلفات الحرب

تُعد الألغام الأرضية ومخلّفات الحرب في اليمن انتهاك للحق في الحياة والتنقّل، حيث تشير بيانات أممية إلى أن 62% من ضحايا الألغام أطفال[266]. وخلال الفترة 2024–2025 وُثّقت 51إصابة بينها 17 وفاة[267]، بينما سجّلت محافظة الحديدة وحدها بين يناير وأغسطس 2025 64 قتيلاً و83 جريحاً من المدنيين بسبب ألغام الحوثيين[268]، حيث سجّلت صنعاء أعلى عدد من الوفيات 150 حالة قتل في انفجار مستودع أسلحة للحوثيين بينهم عائلات أُبيدت بالكامل، و113 إصابة ألغام.

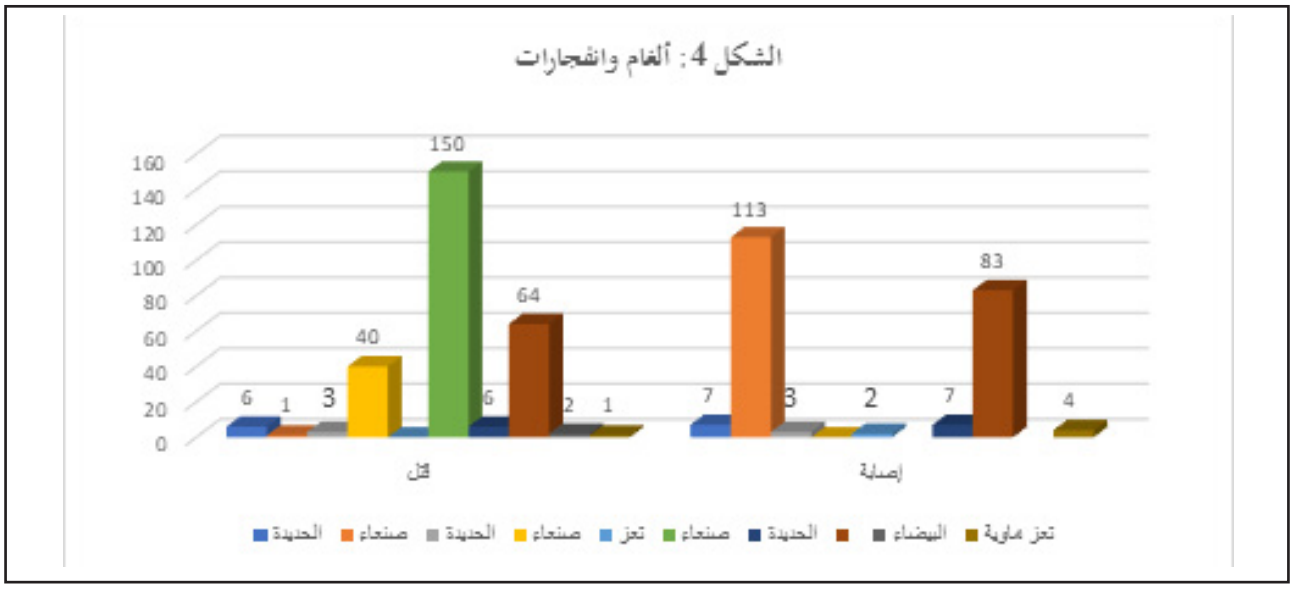

وتؤكد تقارير فريق خبراء مجلس الأمن أن محافظات مأرب والحديدة تعز والجوف والبيضاء هي الأكثر تضرراً، مع زرع ألغام مموّهة قرب المدارس والمزارع ومسارات المشاة، ويعكس حجم الخطر الإنساني المستمر[269].

266. إصابة خمسة مواطنين بينهم 3أطفال بانفجار جسم من مخلفات الحرب بصعدة، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، 28 فبراير 2025:
https://2u.pw/SZD524
267. فريق الخبراء لمجلس الأمن يسلط الضوء على الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان باليمن، مرجع سابق.
268. الإحاطة الشهرية –أكتوبر 2025، مرجع سابق.
269. الإحاطة الشهرية – يونيو 2025، مرجع سابق.

- تجنيد الأطفال والانتهاكات بحقهم

يُعد تجنيد الأطفال أحد أخطر مظاهر الأزمة الإنسانية والانتهاكات في اليمن، إذ تشير بيانات اليونيسيف إلى التحاق4,500 طفل بـ"المراكز الصيفية" في محافظة حجة وحدها، مع تقديرات تفيد بأن 80% من حالات التجنيد الحوثي تتم عبر هذه المراكز مقابل "حوافز" تصل إلى 20 ألف ريال شهرياً.

وتُظهر تقارير صحية أن 68% من الأطفال الناجين يعانون من كوابيس متكررة و42% من اكتئاب حاد، إلى جانب انخفاض الالتحاق المدرسي بنسبة 35% وتسرب يصل إلى 50% بين الأطفال المجندين [270].

وتوثق دراسات حقوقية أن تجنيد الأطفال يمثل الانتهاك الأكثر انتشاراً لحقوق الطفل بنسبة 88.7%، يليه القتل والإصابة 61.7% والعنف الجنسي 51%، مع ضعف الإطار القانوني لحماية الطفولة[271].

كما رصد فريق الخبراء ثماني دُفعات تجنيد تضم قرابة 56,000 طفل في محافظات صنعاء وحجة وذمار وعمران وصعدة والبيضاء، إضافة إلى تجنيد فتيات لأعمال لوجستية واستخباراتية، فيما وثّقت منظمات محلية 21,342 انتهاكاً بحق الأطفال بين 2015 و2025 [272]. وكشفت منظمة ميون عن استخدام الحوثيين 852 مدرسة في مناطقها كمراكز للتعبئة الطائفية، حيث قُتل 146 طفلاً في جبهات القتال خلال الفترة يناير- أكتوبر 2025 [273].

270. المراكز الصيفية.. جماعة الحوثي تحول أقلام الأطفال إلى بنادق، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، 12 مايو 2025.

271. Yemen's Children Between War and Delayed Justice: A Study by the Rasd Coalition Reveals Gaps and Violations in a Webinar on October 14, 2025

أطفال اليمن بين الحرب والعدالة المؤجلة: دراسة لتحالف رصد تكشف الفجوات والانتهاكات، التحالف اليمني لرصد انتهاكات حقوق الإنسان، Oct 15, 2025:

https://2u.pw/ulxwa

272. فريق الخبراء لمجلس الأمن يسلط الضوء على الاستمرار في انتهاكات حقوق الإنسان باليمن، مرجع سابق.

273. ميون: تسجيل 852 مدرسة حوثية للتعبئة الطائفية وتجنيد الأطفال خلال عامي 2024-2025، ديسمبر، 2025/11/21:

https://2u.pw/1RkKm

- تدهور أوضاع النساء والفئات الهشة

تواجه النساء والفئات الأكثر هشاشة في اليمن خلال عام 2025 انتهاكات واسعة، في ظل انهيار منظومات الحماية واستمرار الحرب. وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 6.2 ملايين امرأة وفتاة معرضات لمخاطر العنف، وأن 1 من كل 3 نساء تتعرضن لأحد أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي[274]، وارتفاع وفيات الأمهات إلى 200 وفاة لكل 100 ألف ولادة.[275]

وتتعرض النساء في مناطق سيطرة الحوثيين للاغتصاب والاسترقاق الجنسي، مع دور لوحدات «الزينبيات» في الاحتجاز والانتهاك، وتتفاقم هشاشة الحماية الاجتماعية، إذ لا تتجاوز درجة شمول الحماية الاجتماعية 0.14، وانخفاض نسبة النساء 3.9% مقارنة بالرجال 43.3% في برامج التأمين الاجتماعي القائمة على المساهمات التي تزوّد المشاركين فيها بحماية اجتماعية أشمل[276]. وسُجلت انتهاكات بحق النساء خلال قمع الاحتجاجات السلمية من قبل المجلس الانتقالي[277]، ما يؤكد أن النساء والفتيات يظللن من أكثر الفئات تضرراً من الأزمة الإنسانية وحقوق الإنسان في اليمن

- حرية الصحافة والإعلام

شهدت حرية التعبير والصحافة تدهوراً خلال العام 2025 في ظل الحرب المستمرة، وتعدد مراكز السلطة، واستخدام الأجهزة الأمنية والقضائية كأدوات مباشرة لقمع حرية التعبير. ويصنف اليمن ضمن أكثر الدول انتهاكاً لحرية الصحافة؛ حيث جاء ضمن فئة «الخطير جداً في المرتبة 154 لعام 2025 وفقاً لتصنيف منظمة مراسلون بلا حدود[278]، وتحوّل العمل الصحفي إلى نشاط عالي الخطورة في معظم مناطق البلاد

274. الأمم المتحدة: 6.2 مليون امرأة وفتاة باليمن يواجهن مخاطر العنف في 2025:
The Swissinfo.ch، https://2u.pw/qP3Su

275. Yemen: US abrupt and irresponsible aid cuts compound humanitarian crisis and put millions at risk, Amnesty International, 10 April 2025, https://2u.pw/NpLJ2

276. عدم المساواة في المنطقة العربية: حقوق مهدورة ووعود منقوضة، الأمم المتحدة: الإسكوا، مايو 2025، ص23-25:
https://2u.pw/wTFiv ، https://2u.pw/DsULy

277. اليمن: انتهاكات جسيمة وتدهور خطير لحقوق الإنسان في عدن، منظمة صحفيات بلا قيود، 26 مايو2025:
https://2u.pw/yY74m

278. حرية التعبير والصحافة في اليمن «بين قصور التشريعات وعجز القضاء، المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنين، 2025، p45:
https://sada-ye.org/

ووثّق مرصد الحريات الإعلامية خلال 2025 ما مجموعه108 انتهاكات طالت صحفيين ومؤسسات إعلامية، بزيادة قدرها 10.2%مقارنة بعام 2024 (98) انتهاكاً. وسُجلت 55 حالة انتهاك ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال النصف الأول من العام 2025، منهم 21 حالة انتهاك للحريات الإعلامية خلال شهر مايو [279] في مؤشر جديد على استمرار تدهور أوضاع حرية الصحافة في البلاد [280]، وتنوعت هذه الانتهاكات بين: [281]

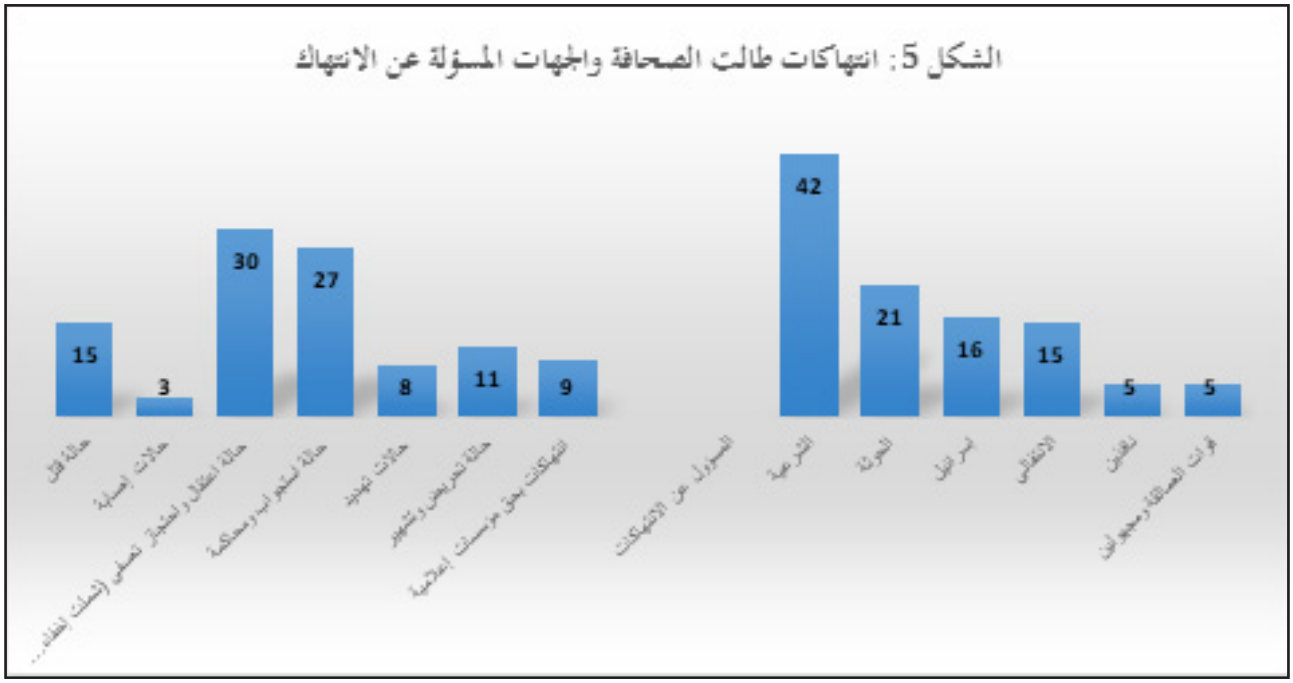

279. 21 انتهاكًا ضد الصحفيين في اليمن خلال مايو 2025، مرصدك، 3 يونيو, 2025:
https://marsadak.org/violations-may-2025-ar/

280. تقرير حقوقي: 55 انتهاكًا ضد الصحفيين في اليمن خلال النصف الأول من 2025، يمن شباب، 1 يوليو, 2025:
https://2u.pw/gtV4H

281. اليمن: توثيق 108 حالات انتهاك ضد الحريات الإعلامية خلال العام 2025، يمن فيوتشر، 01 يناير, 2026:
https://2u.pw/IzLzR ، https://2u.pw/vCz5C

قتل، إصابة، اعتقال واحتجاز تعسفي، إخفاء قسري، تهديد وتحريض، بالإضافة إلى 5 حالات ملاحقة ومنع من التصوير، وتم تسجيل21 حالة ارتكبها الحوثيون، ثم المجلس الانتقالي، والضربات الإسرائيلية بقصف مقر صحيفة 26 سبتمبر في صنعاء الذي قُتل فيه 10 صحفيين وأصيب آخرون[282]، وحسب مصدر أخر قتل 31 صحفياً يمنياً في غارات إسرائيلية على صنعاء.[283]

وفي 4 فبراير 2025، اصدر الحوثيون حكما بحق 14 صحفياً ومصوراً وعاملاً غيابياً ضمن سياسة الترهيب والاستحواذ على الاستثمارات الإعلامية[284]، وفرض قيود من قبل جميع الأطراف على العمل الصحفي وضرورة وجود تصاريح مسبقة للتصوير والتغطية، والتوقيف وتفتيش الأجهزة الإلكترونية مع ضعف الوعي الحقوقي والرقمي لدى الصحفيين[285].

يضاف إلى ذلك الاستهداف المباشر أثناء التغطية الميدانية، بما في ذلك القتل بواسطة الطائرات المسيّرة، كما حصل في مقتل المصور مصعب الحطامي في مأرب، والتحريض والتشهير الممنهج ضد الصحفيات، ما أدى إلى إحجام عدد منهن عن ممارسة المهنة

حتى نهاية 2025، لا يزال 11 صحفياً وصحفية رهن الاعتقال، بينهم 10 في سجون الحوثيين وصحفي واحد لدى المجلس الانتقالي، بعضهم محتجزًا منذ قرابة عشر سنوات. كما قُتل ما لا يقل عن 54 صحفياً وإعلامياً منذ اندلاع الحرب، دون إجراء تحقيقات فعالة أو محاسبة الجناة، وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً صريحاً للحقوق المدنية والسياسية وقانون الصحافة والمطبوعات اليمني

282. الإحاطة الشهرية – سبتمبر 2025، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 04-10-2025، ع52:
https://2u.pw/gvu7Z

283. Israel strikes the Yemeni port of Hodeida as Houthi rebels activate air defenses, AP-NEWS. September 17, 2025, https://2u.pw/mLJ5Q

284. 19 انتهاكات ضد الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير2025، مرصدك، 4 مارس, 2025:
https://2u.pw/taqC1

285. تقرير جديد: الانتهاكات ضد الصحفيين في نقاط التفتيش باليمن، مرصدك، 15 أكتوبر, 2025:
https://2u.pw/lkNlx

رؤية مستقبلية

يرتبط مستقبل حقوق الإنسان والوضع الإنساني في اليمن ارتباطاً وثيقاً بمسار التسوية السياسية الشاملة، وبقدرة مؤسسات الدولة على استعادة وظائفها الأساسية، في ظل استمرار الحرب والانقسام المؤسسي، وضعف سيادة القانون وتعدد مراكز النفوذ والتدخلات الخارجية.

ولم تعد الانتهاكات الحقوقية وتدهور الأوضاع الإنسانية مرتبطان بالعنف المباشر فقط، بل تعكس هشاشة البنية المؤسسية وتراجع الخدمات العامة، واتساع رقعة الفقر والبطالة، وتراجع شبكات الحماية الاجتماعية، وتآكل الثقة بين المجتمع والسلطات القائمة

1. على المدى القريب:

يُتوقع استمرار التحديات الإنسانية والحقوقية المرتبطة بحماية المدنيين، وضمان الوصول الآمن وغير التمييزي إلى المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والمياه، والتعليم، والإيواء، في ظل الانخفاض الحاد في التمويل الإنساني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والنقدية، واستمرار القيود المفروضة على العمل الإنساني والحريات العامة في عدد من المناطق. ويُرجّح أن تبقى الفئات الأكثر هشاشة، وعلى رأسها النساء، والأطفال، والنازحون، والمهاجرون، وذوو الإعاقة، الأكثر تضرراً من استمرار هذه الأوضاع

2. على المدى المتوسط:

فإن أي تقدم ملموس في العملية السياسية من شأنه أن ينعكس إيجابياً على البيئة الحقوقية والإنسانية من خلال إعادة تفعيل مؤسسات الدولة، وتعزيز استقلال القضاء، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتوسيع نطاق العمل الإنساني -التنموي، بما يدعم بناء الثقة بين الدولة والمجتمع ويحد من الاعتماد المفرط على المساعدات، ويعزز المساءلة ومكافحة الفساد وضمان احترام الحقوق والحريات

ويُعد الانتقال التدريجي من الاعتماد على المساعدات الإنسانية إلى دعم سبل العيش المستدامة عنصراً أساسياً في تحسين وضع حقوق الإنسان وتقليص الاحتياجات الإنسانية على حد سواء، إذ يسهم تعزيز فرص العمل، ودعم القطاعات الإنتاجية، خاصة الزراعة، والصناعات الصغيرة، والخدمات المحلية، في حماية الكرامة الإنسانية، والحد من الفقر، وتقوية قدرة المجتمعات على الصمود، وتقليل مخاطر النزوح المتكرر

3. على المدى البعيد:

يرتبط التحسن المستدام في أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني باستقرار الدولة، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الإدارة العادلة والشفافة للموارد، وإعادة بناء منظومات الحماية الاجتماعية، بما يعزز السلام والاستقرار طويل الأمد، ويحد من تكرار الأزمات الإنسانية والانتهاكات الواسعة

كما يُتوقع أن تزداد أهمية حماية الحقوق الرقمية، بما يشمل ضمان الخصوصية، ومنع المراقبة التعسفية، وكفالة حرية الوصول إلى المعلومات، وحماية الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والعاملين في المجال الإنساني، في إطار تشريعات وطنية متوافقة القيم المجتمعية المحلية والمعايير الدولية، وبما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في بيئة ما بعد الحرب.

تقرير مركز المخا
الاستراتيجي السنوي
(اليمن: 2021-2022)
تقرير
المخا الإستراتيجي
السنوي الرابع
(اليمن 2024)
تقرير المخا
الاستراتيجي السنوي الثالث
اليمن 2023

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER